

الدبلوماسية الأمريكية

تأليف : جورج ف. كنان

ترجمة : عبد الإله الملاح

مراجعة وتقديم : عبد الكريم ناصيف




منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الدبلوماسية الأمريكية

عنوان الكتاب

American Diplomacy

George F. Kennan

الدبلوماسية الأمريكية

تأليف : جورج ف. كنان

ترجمة : عبد الإله الملاح

مراجعة وتقديم : عبد الكريم ناصيف



- الكتاب : الدبلوماسية الاميركية
المؤلف : جورج ف . كينان
المترجم : عبد الإله الملاح
مراجعة وتقديم : عبد الكريم ناصف
طبعة أولى : ١٩٨٨
عدد الطبع : ٣٠٠٠
مطبعة : الأهرام - بيروت - زقاق البلاط
الناشر : دار دمشق : دمشق شارع بورسعيد - سورية
هاتف ٢١١٠٢٢ - ٢١١٠٤٨
ص .ب : ٥٣٧٢
تلكس : ٤١٢٥٣٨ - زينه
سجل تجاري : ٧٦٤٣

تقديم

- ١ -

تشكل هذه الترجمة لكتاب جورج ف . كينان «الدبلوماسية الامريكية» إضافة جديدة الى المكتبة العربية التي تختص بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها وأدواتها وأساليب تنفيذها .

ولعل هناك من يتساءل : ترى ما الذي يبرر هذه الاضافة الجديدة ؟ الحق أن موضوعاً مثل السياسة الخارجية ، بل قل والداخلية ، الامريكية ، هو من الموضوعات الحيوية في عصرنا التي تستحق المتابعة المتصلة وعلى اكثر من صعيد نظرياً وتطبيقياً .

وكتاب جورج ف . كينان «الدبلوماسية الامريكية» هذا الذي يطالعه القارىء العربي هو من الكتب القليلة التي تصل القارىء بهذا الموضوع الدقيق من زواياه المختلفة ، وعلى يد رجل خبر موضوعه جيداً حتى غدا كتابه هذا مطلب الاختصاصيين والساسة منذ ان صدرت طبعته الاولى قبل اكثر من ثلث قرن .

تعود معرفة الرجل بموضوعه الى احترافه الدبلوماسية منذ ان تخرج من احدى أعرق الجامعات الامريكية وهي جامعة برنستون ، حيث اختص بالشؤون الروسية ، وعمل بعدئذ في سفارات بلاده في المانيا وفي

ولايتي البلطيق «تاليق» و «ريغا» ، ثم في موسكو في الثلاثينات ، التي عاد إليها سفيراً في مطلع الخمسينات ، وبلغراد في اوائل الستينات . وكان للرجل مساهمات ذات شأن في رسم سياسة الولايات المتحدة بعيد الحرب العالمية الثانية ، منها وضع الاساس النظري لسياسة الاحتواء حيال الاتحاد السوفييتي» ، هذه السياسة التي عبر عنها في مقاله الشهير «أصول النهج السوفييتي» الذي نشره في مجلة «الشؤون الخارجية» ذات النفوذ الكبير ، ثم مساهمته الاخرى فيما عرف باسم مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا .

اذاً ، فان ما بين ايدينا من كتاب «الدبلوماسية الامريكية» ، في هذه الطبعة الموسعة ، هو حصيلة رجل متمكن بحكم ثقافته ، ودبلوماسي ضليع واسع الخبرة بموضوعه ، يأتينا بنظرات شاملة من داخل مؤسسات القرار ليلقي ضوءاً على مجمل عناصر السياسة الخارجية الامريكية ، والعملية التي تنهض بها الدبلوماسية لبلوغ اهداف هذه السياسة .

وليس كينان بالرجل الراضي عن هذه السياسة حين تجنح الى «الامبريالية» ، كما انه ليس بالناقم عليها حين يرى انها تقصر عن تحقيق تصوراتها وترجح كفة الخسارة على كفة الربح . فهو ينتمي الى «الواقعية» ، كما يفهمها المفكرون السياسيون في الولايات المتحدة .

و«الواقعية» هنا هي المفتاح الاساسي في فهم كينان المؤرخ والدبلوماسي ، وقد وجدناه يبسط لمستمعيه وقرائه على اوسع نحو في فاتحة كتابه هذا .

يرجع كينان الى التاريخ ليستلهم دروسه ، فيجد ان التوسع الامبريالي يفرض على الولايات المتحدة ان تتمثل في النظام الامبريالي شعوباً ، وانظمة اجتماعية ، ومؤسسات ثقافية لا تتناسب مع تجربتها التاريخية ونظامها السياسي .

ولكن كينان يشعر بالقلق كذلك مما يفرضه عالم اليوم من حاجة الولايات المتحدة الى العالم الخارجي ، في وضع من توازن القوى فكيف تظل الولايات المتحدة في موقع الريادة ، وهي تواجه هذا العالم المتغير ؟

ان كينان يقدم عرضه بوضوح مستأنساً بالتجارب الاوروبية بدءاً من القرن السابع عشر ، أي بالعودة الى سياسة التوازانات الاقليمية .

وهو بذلك يضمن عدم التورط في وضع امبريالي لابد من أن يؤدي الى زعزعة النظام الامريكي ذاته ، وضع فمين في النهاية ان يحفز القوى لمناهضتها .

فلا عجب إن أصبح كينان بعد هذا هدفاً لسهام النقد يطلقها عليه منتقدوه من اليمين واليسار ، ومن الداخل والخارج ، معاً . وما يأخذه عليه هؤلاء ان تصوراته ، والحلول التي يأتي بها ، كل هذه الأزمة أو تلك انما هو قصورها عن استيعاب التطورات التي دخلت على النظام العالمي مع دخول ما يُطلق عليه اسم «عالم التكنولوجيا» وتراجع الايديولوجيات ، والثورة في عالم الاتصالات ، ثم التغير الذي طرأ على البنى الاجتماعية نتيجة هذه الانقلابات .

ولقد ادى هذا النقد الى استنهاض همة كينان حتى وهو في السبعينات من عمره ليبذل كل ما في وسعه للرد على منتقديه ، على نحو ما يطالعنا في القسم الثالث من هذا الكتاب . ونجده اشد ما يكون المرء قدرة على تعميق فهمه وتطوير مداركه ، فيزيد اراءه الاولى بسطاً ويضيف اليها انتقادات اساسية يوجهها الى الدبلوماسية الامريكية وأساليب تنفيذها وملاءمة المجتمع الامريكي وثقافته وادوات الدولة لسياسة خارجية ذات اهداف واسعة في عالم يزداد وعياً بذاته !

انها نظرات مفكر احترف الدبلوماسية هذه التي نطالعها في هذا الكتاب ، كما انها افكار انتقادية تصلنا من داخل المؤسسة الباحثين المتخصصين وأصحاب القرار ، وتعكس بمحتواها واسلوب عرضها ترفع

الكاتب وارستقراطيته بما يصعّب على القارىء العادي غير الاختصاصي تناول الكتاب باليسر الذي تتسم به الكتب المبسطة في هذا الموضوع .

ومع ذلك فان الكتاب يظل وثيقة هامة ومرجعاً في بابه . انه يسلط الاضواء على جوانب بالغة الاهمية في موضوع العلاقات الدولية ، ومن طرف لم ينقطع عن التأثير ، ان من حيث قدراته باعتباره احدى القوتين العظميين في عصرنا ، وان بحكم علاقاته في اطار الحلف الاطلسي ، منذ الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الراهن .

واذاً ، فالقارىء العربي يطالع بين دفتي الكتاب موضوعات هي في صميم السياسة الدولية ، ثم انها سجل نقدي للنهج الامريكي والعوامل المؤثرة فيه ، مما هو جدير بالمتابعة والدراسة .

واحسب ان المقالين اللذين نشرهما المؤلف ، أعني «مصادر النهج السوفييتي» و«امريكا والمستقبل الروسي» في هذا الكتاب ، يشكلان معاً وثيقة هامة تطلع القارىء المتمعن على النهج الامريكي والاهداف البعيدة للولايات المتحدة في تعاملها مع الاتحاد السوفييتي . ولئن كان هذان المقالان يحفزان القارىء العربي على الاستغراب ، فان لهما اهمية لا يمكن اغفالها في فهم النهج الامريكي في السياسة الدولية والدبلوماسية منذ الحرب العالمية الثانية ، من جهة ، ثم فهم فكر كينان ذاته من جهة ثانية . على انه لابد للقارىء من ملاحظة انتقادات كينان للفهم الذي تناولت به الاوساط السياسية مقاله الهام «مصادر النهج السوفييتي» الذي وضع فيه اصول الحرب الباردة والمآزق التي ادى اليها هذا الفهم في التطبيق ، كما عرض له في القسم الثالث من الكتاب بكثير من الحماس .

وبعد ، فلابد من التنويه بالجهد الكبير الذي بذله المترجم الاستاذ عبد الاله الملاح لاخراج هذا الكتاب بصورته الحالية من بيان مشرق وعبارة متينة ، واسلوب سلس قادر على ايصال المعنى الذي اراده المؤلف

على افضل نحو . ولاشك ان ترجمة عمل كهذا لمفكر ومؤرخ ودبلوماسي من هذا الطراز ، أمر فيه الكثير من المشقة ، لكن المترجم بدأبه وفهمه وصبره الطويل ، استطاع تجاوز كافة الصعوبات ، هي غير قليلة بأي مقياس ، ليقدم للقارىء العربي عملاً هاماً ممتعاً مفيداً يسد ثغرة أساسية في مكتبتنا العربية .

عبد الكريم ناصيف

مقدمة ١٩٨٥

وجدتني يوم بلغتني في ذلك الشتاء من العام خمسين وتسعمئة وألف (١٩٥٠) دعوة إلى إلقاء سلسلة من المحاضرات في جامعة شيكاغو خلوا من كل فكرة عن حقيقة المحاضرة الجامعية . ثم إنه كانت تراودني قبلئذ تصورات ترسم لي الأمر على أنه ان هو إلا سلسلة من المطارحات غير المتكلفة بين حلقات صغيرة ، فإذ عرضت لي الدعوة هذه وجدتها فرصة (انفسحت لي أخيراً) لأعرض بعض مسائل الدبلوماسية الأمريكية وأبثها ما اكتسبت من خبرة تأتت لي بعد ربع قرن من الممارسة العملية ، وإذا بما اعتقدته فرصة يتحول إلى تحد خطير يفوق كل ما كان في تقديري .

وماكان ذلك تحدياً بالمعنى القريب وما أخذت المحاضرات تجتذب من الطلاب فحسب وإنما أكثر منه بما لقيته من إهتمام لم ينقطع مع مضي العقود . . وإذا بهذا الاهتمام ما يبرر اليوم إعادة نشرها مرسلة موسعة .

ولئن وجدتني أشدد على عبارة «موسعة» ، فلأن المحاضرتين الأخيرتين اللتين ألقيتهما في عهد قريب في كلية غرينيل (Grinnel College) وألحقتا بالقسم الثالث من هذه الطبعة ، إنما أضيفتا لغرض

مقصود . فهما تتناولان ولو بقدر قضايا ما انفكت تشغل ذوي الرأي في أمريكا ، ولم يقيض لها أن تعالج يومذاك ، بل ماكان بالوسع التصدي لها في العام ١٩٥٠، ومن أبرز القضايا هذه ما كان قد أثاره سباق الأسلحة النووية ومنها ما نشأ عن مقدم الحرب الباردة أثناء الحرب الكورية وبعدها .

وكنت قد أعرضت في محاضرات جامعة شيكاغو عن تناول السلاح النووي حملني على ذلك أمل أقمت عليه ، سذاجة إن شئتم ، بأننا لابد متملكون جأشنا فنتوقف دون رواق الأهوال التي رأيتها تلوح أمامنا في كل قرار نقيم فيه دفاعنا على أسلحة من هذا الضرب ، ثم نشجع سوانا على الحذو حذونا . وكنت أود لو أن القنبلة الذرية ، كما جرت عليه تسميتها يومذاك ، لقيت الإعراض باعتبارها أداة أشد فتكاً وأبعد ما تكون عليه الأداة من التمييز لتغدو سلاحاً ناجعاً ، فيطوى أمرها . ولذا رأيتني معرضاً يومذاك عن حث الآخرين على الخوض في هذا الأمر . وكان في تقديري أن من الأفضل حث الناس على إجابات للمعضلات التي تعترضنا في إطار نظيف من الأسلحة النووية . ولقد كان هذا أمراً شاقاً في حد ذاته . فبقدر ماكان الأمر يتصل بالجوانب السياسية من الحرب الباردة ، كانت الحرب الكورية دائرة الرحى حقاً ولكنها حديثة العهد ، ودروسها لما تتضح بعد . كذلك لم يكن في الأفق ما يوضح ما سيكون عليه الأمر في مرحلة مابعد ستالين .

وهكذا قصرت الحديث في جامعة شيكاغو على الدبلوماسية الأمريكية في النصف الأول من هذا القرن ، فيما ألفت من المناخ قبل القنبلة النووية وسبق سنة خمس وأربعين وتسعمئة وألف ، والحق أن الحديث لم يتبع أطراف الحرب العالمية الثانية إلا اللهم في المحاضرة الأخيرة ، ثم إنه لم تتناول المحاضرة هذه إلا أسباب الحرب تلك ودلالتها التاريخية ولم تعرض لنتائجها .

أما الوثيقتان اللتان تشكلان الجزء الثاني من هذا الكتاب (وهما مقالان كتبا لمجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) فقد ألحقتا بالنص الأصلي المطبوع من محاضرات شيكاغو.

تعود إحدى هاتين الوثيقتين بعهدها إلى وقت أبعد كثيراً من تاريخ المحاضرات، يوم كانت معالم مشكلات ما بعد الحرب ما تزال أقل جلاء مما أصبحنا نخبر. أما الثانية فقد وضعتها في ذات الوقت الذي كنت انصرفت فيه لاعداد محاضرات جامعة شيكاغو، وكانت هي الأخرى محكومة بالحدود التي فرضت نفسها على المحاضرات إياها.

ولقد قُصِدَ من المحاضرات التي خصصت بها كلية غرينيل أن تردم بعضاً من الفجوة بين تاريخين، وان تعرض لجوانب محددة من قضايا معينة وجديدة ما فتئت تطالع صناع السياسة الأمريكية على امتداد السنين منذ الخمسينات من قرننا. ولا مشاحة في أن لبعض هذه الجوانب التي ألمحت إليها ـ خاصة تلك المتصلة بالمعضلات التي واجهتنا في الشرق الأقصى ـ صلة حميمة بتلك التي جهدت لمعالجتها في جامعة شيكاغو، وهذا ما يبرر إلحاقها بهذا المجلد.

إن مشكلتي الحرفية القانونية المغالية (Legalism) والنزعة الأخلاقية المفرطة (moralism) على نحو ما عرضت في المحاضرات الأصلية باتتا في جلهما اليوم في ذمة التاريخ. وإذا شئنا الدقة، فإننا ما نزال يحدونا نزوع إلى هذا الإفراط وذاك الغلو كلما وجدنا في ذلك صالحاً لنا. على أننا رأينا متاهات الحرب الباردة تأتي بما يستغرب من العواقب، وبما كان يحملني بين الحين والآخر في السنوات الأخيرة على الرجاء لو أنه داخل نظرتنا للقانون بعض الأخلاقية، وللاخلاقية بعض انضباط القانونية مما افتقده من حولنا اليوم. وقد يكون أن دبلوماسيتنا في العقود الخمسة من هذا القرن، ثم ردود أفعالنا للمشكلات الجديدة كل الجدة والتي ظلت تعترضنا منذ الخمسينات، جاءت لتعكس بجملتها وقائع أبعد من استجاباتنا لأي من الفترتين، وأقصد بذلك غياب مذهب (Doctrine)

مقبول ودائم يصل بين القوة العسكرية والنهج السياسي ، ثم النزوع المقيم لصياغة سياستنا حيال الأمم الأخرى بدافع من الرغبة في تجميل صورتنا أكثر من السعي في علاقاتنا بالآخرين إلى نتائج واقعية نحتاجها أيما احتياج . ان هذا الكتاب ليحقق غرضاً ان حفز القوم على إمعان الفكر في تلك المثالب .

مقدمة

٢

بعد سنوات طويلة من الخدمة في السلك الخارجي ، وقع علي أن انهض بقسط من المسؤولية في وضع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في تلك السنوات العسيرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فكانت هيئة تخطيط السياسة ـ وهي المكتب الذي عهد إلي بتأسيسه وإدارته طوال السنوات الأولى من إنشائه ـ أول مكتب متخصص في وزارة الخارجية في أيامنا يتولى النظر في القضايا من منظور مجمل المصلحة القومية الأمريكية ، وليس من زاوية النظر في جزء منها . وسرعان ما أخذ العاملون في هذا الإطار الدستوري يدركون انعدام الاتفاق ، ان في داخل الحكومة وإن في خارجها ، حول المفاهيم الأساسية التي تحكم توجيه علاقات الولايات المتحدة الخارجية .

ولقد وجدتني مدفوعاً بهذا الإدراك بانعدام أساس نظري واضح بالقدر اللازم وعلى قدر من الاتفاق عليه يحكم مجرى علاقاتنا الخارجية فيوقظ في الفضول لاستقصاء التصورات التي كان بها يهتدي ساستنا في هذه العقود الأخيرة من الزمن . ولا غلو في أن تلك المشكلات المستجدة والخطيرة التي فرض علينا التصدي لها بدت لنا على أنها إلى حد بعيد من نتاج الحربين العالميتين الماضيتين . إن إيقاع الأحداث الدولية ليجعل السنوات الأخيرة من القرن الماضي نقطة انطلاق مناسبة لتفحص

الدبلوماسية الأمريكية وعلاقتها بهاتين الدورتين الهائلتين من العنف . ولقد وجدنا عقداً ونصفاً من الزمن يفصل بين نهاية الحرب على اسبانيا وتوجيه أولى المذكرات حول «الباب المفتوح» من جهة ، واندلاع الحرب العالمية الأولى من الجهة الثانية . ولو أننا نظرنا إلى الأمر من زاوية العلاقة بين العلة والنتيجة في القضايا الكبرى من الحياة الدولية ، لوجدنا الفترة تلك فسيحة تتيح لدولة قوية مثل الولايات المتحدة يومذاك بأن تمارس نفوذاً كان يمكن أن يكون له تأثيره الواضح في مجرى الشؤون الدولية ، لوقيض لذاك النفوذ أن يستغل باتساق وتصميم . ومثل هذا يصدق بلا ريب على الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين . فلقد كنا ندرك على العموم إذ بلغنا عام تسعمائة وألف أن لقوتنا أثراً متراميا على امتداد العالم وأننا عرضة لتأثيرات احداث تقع في ميادين بعيدة عنا . ووجدنا مصالحنا منذ ذلك الحين متصلة دونما انقطاع وباشكال هامة بمثل تلك الأحداث .

ووجدتني اتساءل ماهي التصورات التي كان ساستنا يهتدون بها في ماكانوا يبذلون من الجهود للتصدي لهذه المشكلات المستجدة ؟ وماكانت قناعاتهم عن اغراض هذا البلد الأساسية في حقل السياسة الخارجية ؟ ثم إلى ماذا كانوا يرمون ؟ افكانت التصورات تلك ، اذ ننظر اليها اليوم بعد انقضاء زمن ، بالتصورات الملائمة لظروف الزمان والناجعة لتحقيق الأهداف المنشودة ؟ وهل تراها كانت تعكس فهماً عميقاً معيناً لعلاقة الديمقراطية الأمريكية ببيئتها العالمية ـ وهو أمر لعلنا نسيناه ويجدر بنا احياؤه ووضعه من جديد على أساس نهجنا ؟ أم لعلها كانت منذ البداية قاصرة وسطحية ؟

ثم وجدت الأسئلة تحفز الفضول عندي لدراسة سجل نشاط أمريكا الدبلوماسي في النصف الأول من القرن ، وهو الذي يزداد غنى باطراد مع استمرار تدفق المذكرات والوثائق والدراسات الممتازة مما يأتينا به الباحثون الأمريكيون في بحث هذا الموضوع وتحليله . وإذا كنت حديث العهد بدراسة التاريخ الدبلوماسي فلن أعلل النفس بأن آتي

بمساهمة في هذا المجال أو بدراسة مستفيضة عن كل ما صدر عن موضوعاته من مصادر ثانوية . لذا فالمحاضرات المعروضة هنا بين دفتي هذا الكتاب إن هي إلا محاولة لافادة ماقد يصدق فيه الوصف أنه مطالعة رجل عادي لمصادر أساسية مطبوعة ـ يعززها ما سلف لي وصفه من الفضول ـ تتصل بالمسائل الراهنة والعثور على اجابات تفرض نفسها .

هناك اعتباران على قدر من التناقض يضفيان على هذا البحث من وجهة نظري ضربا خاصا من الأهمية . وأول هذين الاعتبارين ماكان من الملاحظة من أن صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ، منذ الحرب الاسبانية ـ الأمريكية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد استنفذت طاقات وعملت فيها مساهمات أتى بها عدد من الأمريكيين البارزين ، رجال على نصيب خارق من الذكاء والثقافة ، ويعتد بهم لنزاهتهم واتساع تجربتهم . وكان هؤلاء ، في حالات معينة ، أفضل ما لدينا للنهوض بالمهمات . فإذا وجدنا فهمهم لفلسفة العلاقات الخارجية قاصراً لكان علينا أن نخلص إلى أن المثالب في استيعاب أمريكا لعلاقتها بالباقي من أرجاء العالم متأصلة ومصلحتها في صوغ العلاقة راسخة في الوعي القومي بما يعسر معه إصلاح الأمر .

وكان هناك إلى هذا وذاك الواقعة القائمة وهي أن أمننا ، وما نظن ذلك ، غدا في انحسار كبير على امتداد نصف القرن . فهاكم بلداً ماكان ليخطر له في المطلع من هذا القرن أنه يمكن لرفاهه ونهجه في الحياة أن يتهددهما تهديد من العالم الخارجي ثم نراه يصل في الخمسينات إلى حد يبدو معه وكأن لا شاغل له سوى التفكير في هذا الخطر .

كيف نعلل هذا ؟ وإلى أي حد كان ذلك من خطأ الدبلوماسية الأمريكية ؟ وأين الخلل ـ أفي المفاهيم أم في التنفيذ ؟ ثم إذا كان الأمر بفعل عوامل لا نملك عليها قيداً ، فماذا تراها كانت العوامل تلك ؟ وماذا حملت ؟ أفتراها ما تزال قائمة ، وإلى أين ستحملنا ؟ والحق أنه ما كان ليخطر لي بالبال أن أتصدى للإجابة عن هذه التساؤلات على النحو

الوافي في ست محاضرات ، وإن خال المرء أنه يملك الجواب . فما المحاضرات المعروضة بين دفتي الكتاب إلا محاولات لمناقشة وقائع وأوضاع فرادى في ضوء ما عرضت من التساؤلات ، أملاً بأنه يكون هذا الرسم الانطباعي وسيلة أفضل لعرض الاستجابات لموضوعنا من أي محاولة مباشرة لوضعها أمام القارىء . والحق أنني لم أبذل أي جهد للتعميم إلا في المحاضرة الأخيرة . وبعد فلا ريب أن هذه المحاضرات لن تخلو من الأخطاء في التفاصيل أمام نقد مؤرخ الدبلوماسية المجرب . ولا ريب كذلك في ما توحي إليه المحاضرات من استنتاجات ستغدو عرضة للنقد الواسع . وإذا ما قدر لها أن تحفز على التفكير في ما عرضت من السؤال وأضافت إلى جهود جليلة من أناس أكثر حكمة وأوفى معرفة من صاحبها فستكون قد أدت غرضها .

ولقد قصرت المحاضرات التي ألقيتها في جامعة شكياغو ، إذ تناولت الدبلوماسية الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، عن الإشارة المباشرة إلى مسائل العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية التي استثارت الرأي العام على أعمق ما تكون الاستثارة . لعل هذا السبب ما يصعب على الجميع تقدير اتصالها بالمعضلات الراهنة على الوجه الأكمل . وكان ان وجدت من حسن الرأي ان أضمن هذا المجلد مقالين يتناولان العلاقات الأمريكية ـ الروسية .

وللقارىء أن يأخذهما على أنهما تطبيق للنهج الفكري ذاته في تناول معضلات قائمة في يومنا الراهن .

وبعد فإن الكاتب لا يملك إلا أن يعرب عن امتنانه للقائمين على مؤسسة والتر ولغرين لدراسة المؤسسات الأمريكية التي رعت المحاضرات الست تلك ولرئيس تحرير الشؤون الدولية التي نشرت المقالين في أصلهما .

برنستون نيوجيرسي

جورج ف كينان

الجزء الأول

الفصل الاول

الحرب مع اسبانيا

أود بادىء ذي بدء أن أتناول بكلمة التصور الذي تقوم عليه المحاضرات الست هذه . إن هذا التصور لم ينشأ عن اهتمام مجرد بالتاريخ لوجه التاريخ خالصاً ، بل عن انشغال بمعضلات في السياسة الخارجية ما تزال قائمة أمامنا اليوم .

قبل نصف قرن كان الناس في هذا البلد ينعمون بشعور بالأمن في وضع من العالم أحسب أنه مامن شعب عرف مثله منذ أيام الامبراطورية الرومانية . أما اليوم فيكاد هذا النمط أن يكون معكوساً ـ فنرى وجداننا القومي يحكمه في وقتنا الراهن إحساس بانعدام الطمأنينة أشد حدة من ذلك الذي يعيش تحت وطأته العديد من شعوب أوروبا الغربية وهي على تماس بتلك الموضوعات التي هي مبعث قلقنا ، أو هي اكثر عرضة منا للرزوح تحت وطأتها . وقد يكون هذا الانقلاب في جله ذاتياً ـ أي انعكاساً لحقيقة أننا كنا شططنا في العام ١٩٠٠ وذهب بنا الشطط مبلغه في تزيين ثبات وضعنا وبالغنا أشد المبالغة بالثقة بقوتنا

وبقدرتنا على حل المعضلات ، كما نذهب اليوم شططا في تصوير المخاطر وبنا ميل إلى التهوين من قدراتنا ولا نوليها حقها من التقدير . غير أن الحقيقة القائمة هي أن هذا الانقلاب الذي نتحدث عنه واقع موضوعي : في مطلع القرن كانت الحقائق السياسية والعسكرية قائمة على نحو لا يحملنا على الخوف لما عليه وضعنا إلا قليلاً ، بينما نرى أنفسنا اليوم أمام وضع أقر لكم صراحة أنه يبدو لي خطيراً أشد الخطر ومشكلاً إلى أبعد ما يكون عليه الاشكال .

ورب سائل يسأل : ماالذي أحدث هذا التحول ؟ كيف غدا بلد له مثل تلك المنعة في مثل هذا الوضع القلق ؟ ماهو نصيبنا من الجناية نحن في هذا ؟ ماهو القدر منه الذي يعود لقصورنا عن تبيان حقائق العالم المحيط بنا ، أو لقصورنا عن الأخذ بها في الاعتبار ؟ بعبارة أخرى ، ماهي الدروس التي تحملها خمسون عاماً من علاقات الولايات المتحدة الخارجية إلينا ، نحن جيل مابعد ١٩٥١ ، نحن الذين تلاحقنا وتضغط علينا ألف مشكلة وتتناهبنا المخاطر ، ويحيط بنا عالم نصفه عازم على تدميرنا ونصفه الآخر فقد الثقة إن بنا وإن بنفسه ، أو لعله فقد الثقة بنا وبنفسه معاً ؟

تلكم هي الأسئلة التي عادت بي القهقرى خلال الشهور القليلة الماضية ، وحملتني على استعراض بعض ما اتخذنا من القرارات في السياسة القومية في هاتيك السنين الخمسين . ويقينا اني لا أملك أن أعدكم بأنكم واجدون في سلسلة المحاضرات هذه الاجابة عن جميع التساؤلات ، أو واجدون فيها الاجابة القاطعة حتى على أي من هذه التساؤلات بما لا يدع مجالاً للأخذ والرد .

بيد أن لنا في ظني أن نأمل في أن يكون ثمة ما يفيد في استعادة بعض المراحل البارزة من سياستنا القومية خلال تلك الفترة والنظر فيها من جديد في ضوء ما يلوح لنا ، بعد ما انقضت واندرجت ، انه دلائل لها ونتائج . ولهذا سبب وجيه عندنا يحفزنا على استعادة الذكرى

واستخلاص الدروس والعبر . فليس الأمر ان ثمة الكثير مما ينبغي ان يكون بارزا واضحاً لنا نحن الآن مما كان للقوم قبل ردح قصير لا يزيد عن عشر من السنين وحسب ، وإنما أملا مني ، إلى هذا وذاك ، أن نستطيع إغناء مثل المبحث هذا بضرب مستحدث من الخبرة وجدة يبعث عليها استذكارنا ما كنا شاهدين على ما وقع من الدمار الواسع والتضحيات الجسام في زماننا ، جدة أشد عمقاً وأدعى للأسى مما كان بوسع معظم الناس أن يغنوا به تلك المعضلات في الأيام السابقة للحربين العالميتين المفجعتين .

إنه في ودي أن أحدثكم بادىء ذي بدء في أمر الحرب الأمريكية ـ الاسبانية . ان البعض منا إذ يقف اليوم عند نهاية النصف الأول من القرن وليس في أوله يرى ثمة عناصر أساسية معينة نخال أنها كانت العماد الذي قام عليه الأمن الأمريكي . ثم إننا نرى أن الأمن ذاك ظل يعتمد في جل تاريخنا على وضع بريطانيا ، وأن كندا على وجه الخصوص رهينة ثمينة لا غنى عنها في ضمان العلاقات الحسنة بين بلدنا والامبراطورية البريطانية ، وان وضع بريطانيا يعتمد ، بالتالي ، على قيام توازن في القوى في القارة الأوروبية . وهكذا وجدتم أنه كان من الأهمية بمكان لنا ، كما لبريطانيا ، ألا تقع الكتلة الضخمة من السهب الأورواسيوية (Euro - sian) تحت هيمنة قوة قارية واحدة . فكانت في مصلحتنا قيام ضرب من توازن القوى مستقر بين قوى الداخل لئلا يمكن لأحد منها اخضاع شعوب أخرى لها ، ومنع أي منها من السيطرة على الممرات البحرية على أطراف الكتلة الأرضية ، فتغدو بذلك قوة بحرية كما هي قوة قارية ، فتهدد مركز انكلترا ، فيكون لها توسع بحري ـ لا يأخذ به شك في ظروف مثل هذه ـ معادٍ لنا يستند إلى مافي قلب القارتين الأوروبية والآسيوية من ثروات ضخمة . وإذا يتبين لنا هذا يمكننا أن ندرك ما كان لنا من مصلحة في أن تتمتع القوى الصغرى في أوروبا وآسيا بالرفاه والاستقلال : أعني تلك البلدان المتطلعة بأبصارها

عبر البحار معرضة عن التوسع على الأرض .

اننا اليوم ندرك هذه الأمور ، أو نظن أننا نعقلها جلية واضحة . بيد أنها ماكانت لتكاد تبدو للأمريكيين في العام ١٨٩٨ . فأولئك الأمريكيون كانوا قد نسوا الكثير مما كان معروفاً عند أجدادهم قبل مئة عام . فاصبحوا يألفون ماكان لهم من الأمن حتى غاب عن ذاكرتهم ما إذا كان لهذا الأمن أي أساس خارج قارتنا . والتبس عليهم موقعنا المحمي وراء الأسطول البريطاني والدبلوماسية البريطانية في القارة الأوروبية فحسبوا ما تحقق من هذا وذاك نتيجة لحكمة أمريكية خارقة وفضيلة النأي عن الخوض في الخلافات المقيتة القائمة في العالم القديم ، ثم انهم كانوا سادرين عن بوادر التغيرات التي قدر لها أن تمزق ذاك النمط من الأمن الذي ألفوه في النصف التالي من القرن .

لقد كانت ثمة استثناءات ، طبعاً ، لهذا النمط من هذا التفكير . فنرى بروكس ادامز (Brooks Adams) شقيق هنري أدامز ؛ ربما أقرب من أي أمريكي في زمانه إلى التنبؤ في ضرب من الكشف الفكري بما سيحمله المستقبل إلينا[1] ، على أن حتى بروكس أدامز وإن كان سباقاً على معاصريه لم يستوعب سوى قدراً من هذا المستقبل . فلقد رأى ما يعتور انكلترا من ضعف متزايد ـ «شذوذ وضعها الاقتصادي المتفاقم على حد تعبيره ، وازدياد اعتمادها على الولايات المتحدة اقتصادياً ـ وما يقابل ذلك من ازدياد اعتماد الولايات المتحدة استراتيجياً على انكلترا . ثم إنه استشعر ما للتمييز بين القوة البحرية والقوة القارية من الأهمية . ثم إنه استشعر على نحو غامض الخطر في قيام تواطؤ سياسي بين روسيا وألمانيا والصين . بيد أنه شاب تفكيره ما عكر صفاءه من نزعة مادية كانت سائدة في زمانه ، من مبالغة في تقدير عوامل الاقتصاد والتجارة في الأحداث الانسانية يماثلها اقلال من أهمية ردود الفعل السياسية والاقتصادية ـ نحو أمور مثل الخوف والطموح والقلق والغيرة ، بل وربما السأم ـ باعتبارها محركات للأحداث .

وكان ميهان (Mahan) يختط يومذاك طرقاً جديدة في تحليل الحقائق العالمية ـ طرقاً قادت إلى تقويم أعمق لمصادر الأمن الأمريكي . وكان هناك بعد آخرون لنا أن نأتي إلى ذكرهم ، على أن هؤلاء لا يشكلون إلا حفنة ضئيلة من الأشخاص ولم يعمل أحد حتى على متابعة جهودهم ان في زمانهم وان في السنوات اللاحقة من بعدهم ، فظلت الجهود تلك معلقة في فراغ التاريخ ، ان جاز التعبير ـ حالة منعزلة من النشاط الفكري في إطار من خمود الفكر بين الأمريكيين إذ دار حول الشؤون الخارجية . ثم ان هؤلاء ذوي العقول الحصيفة والأكثر عمقاً في مطلع القرن ظلوا قاصرين عن تسليط بحثهم على مسرح التنافس بين دول القارة الأوروبية حيث شاءت الظروف أن تقع الأحداث ذات الأثر الحاسم على الأمن الأمريكي وحيث كنا بأشد الحاجة إلى التحليل العميق والتقدير الدقيق لمكونات المصلحة الأمريكية من العناصر .

ولا مشاحة إذن في أن الحادثة التي أنا محدثكم في أمرها اليوم ، أعني حربنا القصيرة مع اسبانيا في العالم ١٨٩٨ ، جرت في وضع من التفكير بين الناس والحكم في هذا البلد بعيد عن أي شعور يعتد به بالاطار العالمي الذي يحيط بأمننا . وإذ كان الأمر كذلك ، غدا من حسن الاتفاق أن الوضع الذي نشأت الحرب عنه والأحداث التي رافقتها وما تمخض عنها من نتائج ظلت إلى حد بعيد محلية وداخلية في أهميتها . على أننا لسوف نرى إذ نمضي في المحاضرات ونتقدم في القرن العشرين ما لما نواجهه من المآزق وما يصدر عنا من تصرفات تتراكم عبر السنين من آثار كونية حتى غدت قطعاً ضخمة كل الضخامة كما وجدنا في حالة الحرب العالمية ثانية . ولكن هذه ما كانت لتوجد يوم نشبت الحرب بين اسبانيا والولايات المتحدة ، فكان أبعد أثر لها هو الاستيلاء على الفيليبين . فإذا كانت الصورة شاحبة الألوان كهذه من زاوية علاقاتنا الدولية جديرة بنقاشنا في عصر هذا اليوم فلأنها توفر لنا ما يشبه التمهيد لتفحص دبلوماسية استغرقت النصف الأول من هذا القرن ، ورسماً بسيطاً يكاد

يبلغ حد الطرافة يوضح بعض استجاباتنا وأساليبنا في التعامل ، وكشفاً لما قدر لنا أن نمضي فيه لو قيض لنا أن نصبح قوة قادرة على الاضطلاع بمسؤوليات الزعامة في العالم .

لقد نشأت حربنا مع اسبانيا ، كما تذكرون ، عن وضع قام في كوبا . وكان ذاك وضعاً من تلك الأوضاع المخيفة المأساوية دونما رجاء يرجى منها مما يبدو أنه من علامات السقوط أو انتهاء العلاقة بين دولة استعمارية ومُستَعْمَر . ولقد رأينا مثل الأوضاع هذه من قبل ، ومنها ماليس من الماضي البعيد . ووجدنا يومذاك الحكم الاسباني يواجه تحدياً من ثوار كوبيين ، فيهم من سوء التنظيم والتدريب مافيهم ، وينشطون في كل مكان من الجزيرة وفق المبادىء الكلاسيكية التي يأخذ بها الثوار ويتمتعون بما يتمتع به هؤلاء من المزايا في الحرب على أرض مألوفة ضد عدو أجنبي مكروه . ثم وجدنا محاولات الأسبان في قمع المنتفضين عليهم فظة تفتقر للكفاءة ولا نصيب لها من النجاح إلا بعضه . ثم إن هذا الوضع إنما نشأ بعد عهد من التراكم استمر عقوداً تخللتها انتفاضات ما انقطعت تقوم بين الحين والآخر . ولقد أحسن الرئيس غرانت(٢) تلخيص الأمر في خطبة ألقاها قبل عقدين من اندلاع الانتفاضة تلك ، إذ قال في العام ١٨٧٥ :

«يبدو كل طرف قادراً كل المقدرة على انزال افدح الأذى والضرر بالطرف الآخر ، وبالعلاقات والمصالح التي تعتمد على سيادة السلام في الجزيرة ، على أنهما يبدوان عاجزين عن بلوغ أي مرمى ، ثم يبدوان قاصرين حتى الآن عن بلوغ أي نجاح يحقق لأي طرف السيطرة على الجزيرة بما يستبعد الطرف الآخر من الموقف . وإنه ليبدو في مثل هذه الظروف ألا محيص عن التوسل باطراف أخرى ان عاجلاً وإن آجلاً اما للوساطة وإما للتدخل لوضع حد لهذا القتال . ويقينا انه طرأ تقدم على الموقف خلال العقدين مابين الأعوام ١٨٧٥ و ١٨٩٥ . ولكن إذ كان العام ١٨٩٥ وجدنا انتفاضة تندلع دونها الانتفاضات السابقة ضراوة

ودماراً . وإذ دخلت الانتفاضة العامين التاليين وهي على هذا القدر من الضراوة والتدمير أخذت تبعث في الحكومة والصحافة والجمهور في هذا البلد احساساً متزايداً من القلق والفزع» .

ولقد كان في استطاعتنا إذا شئتم الدقة ان نعرض عن الأمر على انه لا يخصنا وان ندع الأمور تجري في مجراها . فلم يكن أمننا القومي ، على ما نعتقد اليوم ، ليواجه تهديداً . بيد أنه لحق بالممتلكات الأمريكية دمار ، ثم وجدنا المغامرين وتجار السلاح ينشطون ، نيابة عن المنتفضين ، ويثيرون الكثير من المتاعب أمام الحكومة . ثم وجدنا الرأي العام قبل كل شيء ، يصدم أعمق الصدمة لما يرده من روايات العنف والبؤس في الجزيرة ، ولم تكن مشاعرنا يومذاك قد لامست بعد أهوال القرن العشرين وفظاعاته فإذا بلغنا نبأ معاناة الشعب الكوبي اهتزت مشاعرنا وصدمنا في أحاسيسنا ونال منا الامتعاض كل منال ، ثم كان ان حملت الأحداث إلى رجال الدولة الأمريكيين القناعة بأن استمرار هذا الوضع في كوبا لابد مهدد مصالحنا بما لا احتمال له على المدى البعيد هناك ، وأنه إذا فشلت اسبانيا في وضع حد له فلابد لنا من التدخل بشكل من الأشكال .

وفي خريف العام ١٨٩٧ بدأت الأحوال توحي بالتفاؤل قليلاً . فلقد تقلدت الحكم في اسبانيا آنئذ حكومة جديدة أكثر اعتدالاً من سابقاتها . ولقد أبدت هذه الحكومة ميلاً أعظم لتذليل المعضلات التعسة في الجزيرة . ولاحظ الرئيس ماكنلي (Mackinley) في رسالته إلى الكونغرس هذا التطور وأرفق هذه الملاحظة بتزكية بان نمنح الحكومة الاسبانية الجديدة فرصة . وقال في رسالته تلك «انني لن أشكك في اخلاص هذه الحكومة ، كما لا ينبغي أن يحملنا التبرم على احراجها وهي تتقدم للنهوض بالمهمة التي انتدبت لها نفسها» . وقال ان «ثمة معضلات معينة سويت وانتهى امرها ، وان هناك ما يحمل على الأمل بأنه إذا ما تضافر الصبر من طرفنا وحسن النية من طرف الحكومة باحتمال احراز

المزيد من التقدم» . وهكذا بدأ العام ١٨٩٨ بأمل متجدد بأن تنتهي مأساة الشعب الكوبي إلى مآل حسن بدلاً من أن تمضي في سيرتها إلى الأسوأ .

ثم شاءت الصدفة العاثرة أن يقع في الشتاء من ذاك العام أمران كان من شأنهما أن يقلبا الوضع افدح انقلاب . وكان أولهما رسالة من الوزير الاسباني في واشنطن جانب فيها التحفظ فعرَّض بالرئيس ماكنلي اذ وصفه بـ (متملق العامة و . . سياسي غر . . . يحاول ترك الباب مفتوحاً وراءه بينما يحاول البقاء على تفاهم مع المأفونين في حزبه[٣]) . ولقد قدر لهذه الرسالة أن تتسرب لتجد طريقها إلى الصحف في نيويورك فتثير القدر الكبير من الامتعاض والاشمئزاز . وماهي إلا أيام قلائل حتى وجدنا الجمهور الأمريكي مصدوماً أشد الصدمة وثائراً أعظم الثورة لنبأ غرق البارجة «ماين» ومعها مئتان وستة وستون أمريكياً في ميناء هافانا .

وإذ ننظر اليوم إلى تلك الأحداث نرى في أي من الحادثتين سبباً يحمل في حد ذاته على خوض الحرب . فأولاً ماكان بوسع الحكومة الاسبانية أن تحول دون وزيرها والطيش ـ بل وما انفك حتى الدبلوماسيون وهم الذين يفترض بهم التحفظ يأتون بأمور طائشة ومثل هذه الأمور بعد تقع في أرقى العائلات . ولم تُقَصِّرَ حكومته في انكاره فازاحته عن منصبه ثم انكرت عليه ماجاء به قلمه من فاحش القول . وأما بما يتصل والبارجة (ماين) فما وجدنا ثمة دليلاً على ضلوع الحكومة الاسبانية في غرقها ، ولم نر عندها سوى الجزع اذ نمى اليها ماظن من احتمال علاقتها بالواقعة . ولقد كانت السلطات الاسبانية قد توجهت إلينا بالرجاء ألا نوجه السفينة إلى ذاك الموقع ، وكذلك شاركها قنصلنا العام في هافانا معللين رجاءهم بخشيتهم من وقوع ما يمكن له أن يفجر المتاعب . وإذ كانت الواقعة رأينا الحكومة الاسبانية لا تدخر جهدا وما انقطعت تبذل ما وسعها للتخفيف من الكارثة ووجدناها ترحب بالتحقيق في الحادثة ، ثم كان أن وجدناها تعرض في النهاية وضع الأمر كله

ليفصل فيه المحكمون . وكان هذا عرضاً لم نقبل به قط .

ومهما يكن من الأمر فيبدو أن التاريخ شاء أن تهز هاتان الحادثتان الرأي الأمريكي إلى الحد الذي غدت فيه الحرب حتماً مع غرق البارجة «ماين» . وحينما غرقت هذه البارجة وجدنا الحكومة الأمريكية لا تولي الحل السلمي اهتماماً يعتد به . والحق أن في هذا على وجه الخصوص ما يدعو للاهتمام والأسف ، فخلال الأسابيع التسعة الفاصلة بين غرق البارجة «ماين» واندلاع الأعمال العدائية رأينا الحكومة الاسبانية تمضي بعيداً في اتجاه تلبية مطالبنا ورغباتنا . بل ولقد بلغ الأمر الحد الذي أمكن لوزيرنا في مدريد ، وكان رجلاً حكيماً معتدلاً جهد للحيلولة دون اندلاع الحرب ، أن يرفع تقريراً بتاريخ ١٠ نيسان /أبريل (أي قبل عشرة أيام من نشوب القتال) يقول انه إذا ما خول الكونغرس الرئيس صلاحية معالجة الأمر فإنه سيتحقق له تسوية قبل الأول من آب/أغسطس على أحد الأسس التالية ، فإما حكم ذاتي للجزيرة مقبول من الثوار أو استقلالها أو تسليمها إلى الولايات المتحدة . ثم اعلنت ملكة اسبانيا هدنة عامة لتقوم في الجزيرة ، وتعهد الوزير الاسباني في واشنطن لحكومتنا بصياغة نظام من الحكم الذاتي في وقت مبكر «بما لا يدع ثمة مجالاً لسبب أو ذريعة لخطوات أبعد»[٤] .

تلكم هي طبعاً لقطات متيسرة من مراسلات مسهبة طويلة بين الحكومتين . وإني إذ أوردها فللإشارة إلى تحرك الحكومة الاسبانية ، على الورق في أدنى الأحوال ، بخطوات حثيثة في تلك الأيام الأولى من نيسان/ أبريل ١٨٩٨ للأخذ قولاً وعملاً بما كنا نطالب ، ومع ذلك فالمرء لا يجد ثمة ما ينم عن أن حكومة الولايات المتحدة قد تأثرت على أي نحو بالتنازلات اللاحقة تلك . فلا نرى الحكومة تأتي بأية حركة لتعديل المشاعر وتقييد (الرغبة السائدة في) الكونغرس للعمل وفق خط واضح انه كان سيؤدي إلى اندلاع الأعمال العدائية .

وبعد ، فإنه حق ، كما رأى قوم يومئذ ، ان الكثير من هذه

التنازلات التي قدمتها اسبانيا جاءت متأخرة عن أوانها ، ولا يمكن الركون إليها تماماً . وحق كذلك أن المنتفضين ماكانوا لحظتئذ في حالة عقلية ، بل ولا في وضع من التنظيم ، يسمح بالتعاون بأي شكل والسلطات الاسبانية . بيد أن المرء لا يلمس في ذلك التاريخ ما يبرر الاعتقاد بأن الأحداث تلك هي ما أملى على حكومتنا القرار بدخول الحرب . بل ان هذا القرار ليرجع على الأرجح إلى حالة الرأي الذي ساد أمريكا يومئذ ، وإلى الحقيقة وهي أن تلك كانت سنة الانتخابات النيابية ، وإلى تأثير ذلك القطاع الفظ والمثير للعجب فعلاً في النفخ في أوار الحرب من الصحافة الأمريكية ، ثم إلى الضغوط الكثيرة والفاضحة التي انهالت على الرئيس من أوساط سياسية مختلفة . (وانها لواقعة طريفة ، أوردها لكم بالمناسبة ، انه لم يكن للأوساط المالية والتجارية ، التي يقال فيها انها هي المحرضة على الحروب ، أي ضلع في هذا كله ، بل كانت على العموم تنفر من فكرة تورطنا في الأعمال العدائية) .

وكانت ذروة الأمر ، كما تعلمون ، قرار الكونغرس في العشرين من نيسان/ أبريل بنصه على أنه «من واجب الولايات المتحدة ، وهو واجب حكومة الولايات المتحدة بالتالي ، الطلب إلى حكومة اسبانيا التخلي عن سلطتها والحكم في جزيرة كوبا وسحب قواتها البرية والبحرية من الأراضي والمياه الكوبية» ، ثم كان أن وجه الرئيس وخوله السلطة «لاستخدام القوات البرية والبحرية الأمريكية كافة . . إلى الحد الذي تستدعيه الضرورة» لانفاذ هذا المطلب . ثم كان ان وجهنا إلى الاسبان انذاراً صريحاً ليردوا عليه في ثلاثة أيام باستجابتهم لهذا القرار . ولقد كنا على يقين من أنهم لن يقبلوا ، بل وماكان بوسعهم أن يقبلوا ، بهذا الانذار . فوجدنا الاسبان يعلنون في اليوم نفسه ، وقبل تسلمهم الانذار ، ان القرار (بمثابة اعلان للحرب) ، ثم عمدوا إلى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة . ثم كان ان بدأت حكومة الولايات المتحدة في اليوم ذاته الأعمال العدائية . وهكذا افتتحت حكومتنا ، مع تهليل

عظيم من الكونغرس والشعب ، الأعمال العدائية ضد بلد آخر في وضع لا يمكن القول فيه سوى انه لم تستنفد معه احتمالات التسوية دون اللجوء إلى الحرب .

وبعد ، حسبنا ما قلنا في أمر أصل الحرب ومنشئها ، فلنلتفت قليلاً الآن لنعرض للاسلوب الذي جرت فيه الحرب تلك ، ولنتناول على الخصوص الاستيلاء على الفيليبين . ولعلكم تذكرون ان نص قرار الكونغرس الذي أوردته لكم قبل هنيهة لم يأت على ذكر بلد سوى جزيرة كوبا . ولم يكن ثمة في القرار ما ينم عن اهتمام الكونغرس بمنطقة سوى كوبا ، أو ما يشير إلى تخويل الرئيس صلاحية استخدام القوات المسلحة لأي غرض سوى ما يتصل بانسحاب الاسبان من كوبا . وبعد ، فلقد تمت المصادقة على هذا القرار في ٢٠ نيسان/ ابريل ١٨٩٨ . مع ذلك لم يمض إلا احد عشر يوماً على ذاك التاريخ حتى وجدنا الأميرال ديوي يهاجم وهو يدخل خليج مانيلا في ساعات الصباح الأولى ويدمر الاسطول الاسباني الراسي هناك . ثم ان هي إلا أيام قلائل حتى أصدر الرئيس ماكنلي أوامره بالاستعداد لارسال جيش احتلال بمهمة اكمال النصر الذي تحقق لديوي وانجاز «تقليم القوة الاسبانية في ذلك الربع» و«نشر النظام والأمن في تلك الجزر مادامت في عهدة الولايات المتحدة[٥]» ولقد مضت القوة هذه إلى الفليبين وخاضت غمار القتال على تلك الأرض . وإذا كان شهر آب/ أغسطس اجتاحت القوات مدينة مانيللا واستولت عليها . وكان من أثر هذا العمل فيما بعد انه غدا الاعتبار الأعظم وربما الحاسم في قرارنا النهائي بانتزاع جزر الفيليبين من اسبانيا ، ووضعها تحت العلم الأمريكي برمتها : ذلك أن العملية العسكرية هذه أدت إلى تمزيق الحكم الاسباني على الجزر وجعلت مغادرتنا لها أمراً مستحيلاً ، ولم تترك لنا ثمة خياراً مقبولاً سوى الاستيلاء عليها .

وبعد ، رب سائل يسأل لماذا سارت الأمور على هذا النحو الذي

آلت إليه ؟ وإذا لم يكن ثمة مبرر للهجوم على الفليبين في أصل الحرب مع اسبانيا ، فما هي الحوافز الكامنة وراءه ؟ بعبارة اخرى ، لماذا اقدمنا في ايار/ مايو ١٨٩٨ على أعمال جعلت حتماً علينا تقريباً ضم برزخ كبير في البحار الجنوبية وهو الذي لم نكن لنوليه أي اهتمام حتى ذلك الوقت؟ وإذا كنت أطرح هذا التساؤل فليس ذلك استخلاصاً لحكم أخلاقي نصدره على رجال دولة أمريكيين في ذاك العصر ، وإنما بما قد ينير أمامنا الأساليب التي اتخذت بها حكومة الولايات المتحدة قرارات ونفذت أعمالاً .

ان حقيقة الأمر هي أننا لم نكن حتى اليوم لنملك الجواب الشافي لهذا السؤال . إننا نعرف أموراً عدة حوله . فنحن نعلم أن تيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) وهو يومذاك مساعد وزير البحرية الشاب ، كان يخامره طويلاً شعور بأنه ينبغي علينا الاستيلاء على الفليبين ، وانه هو الذي سعى الى تسليم ديوي قيادة الاسطول الآسيوي ، كما نعلم انه كان وديوي يسعيان إلى الحرب ، وانه كان على اتفاق مسبق واياه على أن يقوم هذا بالهجوم على مانيلا ، بصرف النظر عن أصل الحرب وهدفها . ثم اننا نعرف أن الرئيس ماكينلي كان قد ابان في دفاعه عن تصرف ديوي فيما بعد عن افتقار بالغ لفهم حقيقة ما ينطوي عليه الأمر وانه كان يأخذ بعدد من المنطلقات الاستراتيجية التي لا أساس لها في واقع الحال . فقد ألمح ماكينلي إلى أنه ماكان يفكر في الاستيلاء على مانيلا يوم المعركة ، وان تصرف ديوي انما قصد منه تدمير الاسطول الاسباني وتحييده في الحرب فحسب . ولو صدق هذا القول لظللنا عاجزين عن فهم السبب الذي حدا بماكينلي إلى إصدار أمره بتوجيه جيش احتلال إلى الجزر بعد أيام قلائل من انتصار ديوي . ولسنا على ثقة من أننا نعرف حقاً ما جرى بين الحكومة في واشنطن وديوي قبيل المعركة . ولا نملك سوى القول ان الأمر يبدو ، في هذه الحالة ، وكأن حكومة الولايات المتحدة كانت قد حزمت أمرها أصلاً على أساس خطة

محكمة كل الاحكام وهادئة أشد الهدوء وضعها بضعة أشخاص يشغلون مناصب حساسة في واشنطن ، خطة وجدت البراءة والغفران وضرباً من مباركة الجمهور بفعل هيستيريا الحرب ـ وماكان لانتصار ديوي من الاثارة والغبطة في أفئدة الجمهور الأمريكي ـ ولكنها كانت ستؤول أسوأ مآل لو أن النتائج جاءت على عكس ما انتهت إليه ، بعد التمحيص في أمرها في تحقيق متشدد على يد كونغرس صارم شديد التبرم .

حسبنا ما قلنا في أمر القرارات التي حكمت توجهنا في الأعمال الحربية . فماذا عن القرارات السياسية الأوسع المتصلة بالحرب ـ تلك القرارات التي أدت لا لضم الفليبين فحسب بل وبورتوريكو وغوام وجزر هاواي كذلك ؟ لقد كانت هذه من وجهة نظرنا قرارات بالغة الأهمية . ذلك ان القرارات هذه تمثل ، على ما يلوح لي ، نقطة تحول في مفهوم النظام السياسي الأمريكي كله . ان هذه الحيازات الاقليمية التي تمت في العام ١٨٩٨ تمثل أولى تجاوزات سيادة الولايات المتحدة إلى مناطق هامة بعيداً عن الحدود القارية لأمريكا الشمالية ، إلا اللهم إذا اعتبرنا مشاركتنا في حكم ساموا[٧] تفرض مثل هذا الوصف . ثم انها تمثل أولى الحالات التي أدرجنا فيها تحت علمنا مجموعة سكانية كبيرة دون أن نتوقع لها بأي قدر يعتد به أن تغدو ولاية (من الولايات الأمريكية) . والحق أن حيازتنا من الأقاليم كانت حتى ذلك الحين عبارة عن أراض خالية تقريباً وذات سكان أقل من أن يؤهلها لأن تبلغ مرتبة الدولة . فكانت تلك ترى في وضعها الاقليمي حالة عارضة حتى تمتلىء بشعب يماثلنا وتصبح مهيأة للانضمام الى الاتحاد (الذي يشكل مجموعة الولايات المتحدة) .

أما في هذه الحالة فقد وجدنا ، في العام ١٨٩٨ ، ولأول مرة في الحيازة مناطق ما كنا لنتوقع لها في أي وقت من الأوقات أن تبلغ مرتبة الولاية ، بل لتبقى مادامت في وضع الامتثال الاستعماري . حول النقطة هذه كان دعاة التوسع البارزون واضحين الوضوح كله . فرأينا أحد أبعد

هؤلاء فكراً وأوضحهم ، وهو هوايتلوريد (Whitelaw Reid) لا ينأى يعرب عن خشيته من أن تذهب الأفكار بالناس مذهب الظن بأن هذه المناطق الجديدة مرشحة لبلوغ مرتبة الولاية . ومرد ذلك اعتقاده أنه لو ذهبت الظنون بالناس هذا المذهب فلن نأنس منهم ميلا الى حيازتها . وهذا ما حمل اندرو كارينجي (Andrew Carnegie)، وكان هذا مناهضا للنزعة التوسعية ، على الهجوم على ريد ، إذ قال مخاطباً اياه «انك لسوف تواجه ماسوف يحملك على التخلي عن معارضتك لتقبل بانضمام المناطق هذه كولايات (من الولايات المتحدة) ، ولسوف تضطر لابتلاعها حتى آخر واحدة منها»[٦] .

وبذلك طرحت المسألة على أنها تتصل بضم مناطق لا يقصد لها أن تبلغ مرتبة الولاية وعرضت صراحة على هذا النحو.

ولقد دار النقاش حول هذه النقطة طويلاً ومستفيضاً ، وكان الكثير منه يتصل بالأطراف القانونية من الأمر . بيد أن هذه لم تكن المسألة الحقيقية في ذاك النقاش ، بل الحق ان القضية الحقيقية انما كانت تتصل بما في الأمر من النفع والتماس الحكمة فيه . ولقد عرض دعاة التوسع مجموعة من الحجج والذرائع في تبرير دعواهم فقال بعضهم ان قدرنا الذي لا مفر منه يفرض علينا استحواذ هذه المناطق . وقال آخرون باسباب مختلفة تزين ان لنا مصلحة فائقة في المناطق تلك . ثم كان أن زعم آخرون ان علينا نحن ، بوصفنا أمة مسيحية مستنيرة ، واجب النهوض بسكان تلك المناطق الجاهلين والضالين . وكان هناك أيضاً من ذهب مذهب انها مناطق ضرورية للدفاع عن أراضينا المترامية . وبعد ، فقد زعم لنا اصحاب النزعة التجارية انه لا محيص لنا عن اخذ تلك المناطق ، وبخاصة هاواي والفليبين ، لنضمن لانفسنا حصة مناسبة مما كان قيل عنه انه مستقبل التجارة العظيم مع الشرق .

ولقد تذرع مناهضو النزعة التوسعية الى حد ما بالاعتبارات القانونية وبذريعة ان في مثل هذه الترتيبات مجافاة للدستور . والحق ان

اقوى الحجج التي جاء بها هؤلاء هو تساؤلهم عما اذا كان لنا ، نحن الأمريكيين ، الذين اقاموا هذا الوطن على النظرة القائلة بان الحكومات إنما تستمد سلطاتها من قبول المحكوم ، ان ندعي لانفسنا حقوق الامبراطورية على شعوب أخرى وندرجها في نظامنا ، مهما تكن مشاعرها على أنها من الرعايا وليس أفرادها من المواطنين . ولقد قال الشيخ هوار ، ممثل ولاية ماساتشوستس في سياق النقاش الذي دار حول تصديق معاهدة السلام مع اسبانيا ان في ضم أراضي أجنبية وحكمها مناهضة كل المناهضة للمبادىء المقدسة في اعلان الاستقلال ومعارضة للدستور طالما أن الأمر لا يخدم غرضاً له . ثم نطالعه يخبرنا أن ماكان الجدود المؤسسون ليخطر لهم ببال ان احفادهم سيلهون عن الحقائق المقدسة الجليلة بما يزين لهم ارتداء أزياء الأباطرة وزينة الملوك الزائفة ، ولا كان ليخطر لهم بأن أحفادهم سيؤخذون برائحة البارود وأصوات المدافع بعد نصر واحد كما تستولي على الصبي الصغير روعة المفرقعات وهي تطلق في عيد الاستقلال(٧) .

والحق أن أقوى الحجج التي أتى بها أصحاب النزعة الامبريالية غير كل ما ذكرت حتى الآن ، الا وهي الدعوى التي كانت تعرف احياناً بدعوى «الضرورة الطارئة» ـ وهي الدعوى بأنه مالم نحز نحن على هذه المناطق فإن بلداً آخر سيتقدم ويستولي عليها ، وهذا أسوأ . وفي ظني ان هذه حجة واهية حينما عرضت في موضوع هاواي وبورتوريةولا سند لها فما كان هناك يومئذ أي احتمال ذي شأن بوجود من يسعى لاقحام نفسه في هذا الموضوع . وكان لنا ان نطمئن فنترك بورتوريكو لاسبانيا ، أو تقوم مثل كوبا ، دون أن يكون في أي من الأمرين ما يعكر علينا الأمن . اما الفليبينن ق؟ أشد خطورة . ذلك انه ما ان تم لنا دحر القوات الاسبانية ، وما ان تحقق ماكان من تمزيق الحكم الاسباني ، حتى غدا مستحيلا علينا ان نعيد الجزر تلك الى الاسبان . ولقد كان جليا ان سكان جزر الفليبين كانوا يفتقرون لما يؤهلهم لحكم أنفسهم ، حتى وان

كان ثمة احتمال بان تدعهم القوى الأخرى وشأنهم ، مما لم يكن لهم نصيب فيه ، والأرجح أنه لو اعرضنا نحن عن الاستيلاء عليها لوجدنا انكلترا وألمانيا تتنازعان عليها ، واحتمال قيام ضرب من الاتفاق على اقتسامها فيما بينهما في نهاية المطاف . ثم ان اليابان كانت ستتصدى لهما ان عاجلا وان آجلا ، وتأخذ في منافستهما على الاستيلاء عليها . ولست أملك ان اجزم ما إذا كان هذا بالأمر السيء ، إذا نظرنا إليه من منظور ما آلت إليه الأمور في مابعد (من مواجهة بين اليابان والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ودارت رحاها على أراضي الفليبين . هـ . م) . ان ملكات المؤرخ لتعجز أمام مثل هذه الأسئلة التأملية بما تحمله من المجازفات . بيد انه اذا كنا لا نستطيع اليوم ان نتلمس في هذا الأمر فوائد لأمريكا فإني على شك في أن القوم كانوا يومذاك على بينة منه . فإذا قصروا عن استجلائه وجد المرء نفسه يتساءل عما حدا بهم إلى القضاء على الحكم الاسباني في تلك الجزر؟

ولقد حمل الينا الكاتب الروسي انطون تشيكوف ، وكان يحترف الطب أيضاً ، ملاحظته من انه إذا تعددت الوصفات لعلاج مرض واحد كان ذلك دليلا أكيدا على عدم نجاعة أي منها ، وعلامة على أن المرض عصي على العلاج . وكذلك الحال يومذاك في العام ثمانية وتسعين وثمانمئة وألف إذ يلحظ المرء اختلاف الحجج التي أتى بها دعاة التوسع في دعاواهم للحيازة على الأقاليم يجد نفسه يحمل الانطباع بأن ما من واحدة من هذه الحجج والذرائع تنم عن حقيقتها ، وان الحقيقة الأعمق والتي يصعب التعبير عنها إنما تكمن وراء هذا كله ، ولعلها حقيقة ان الأمريكيين ، أو على الأقل العديد من الناطقين باسمهم من ذوي النفوذ ، يومذاك كان يستويهم ان تكون لهم امبراطورية وآنسوا في أنفسهم رغبة في أن يكونوا بين القوى الاستعمارية يومذاك ، وان يروا علمنا يخفق على جزر استوائية نائية ، وميلا للتنعم بما في المغامرة في الأراضي البعيدة وفرض السيطرة والحكم من الاثارة والروعة ، وتألق

بلادهم بين القوى الامبراطويته العظمى في العالم . ولكن المرء اذ يستذكر ذلك الماضي ليعجب كذلك بما حملت تحذيرات مناهضي التوسع من القوة والاخلاص وبالمنطق الذي عرضوا به دعواتهم ، وهو المنطق الذي لم يقيض له الدحض تماما ، من ان بلدا يرجع بفلسفنه السياسية الى مفهوم العقد الاجتماعي لا ينبغي له أن يتصدى لحكم شعب غريب عن هذا المفهوم ويراد لابنائه ان يكونوا في دور الرعايا لا المواطنين . ان للملوك ان يحكموا رعايا ، اما الجمهوريات فمسألة أخرى .

ان المرء ليذكر على وجه الخصوص عبارات احد مناهضي الامبريالية ، فريدريك غوكين (Fredrick Gookin) إذ يقول : «ان المسألة الهامة المعروضة أمام شعب هذا البلد هي أي أثر سيكون من شأن سياسة امبراطورية ان تتركه علينا لو سمحنا لهذه السياسة أن تتوطد(٨)» . إن المرء ليجد في ضوء هذا التساؤل أساساً يتفحص تجربتنا اللاحقة والحيازات الاستعمارية . أما عن بورتوريكو فلست بمحدثكم . إن الأحداث الأخيرة كانت يقيناً من الفصاحة والبيان لتحملنا جميعاً على أن نسأل النفس ما إذا كنا حقاً قد أمعنا النظر وتقصينا كل الآثار التي تنطوي عليها علاقة بالغة الأهمية وحافلة بكل الاحتمالات ، من الخير والشر كالرابطة الاستعمارية بين بلدنا وشعب بورتوريكو . وإذا كنا قد رأينا نتيجة الأمر ، في حالة هاواي ، تنتهي الى مستقر من النجاح فإن ذلك ، على ما أخشى ، إنما كان بسبب من نجاح الدم الأمريكي والأساليب الأمريكية في الهيمنة على المشهد كل الهيمنة : وبعبارة أخرى لأن ثمة ما طغى على نهج القوم في الحياة هنا وحط به إلى طرفة لاجتذاب السائحين كما بات عليه أمر الهنود الأمريكيين . وأما عن الفليبين فإننا نستذكر ماكان من أمر ثيودور روزفلت إذ نالت منه خيبة الأمل وهو أول الداعين إلى استحواذها وأكثرهم حماساً ، مانالت ، حتى وجدناه بعد سنوات قلائل من ضمها يندم لحماسته الأولى ويهفو لو امكننا الخلاص منها . وأخيراً وجدنا أنفسنا ، إذ تتذكرون ، نقرر في الثلاثينات اطلاق الجزر

تلك ، حتى كان الأمر كذلك مؤخراً ، ولكن ليس لوجه تحريرها خالصاً ، ولا كان ذلك بداع من احساس بالأسى لحال سكانها ، أو لاعتقاد بأنهم باتوا مستعدين لحمل مسؤولية حريتهم أو لشعور بالالتزام والاستجابة لمطالبهم ، وإنما كان ذلك لأننا وجدنا في هؤلاء القوم ما نضيق به قليلاً ، ولأن ما ينطوي عليه وجودهم تحت علمنا من وشائج اقتصادية غدا منغصاً للمصالح الاقتصادية القوية في هذا البلد ، ولأننا كنا ، بعبارة أخرى ، غير مهيئين لأن نحتمل طويلاً حتى تلك التضحيات البسيطة التي تنطوي عليها عبارة «عبء الرجل الأبيض» (العقيدة التي حملها المستعمرون الأوائل من أن قدرهم حمل المدنية إلى حيث تحط بهم سفنهم وتصل أقدامهم في القارات البعيدة وإقامة الحضارة بين الشعوب . المترجم) . تذكروا كلمات غوكين التي أوردتها لكم قبل هنيهة : المسألة هي . . . الأثر الذي سيكون لسياسة التوسع الامبراطوري علينا .

إن المرء إذ تتداعى هذه القضايا في خاطره ليجد نفسه يتساءل ما إذا كان أبرز فشل سياسي لنا من حيث اننا أمة ، مرده محاولاتنا إقامة رابطة سياسية من الالتزام بين الهيئة الأولى من قومنا وشعوب أو جماعات أخرى لم نكن نحن في وضع يسمح لنا بمنحها الوضع الكامل من المواطنة ، سواء كان ذلك بسبب من نزوع منا أم لافتقارنا لأي حل آخر . والحق أن في الاجابة عن هذا التساؤل مغزى عميقاً . فإذا كان حقاً أن مجتمعنا لا يقدر على معرفة سوى الكم الذي نسميه نحن بـ «المواطنين» ، وانه يبتذل جوهره المقدس حينما يحاول التعامل مع الكم المسمى بـ «الرعايا» ، فمؤدى ذلك أن أفق نظامنا محدود ، وإذن فهو لا يستوعب إلا أناساً من نمطنا ، أناساً شبوا على هذه الروح الخاصة من الاستقلال والاعتماد على النفس ، أناساً قادرين على تقبل مؤسساتنا ، وفهمها ويرتاحون إليها . وإذن فحكم الشعوب النائية ليس بالأمر الذي نستمرئه . وإذن فثمة أمور كثيرة يجدر بنا ، نحن الأمريكيين ، أن

نحذرها ونتفادى التورط فيها ، ومنها قبول أي ضرب من المسؤولية الأبوية حيال أي كان ، وإن جاء الأمر بشكل من الاحتلال العسكري إذا أمكن لنا أن نتفاداه ، أو إذا فرضته الظروف لأية فترة أطول مما تدعو إليه الضرورة .

ذلكم بعض ما يعرض لي ونحن نتحدث عن ذلك النزاع الذي قدم عهده والفتان في صورته ، ودار بيننا واسبانيا في أواخر القرن الماضي . ولعلنا نوجزها الآن . ونستعرض هذا التاريخ فلا نرى ثمة في الأسباب التي حملتنا على الحرب وما حدد طابع عملياتنا العسكرية قدراً كبيراً من التدبير المتأني والعميق ، ولا القدر الكثير من التقدير الحصيف والمنتظم للمصلحة القومية .

وإذا استدعى الأمر استخدام قواتنا المسلحة رأينا القول الفصل للنزوع الشعبي والضغوط والمكائد التي تطبخ في الدوائر الحكومية . فلقد وجدنا ماكنلي عازفاً عن الحرب . ولكن إذ داهمته الحقائق المرة لم نلمس عنده أو عند وزير الدولة لديه ما ينم عن شعور بالمسؤولية يحفزهما على معارضة الدخول في الحرب ان أنسا فيها فائدة لهما من منظور السياسة المحلية . وإذا لجأنا إلى الحرب تحملنا عليها أسباب ذاتية واعتبارات عاطفية رأينا أنفسنا نخوضها في جزء منها على أساس خطط لم يقيض لها أن تحظى ، بقدر ما نعلم ، بدراسة ، بل ولا بموافقة من أية هيئة رسمية اختصاصية ، وهي مخططات قصرت معرفة أمرها بل وفهمها ، على قلة من موظفي الحكومة ، وهي بعد مخططات لا شك في انها عكست دوافع غير تلك الأهداف التي حددها الكونغرس للحرب . ثم إذا الهب مخيلة القوم ماحالف العمليات البحرية والبرية من التوفيق وانتصبت بعدها الاسئلة الخطيرة وما يتصل بحيازة أراض اجنبية رأينا الجناح التنفيذي من الحكومة (الرئيس والوزراء) لا يخوضون في الجدل الدائر إلا قليلا . ووجدنا هذا الجناح لا يبذل جهدا ذا شأن للسيطرة على تأثير انفعالات القوم وعواطفهم إذ جاشت لاخبار مغامرات يخوضها قائد

عسكري في جبهة بعيدة . وكان واجب مجلس الشيوخ وحده في المصادقة على المعاهدات هو الذي التقط مافي الأمر من القضايا الخطيرة وطرحها امام الجمهور في نقاش محتدم فيه من الرزانة واتساع الأفق ما يجعله من المآثر في تاريخ نقاشنا العام .

ولست احسب ، اليوم ونحن نستذكر الحدث ذلك ، ان ما تمخض عنه ذاك النقاش قد قارب الصواب . ولكن ليس يجدر بنا ان نجعل من هذا القول تقريعاً ننزله بالجدود فما نحن بالقضاة الضليعين حتى نملك ان نقدِّر ما واجهوا من المحن وما اعترضهم من شائك القضايا . حسبنا ان نخلص من أمرهم انهم اعترضتهم في نقاشهم قضايا أو مشكلات متصلة كل الاتصال بسلامة حضارتنا الأمريكية ،وان القضايا تلك والمشكلات هذه مازالت تنتصب امامنا ، وما انفكت تلح في طلب الاجابة عنها ، وانه إن كان القوم يملكون عام ثمانية وتسعين وثمانمئة والف ، ان يخطئوا في معالجتهم فجيلنا ماعاد يملك مثل ذاك الامتياز .

هوامش

الحرب مع اسبانيا

(١) The Spanish War The Equnilibrium of The World
في America's Economic Supremacy
لـ Brooks Adams انظر الطبعة الجديدة وتقويم Marquis W. Childs
(نيويورك) ١٩٤٧

(٢) رسالة الرئيس ، كانون اول/ ديسمبر ١٨٧٥

(٣) رسالة من ديبي دولوم. انظر William Mekinley لـ Charles S. Olcott (بوسطن ونيويورك ١٩١٦) المجلد ٢ ، ص ٩ .

(٤) Foreign Relations of The United States 1898 (Washington, 1901) p 747

(٥) انظر Olcott ج٢، ص ١٦٦ - ١٦٧

(٦) R. Cortissoz, life of Whitelaw Reid (New York, 1921) II,p.266
من رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير موجهة الى الشيخ وليام تشاندلز

(٧) ورد في Julius W. Pratts Expansionts Of 1898 p. 347 (Baltimore, 1936)

(٨) Frederick Gookin A Literary catechysm (Chicago, 1899) p. 17.
ورد في A. K. Weinberg, Manifest Destiny (Baltimore, 1935), p. 306

الفصل الثاني

السيد هيبسلي وسياسة الباب المفتوح

كنت قد حدثتكم في المحاضرة الأولى من هذه السلسلة من المحاضرات عن الحرب الأمريكية الاسبانية وعرضت لها على سبيل التمهيد لدراسة قضايا الدبلوماسية الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين . وإني محدثكم الآن عن واقعة أخرى في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية ، ترجع إلى تلك السنوات في مطلع القرن ، واقعة لها سمة التمهيد ذاته ، أعني بها مذكرات جون هاي (John Hay) حول سياسة الباب المفتوح .

أخالكم تذكرون جميعاً طبيعة الواقعة على الجملة ، كما جرى فهمها على العموم في هذا البلد . ولسوف أعرض لكم اليوم مجرى الأمر على وجه التقريب . في الوقت الذي عزمت فيه القوى الأوروبية على اقتسام الصين واختصاص كل واحدة بأجزاء منها حدس وزير الخارجية الأمريكية أهداف القوى تلك فتصدى لها وأمكن له أن يحبط مخططها بقدر ما ، بأن وجه لتلك القوى مذكرات يحثها فيها على احترام سياسة الباب

المفتوح في الصين ـ أي المبدأ الذي يقول بالمساواة في الحقوق بين الجميع ـ وسلامتها الاقليمية وسيادة حكومتها . ونطالع في دراسة مارك سوليفان (Mark Sullivan) «عصرنا» (Our Time) تلخيصا حسنا يفسر الرأي العام لتلك الواقعة يومذاك ما زالت تأخذ به مراجع الدراية حتى اليوم ، ويقول :

«كانت سياسة الباب المفتوح في الصين فكرة أمريكية ، قصد بها أن تعارض نهج الامم الأخرى في تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ فيما بينها . . ان دعوة الباب المفتوح لواحدة من الأحداث الباهرة في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية ، وانها مثال لدافع خيِّر تعضده الحيوية والذكاء في خوض المفاوضات . فماكان ثمة رجل دولة أو أمة ممن سَلّم بسياسة هاي ليقبل بها . فقد كان الأمر أشبه بأن يطلب المرء من كل رجل صادق أن يقف ـ فسوف ترى الكاذبين مضطرين لاستباق غيرهم بالوقوف . ولقد استشف هاي خبيئة أولئك على اوضح مايكون عليه الاستشفاف ، وكان ادراكه للطبيعة الانسانية اقوى ملكاته»[١]

والآن لنلق نظرة أشد تفحصا لما جرى عليه حقيقة الأمر آخذين في اعتبارنا هذا الفهم .

كان هناك في نهاية العام (١٨٩٧) ومطلع العام التالي (١٨٩٨) مايبرر الخوف فعلا من احتمال تقسيم الصين . ولقد وجدنا الروس في الشهور تلك يفصحون عن عزمهم على أن يكون لهم في منشوريا وضع خاص ، أي ما يشمل الأمر من قاعدة بحرية في بورت ارثر ومرفأ تجاري في مايسمى الآن دايرن (Dairen) يتصلان بخط حديدي موصول بخط سيبيريا المحدث ، كذلك وجدنا الالمان يدعمون سيطرتهم على مرفأ كياوتشاو ويزيدون من نفوذهم في شبه جزيرة شانتونغ ، ومثلهم الفرنسيون يقدمون من الجنوب ، وما يسمى اليوم بالهند الصينية ، وتتكلل مفاوضاتهم مع الحكومة الصينية لاستئجار مرفأ وتتحقق لهم امتيازات لانشاء خط حديدي وتعيين مواطن فرنسي على رأس الخدمات

البريدية الصينية وسوى ذلك .

ولقد أثارت هذه الأحداث بطبيعة الحال قلقاً بالغاً في لندن . ذلك انه كان البريطانيون حتى ذاك التاريخ سادة التجارة الصينية بلا مضارع ، فكانوا يحتكرون (٨٠٪) ثمانين بالمئة من تلك التجارة ، بينما كان نصيب الأمم الأخرى كلها ، ونحن منها ، العشرون بالمئة الباقية منها . وإذا كان التجار البريطانيون في وضع افضل فلا عجب أن كانوا دوماً دعاة الباب المفتوح في الصين ـ أي المساواة بين الجميع في المعاملات الجمركية ورسوم استعمال المرفأ والخ . . . وفي استيراد السلع الاستهلاكية أما الآن فقد غدوا في شك من استمرار هذا الوضع مع اختصاص القوى الأخرى كل بمجال لنفوذها . وما فتئوا يتساءلون ما إذا كان سيؤدي الأمر هذا الى استبعاد التجارة البريطانية من الصين ، أم أنه سيبقي عليها ؟

وماكان هذا بالتساؤل الذي تسهل الاجابة عنه . فلقد كانت الصعوبات الكبرى في التجارة مع الصين مقصورة حتى ذلك الحين على ما كان يتصل بالتعامل مع السلطات المحلية في الداخل ، وماكانت لتعترضها مشكلة ناجمة عن تصرفات القوى الأجنبية . وبعد، فلطالما كان التجار البريطانيون قد ألحوا على حكومتهم أن تهمل مراعاة الأصول الدبلوماسية وان تتجاهل الحكومة الصينية في بكين ، فتوجه قواربها المسلحة إلى عمق الصين حتى أعالي النهرين الكبيرين (يانغسي والأصفر) وقسر الماندرين (موظفو الحكومة ، المتعلمون الصينيون) المكابرين على الغاء ماكانوا يضعون من العراقيل ويفرضون من الرسوم الباهظة ويحدون به من حركة التجارة . فإذا كان هذا ما ستقدم عليه القوى الأخرى في مجالات نفوذها غدا الأمر خيرا . بل ولعل البريطانيين يفيدون منه . ولكن ماذا لو أن هذه القوى اقتصرت على فتح العمق الصيني فاحتكرته لنفسها ؟ عندئذ لسوف يكون الأمر اسوأ حالاً مما هو عليه الآن .

ولقد كان لدى الحكومة البريطانية نفسها ، من حيث انها هيئة قائمة

بذاتها بمعزل عن التجار البريطانيين ، أسباب اخرى للقلق ناجمة عن الأحداث تلك ـ أسباب ادعى للقلق من شكاوى المحافل التجارية البريطانية ومخاوفها . وكانت تلك اسباباً تتصل بالاستراتيجيا والسياسة . فماكان رجال الدولة البريطانيون ليستسيغوا وجود قاعدة بحرية روسية في خليج بتيشلي . ومابرحوا يقلبون الأمر على جوانبه ويتساءلون إلى أي مطاف سينتهي إليه هذا الحال ؟ أتراه سيؤول إلى هيمنة روسيا على الصين تماماً ؟ ولقد أعربت وزارة الخارجية البريطانية عن هذه المخاوف بصراحة تامة في مذكرة سرية بعثت بها الى حكومة القيصر تقول فيها :

«ان قوة عسكرية كبرى تمتد على أربعة الاف (٤٠٠٠) من الأميال على تخوم الصين البرية ، بما فيها الجزء الأقرب إلى عاصمة الصين لا يمكن إلا أن يكون لها نصيبها من النفوذ في دوائر ذلك البلد . ان حكومة صاحبة الجلالة لترى انه لمما يدعو إلى الأسف أن يحمل التوهم على الظن بوجود ضرورة للسيطرة على ميناء ، لو ظل بقية خليج بيتشلي بين أيد قاصرة كتلك التي للدولة صاحبة السيادة ، لأمكن منه السيطرة على مشارف العاصمة من البحر ، وضمن لروسيا ذات الميزة الاستراتيجية من البحر كالتي يوفرها الجوار على البر « بقدر » كافٍ[٢] » .

ولقد أهمل الروس أمر هذه المذكرة ومضوا قدما في تحقيق مخططاتهم . وبعد تمحيص كبير وجدل عظيم ردت الحكومة البريطانية على هذا الوضع في ربيع العام (١٨٩٨) بمنهجين، جهراًبتشديدها على أهمية الابقاء على سياسة الباب المفتوح في الصين ، وسرا بنشدانها عقد ضرب من الاتفاق الخاص مع قوة أو قوى اخرى موجه لمناهضة تسرب روسيا استراتيجياً في منطقة الصين . وكان البريطانيون إلى هذا وذاك يحملون في أعماق سريرتهم نزوعاً إلى نهج ثالث ماكانوا ليأخذوا به يومئذ إلا عن تردد، يلح عليهم للأخذ به أشد الالحاح العديد من التجار البريطانيين في الصين ، وهم مملون أنهم لابد ملتجئون إليه عند فشل الاسلوبين الأولين ـ ذلكم هو أن تختط بريطانيا لنفسها مجالاً لنفوذها خاصاً بها في

وادي نهر يانغستي ، حيث التجارة البريطانية في أوج نشاطها وحيث يمكن لبريطانيا أن تفرض نفوذاً مباشراً أكثر على الحكومة في بيكين . وإذ تأتى للبريطانيين أن يكون لهم مثل مجال النفوذ هذا غدا في مكنتهم ان يضمنوا في أقل الحدود عدم طردهم من أهم جزء من الصين ، فضلاً عن مزايا أخرى محتملة .

ولقد ظل البريطانيون يأملون ـ كما أنا محدثكم ـ حتى ربيع العام (١٨٩٨) ، ألا يبلغ الأمر الحد الذي يجدون أنفسهم فيه محمولين على هذا النهج ، وان كانوا لا يملكون من أمرهم يقينا . فقد كانت الأمور آنذاك في تحول في الصين .

وأخذت سياسة الباب المفتوح تظهر على العموم حدودها وقصورها بعدما ظلت عماد السياسة البريطانية طوال سنوات عديدة . فلقد كان الأمر لا يتعدى في الأيام الخوالي مسألة شحن البضائع وتوزيعها ثم بيعها . فكانت سياسة الباب المفتوح مناسبة لمثل هذه التجارة وملائمة للمصالح البريطانية . اما الآن فقد أخذت بلدان أجنبية أخرى تبدي اهتمامها بنيل امتيازات انشاء الخطوط الحديدية واستغلال المناجم من الحكومة الصينية . وإذن غدا مبدأ الباب المفتوح متعذر التطبيق . ذلك ان مثل الامتيازات هذه تنطوي على قدر من الأهمية ، ان من الناحية الاستراتيجية وان من الناحية السياسية ، ممالايسمح للمرء بالظن أن الحكومة الصينية ستستلهم الاعتبارات التجارية وحدها في تقرير أمرها . ولقد وجدنا الحكومة الصينية تكاد تكون محمولة على تخصيص المناطق لمد الخطوط الحديدية بين القوى الأجنبية . ثم كان الأمر على ماكان من سوء التعاون بين هذه القوى ومن القصور عن حصر نشاط كل منها في منطقة مخصصة . فإذا وجدنا البريطانيين يسعون لنيل الامتيازات رأينا الضرورة تدفع بهم للاختصاص بنطاق تتجمع فيه امتيازاتهم على نحو يستبعد منه ماكان للقوى الاجنبية الأخرى .

وإذن ، كان ثمة منطق أعمق وحاجة ادعى يحفزان الى نمو ما

اصطلح على تسميته بمجالات النفوذ من مجرد نزوع القوى تلك الى مشارب الشر . والحق أن مذهب الباب المفتوح ، هذا المذهب الضارب جذوره في القدم حتى قيل فيه تحت قبة البرلمان البريطاني في سنة (١٨٩٨) انه «هذه العبارة التي غدت لتكرارها سقيمة كل السقم»(٣) ، لم يعد ليفي للالمام بالوضع الناشيء الجديد . وكيفما كان الحال ، فقد دار في خلد الحكومة البريطانية انه مازال مفيدا ان تمضي في الحديث عن الباب المفتوح ومضت تضغط علناً للاقرار به مبدأ ، طالما ظل الأمر متصلاً باستمرار تدفق البضائع ، فضلاً عن الضغط لنيل الامتيازات وماكانت لتقبل باستبعاد التجار البريطانيين من أي موقع من الصين ، وكانت ترى انه لو قدر لمبدأ «الانفتاح» التجاري ان يحظى بالالتزام عموما فانه ربما كان من شأنه ان يغدو قيدا يحول دون القوى الأخرى وتوسعها الاستراتيجي واتساع نفوذها السياسي .

وعلى هذا الأساس أجرت الحكومة البريطانية في آذار/ مارس (١٨٩٨) (قبل نحو شهر من اندلاع الحرب الامريكية ـ الاسبانية) اتصالها الرسمي الأول والوحيد بالحكومة الأمريكية لتجتذبها إلى تأييد مذهب الباب المفتوح . وكان ذلك بأن وجهت الى الرئيس ماكنلي مذكرة سرية تبين فيها الخطر من احتمال قيام قوى أخرى باقتطاع اجزاء من منطقة من الصين أو استئجارها وفق شروط تضمن لها معاملة فضلى ، وتسأله، «ما إذا كان بوسعهم الاعتماد على الولايات المتحدة في التعاون على معارضة مثل هذا العمل من القوى الأجنبية ، وما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للانضمام إلى بريطانيا العظمى في مناهضة مثل هذه الاجراءات عند الضرورة(٤) » . لاحظوا هنا ان الحكومة البريطانية لم تكن لتناهض اختصاص الدول بمناطق لنفوذها ، وإنما قصرت نفسها على معارضة اقتطاع المناطق او استئجارها وفق شروط تضمن استبعاد تجارة الدول الأخرى .

وليس ثمة دليل على ان وزارة الخارجية البريطانية كانت تعلق كبير الأهمية على هذا الاتصال أو كان يراودها كبير الأمل بأن تفلح في ذلك المسعى . فلقد كان الدبلوماسيون البريطانيون يومذاك اكثر احتفالا باتصالات اخرى كانوا يجرونها ـ مع اليابان وألمانيا ـ فيذات الوقت الذي بادروا فيه للاتصال بالولايات المتحدة . وكان اتصالهم بنا على ما يبدو بضغط من وزير المستعمرات جوزيف تشامبرلين (Joseph Chambrlain) المتزوج من امرأة أمريكية ، الذي كانت تراوده آمال كبيرة بقيام تعاون سياسي بين بريطانيا والولايات المتحدة . وكان هذا سياسياً ضليعاً في السياسة الداخلية كما كان له دور بارز في توجيه السياسة الخارجية . وفي ظني انه كان يحفز وزارة الخارجية حفزاً لاجتذاب الولايات المتحدة للتعاون وبريطانيا في الصين ، وان وزارة الخارجية انما بعثت بمذكراتها تلك الينا ، في جل الأمر ، ارضاء له ، بل ولربما لتبرهن على خواء الفكرة . على ان هذا من قبيل التخمين .

وعلى أية حال فإن الأمر لم يؤت يومئذ ثماره : فقد كانت واشنطن آنذاك منشغلة بالمعضلة الكوبية . ولم يكن في وزارة الخارجية حينذاك حتى قسم يختص بالشرق الأقصى . اما وزيرالخارجية ، جون شيرمان (John Sherman) فكان لا يبدي نشاطا بل وبلغ حد الخرف وهو موشك على ترك منصبه . وكان رد واشنطن في محصلته انها غير معنية بالاقتراح ، ولم تعد الحكومة البريطانيا الى اثارته بأي صورة رسمية قط بعد ذلك الحين .

وكما سلف لي القول فالمرء لا يملك يقيناً ان كان هذا الرد قد ازعج الحكومة البريطانية فعلا . ولكن كان ثمة من أصابته خيبة أمل . كان ذلكم جون هاي (John Hay) سفيرنا لدى لندن . وكان هاي غائبا عن لندن في رحلة الى مصر مع صديقه هنري ادامز يوم جرى عرض التعاون . فلما عاد من رحلته وسمع بتطورات الأمر جلس وشرع يكتب

الى وزير الخارجية يطلب اليه اعادة النظر في قرارنا ، ليأتيه الرد بأن الوقت مازال غير ملائم لتغيير القرار .

وكان مصدر عناية هاي بالأمر ، على مالنا ان نفترض ، اتصاله بعلاقتنا ببريطانيا وحسب . فماكانت له معرفة ذات شأن بالصين ، بل ولم يسبق له حتى زيارتها . بيد أنه رأى حينما طالعه الأمر ان ليس من الحكمة لنا الا نبدي تعاطفاً وبريطانيا في وضع قد يكون من المفيد أن نمد فيه يد العون اليها فيكون دينا دبلوماسيا عليها نفيد منه ذات يوم .

ثم كان ان نصب هاي في الصيف من ذاك العام وزيرا للخارجية . ولاريب في انه كان يفكر يوم عاد لاستلام اعباء منصبه في هذا الأمر . ذلك ان بعض البريطانيين وخاصة تشمبرلين ما انفكوا يحدثونه في الأمر طوال الصيف . على ان السياسة البريطانية كانت في واقع الأمر قد بدأت تتحول بهدوء عن مبدأ الباب المفتوح واستمرت على نهجها خلال شتاء (١٨٩٨ ـ ١٨٩٩) . ومع ذلك فقد دأب الساسة البريطانيون على الدعوة لفظا الى مبدأ الانفتاح ، ولكنهم اذ لاحظوا صعوبة التخلي عن مناطق النفوذ بما فيها من مزايا لمصالحهم مضوا بهدوء لاتخاذ سلسلة من الاجراءات الاحتياطية . فاستأجروا مرفأ استراتيجيا في خليج بيتشلي يوازون فيه موقع الروس في بورت ارثر . ثم مضوا فدخلوا ميدان امتيازات مد الخطوط الحديدية على نطاق واسع ، وخاصة في وادي يانغستي . ثم اتوا بعمل جدير بالملاحظة ويتصل بموضوعنا اليوم ، ألا وهو استئجارهم كاولون (Kowloon) (شمال هونغ كونغ) .

ولعلكم تذكرون انه سبق لبريطانيا ان استولت على هونغ كونغ وجعلت منها مستعمرة من مستعمرات التاج ، ومنها كانوا يجرون تجارتهم مع البر الصيني . وإني لأخشى انه ثمة ما يشوب بعض ذلك التعامل مما جعل البريطانيين يتهربون من دفع الرسوم الجمركية الصينية ، وبعبارة أخرى فإن التجارة البريطانية كانت تهريباً . وجدير بالذكر هنا ان مصلحة الجمارك البحرية الامبراطورية الصينية كانت يوم ذاك مصلحة دولية نشطة

وأمينة وكفأة يقوم عليها انكليزي هو سير روبرت هارت (Sir Robert Hart) . ولقد كان هارت على قدر عال من النزاهة بما يجعله لايتردد في ملاحقة التجار البريطانيين وكل من يخرق القوانين الجمركية . والحق فقد غدت مصلحة الجمارك تحت ادارته الصارمة الشديدة تطوق هونغ كونغ ، ووضعت حركة التجارة بين الجزيرة وبر الصين تحت رقابة وثيقة بعدما عززت نفسها بقوارب دوريات تجوب البحر . ويلوح ان استئجار البريطانيين مرفأ كاولون على البر الصيني مقابل هونغ كونغ (في حزيران/ يونيو ١٨٩٨) كان للتغلب على الوضع ذاك . وكانت تقديراتهم قد ذهبت الى ان امتلاكهم كاولون يتيح حرية لبضائعهم لتمر دون اشراف من الجمارك . ومما هو جدير بالملاحظة ان أول عمل اقدم عليه البريطانيون بعد حيازتهم على كاولون كان اغلاقهم مقر الجمارك البحرية الامبراطورية . وغني عن البيان ان الاجراء هذا اقلق سير روبرت هارت كما اقلق مصلحة الجمارك . والحق ان هارت والجمارك لم يخوضوا أي متاعب مع الروس والألمان حتى ذلك الوقت . بل الحق ان الألمان دعوهم الى اقامة نقطة جمركية في ميناء كياوتشاو الذي قاموا هم على انشائه، على ان هارت كان شديد القلق لما كان يمكن أن يأتي به الروس مستقبلا . فإذا كان البريطانيون سيأتون بسابقة بطردهم مصلحة الجمارك من كاولون ، ثم اقتدى الآخرون بها فان الأمر سينتهي الى اغلاق النقاط في كل منطقة مما يسمى بمناطق النفوذ ، بما ينطوي عليه من انهيار مصلحة الجمارك وافلاس الحكومة الصينية .

ولما تسلم هاي مهامه في وزارة الخارجية في الشهور الأخيرة من ١٨٩٨ وجد نفسه بلا مستشار خبير بشؤون الشرق الأقصى . فمضى واستدعى الى واشنطن صديقا له يدعى روكهيل (W.W. Rockhill) . الذي كان يومئذ سفيراً لدى اليونان . وكان روكهيل قد سبق له الخدمة في الصين ، ولكنه انقطع عنها ردحا من سبع سنوات قبل استدعائه وبعيداً عن مجرى الأمور . ومع أننا لا نملك دليلاً مادياً ولكننا نستطيع على الأقل

القول أن هـاي أراد من صاحبه ان يجد مخرجاً للأمر والاستجابة لطلب البريطانيين منا مساعدتهم في مشكلتهم في الصين .

ولقد عاد روكهيل في ربيع ١٨٩٩ ، ولكن لم يكن على مايبدو قادراً على الاشارة لحظتئذ بأي عمل وفق الخط المقصود هذا . بل ان هناك ما يفيد بان الرئيس كان مايزال يناهض الاتيان بعمل من هذا القبيل . فوجدناه يتحدث في رسالة الى الكونغرس في كانون أول/ ديسمبر ١٨٩٨ وكأنما المشكلة قد حلت بنفسها . كذلك لنا أن نظن بأن روكهيل كان هو ذاته لا يدري سبيلاً إلى معالجة المشكلة ولا طبيعة العمل اللازم . والحق أن البريطانيين لم يعاودوا طلبهم بتأييد مبدأ الباب المفتوح ، بل انهم لم يبدوا من الاهتمام به إلا القليل فوجدنا السفير البريطاني يجري على التقليد المألوف في ذلك العصر ، فيمضي لقضاء الصيف في نيوبورت ويقطع الاتصال به . وكما رأينا فقد كانت الحكومة البريطانية في واقع الحال اخذت بتصرفاتها تبتعد سريعاً عن سياسة الباب المفتوح في الصين ، وربما لم يكن لديها في ذلك الوقت الرغبة بأن تذكر بها . ثم اخذت الأحداث تترى . ففي منتصف حزيران/ يونيو حط في واشنطن صديق قديم لروكهيل من بيكينغ ، وهو انكليزي يدعى هيبيسلي شغل منصب نائب رئيس مصلحة الجمارك الصينية تحت امرة سير روبرت هارت . وكان هيبيسلي قادماً في اجازة من عمله في الصين وفي طريقه الى انكلترا . وكانت زوجته أمريكية من بالتيمور وتتصل بصداقة وزوجة روكهيل . ووجدناه متأثراً بالسلوك البريطاني في كاولون ، مشبعاً بفكرة ضرورة الحفاظ على مصلحة الجمارك البحرية الصينية الامبراطورية ، يحث الحكومة الأمريكية لأن «تفعل مـا وسعها الأمر لاستمرار العمل بمبدأ الباب المفتوح من أجل التجارة العادية في الصين»[٥] . ثم قال ان مجالات مصالح (الدول) قد وجدت لتبقى فلابد من التسليم بها على انها حقائق قائمة ، طالما ظلت مقصورة على امتيازات الخطوط الحديدية والمناجم، أما إذا عمد القوم إلى التوسيع ليشمل هذا المفهوم التعامل

الجمركي فان القمقم لابد وأن ينفتح عن اخطار واخطار . وعلى ذلك حث الرجل الولايات المتحدة على الاتصال بالقوى الأوروبية والحصول من كل واحدة على تأكيد منها بعدم عرقلة اتفاقية الموانىء في منطقة نفوذها (أي التدخل في الموانىء حيث تقيم مصلحة الجمارك البحرية الصينية الامبراطورية مؤسسات لها) والالتزام بتطبيق اتفاقية التعرفة الصينية على كل البضائع التي تدخل مناطق نفوذها دونما تمييز .

ولقد وقعت هذه الأفكار موقع هوى في نفس روكهيل . بيد أنه وجدها عصية على التطبيق بحكم الأوضاع السياسية المحلية . وكذلك كان أيضاً شأن هاي الذي كان يمضي اجازة في ولاية نيو هامبشير وظل يتبادل الرسائل وروكهيل حول هذا الموضوع فنطالع هاي يكتب الى روكهيل بتاريخ ٧ آب / أغسطس «اني مدرك تماماً مبلغ أهمية ارائك واني مستعد كل الاستعداد للتحرك . ولكن العصبيات الخرقاء السائدة في قطاعات معينة من مجلس الشيوخ وأوساط الناس تفرض علينا ان نلتزم الحذر الشديد في تحركنا» .

وفجأة اخذت الأمور في التحول . فرأينا الموانع السياسية للعمل قد ذللت لسبب ما . ووجدنا هاي يوجه روكهيل في ٢٤ آب/ أغسطس للمضي قدماً في تنفيذ اقتراحه . وعلى ذلك وضع روكهيل كتاباً اعتمد فيه إلى حد بعيد على مذكرة لهيبيسلي وقدمه الى الرئيس الذي صادق عليه . وعلى أساس هذا الكتاب وضعت ايضا مذكرات موجهة الى مختلف القوى ذات المصالح في الصين . وجاء هاي إلى واشنطن ومكث فيها ما استغرقه أمر توقيع تلك المذكرات . ثم عاد إلى مقامه في نيوهامبشير ، وعاد خمول الصيف يخيم على واشنطن من جديد . بدأت المذكرات بعرض لاصول المشكلة ولقد كان هذا العرض تجسيداً لبعض اراء هيبيسلي كما حمل بعض أفكار روكهيل أيضاً . وتضمن العرض الى هذا وذاك رفض حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بمجالات النفوذ على الاطلاق ، بينما كان هيبيسلي قد ذهب من جانبه الى القول ان هذا واقع

لا يجدي معه اعتراض . على ان المذكرات قدمت في لبها صيغة جذرية من ثلاث نقاط بعبارات فنية تكاد تكون قد نقلت بنصها من مذكرة هيبيسلي . وليس ثمة ما يدل على ان هذه الصيغة قد حظيت بأي قدر من الدراسة النقدية الجادة من حكومة الولايات المتحدة أو انه بذل أي جهد لتقدير ما يمكن ان يكون من الدلالة العملية بالمقارنة مع مجريات الأحداث في الصين . ويبدو لي من دراسة أصل الصيغة وصياغة عباراتها انها كانت على الأرجح ملخصاً أحسن إعداده لرغبات مصلحة الجمارك البحرية الصينية الامبراطورية في تلك اللحظة من الزمن . كذلك يرجح لدي أنها كانت موجهة في معظمها الى البريطانيين . ان هيبيسلي اذ افلح في حمل حكومتنا على تبني الأمر كان ذلك عنده بلا ريب اسلوباً غير مباشر للضغط على الحكومة البريطانية لتسلك نهجاً لا يضر بمصالح الدائرة الجمركية في الصين ، ولكننا نلمح ما ينبىء بأن أحداً من الرجلين روكهيل أوجون هاي كان على بينة من هذا الجانب من الموضوع أو ما يشير إلى أنهما كانا قد قدرا مدى احتمال تعارض صيغة هيبيسلي والسياسة البريطانية في تلك اللحظة ، اما انهما كانا يشعران بتحول البريطانيين عن طريق الباب المفتوح الضيق الصعب فأمر يبدو لنا راجحاً . بيد أن بي شكاً من انهما كانا مدركين مبلغ هذا الانحراف أو مدى ما يمكن ان يكون من ضيق البريطانيين من الصيغة التي احتوتها المذكرات .

ولقد جاء ترحيب الحكومات على اختلافها بالمذكرات فاتراً ، إذا شئتم التحفظ في الوصف . فالبريطانيون لم يبدوا أي قدر من الحماس ، ومضوا طويلاً في الأخذ والرد حول تطبيق الصيغة على كاولون ، حتى كانت موافقتهم المشروطة في ختام الأمر . وكان فحوى هذه الموافقة ان التزام البريطانيين بالمبادىء التي عرضنا في المذكرات رهن بمدى التزام الأطراف الأخرى . وكذلك كانت استجابة كل طرف يتساوى فيها الأقوى والأضعف بين الحلقات . ولا مشاحة ان الحلقة الأضعف في هذه

السلسلة كانت روسيا التي جاء ردها بلغة شابها الغموض والمواربة . ولقد حذر سفيرنا لدى البلاط في بطرسبورغ هاي من ان «الحكومة الروسية كانت عازمة عن الرد على مقترحاتكم عزوفا تاماً» ، وإذا جاء ردها في النهاية فبعد نأي كبير»(٧) . وبالرغم من هذا التحذير ـ الذي يذكرنا كثيراً بالتحذيرات العديدة التي اطلقتها السفارة الأمريكية في موسكو من المبالغة في الثقة بالوعود الشفاهية من الحكومة السوفيتية ـ وجدنا هاي في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٠٠ يندفع معلناً انه تلقى من القوى الأوروبية الكبرى جميعاً تأكيدات مرضية يعتبرها «قاطعة جازمة»(٨) بالتزامها مراعاة الصيغة الموضوعة . فكان ان اعطى بذلك انطباعا لم يتردد جمهور الأمريكيين عن الأخذ به من أن تدخل حكومة الولايات المتحدة السريع احبط مسعى غير لائق في الصين كادت تأتي به القوى الأوروبية وان ذلك نصر مدوٍ يحمد للدبلوماسية الأمريكية .

والحق ان هاي ، بالمناسبة ، وضع سابقة قيض لها ان تشغل الدبلوماسية الأمريكية طوال نصف قرن من الزمن حتى الآن . ولعلها ستظل ، على ما أرى ، تشغلها لنصف قرن آخر بعد . ولسوف نرى في المحاضرة التالية شيئاً من طبيعة تلك السابقة وما تنطوي عليه من الدلالة .

ولا يظنن أحد ان هذه كل القصة في موضوع المذكرات ، بل هي المقدمة . فلقد صادف ان جاء اعلان هاي عن تلقيه تأكيدات مرضية من القوى الأوروبية بالتزامها مراعاة مبدأ الباب المفتوح مع اندلاع ثورة الملاكمين . ولعلكم تذكرون ان تلك كانت حركة عنف وتعصب مناهضة للأجانب اسهمت الحكومة الصينية يومذاك في تأجيجها ، وأنزلت دماراً شديداً بممتلكات أجنبية وأدت الى مقتل عدد منهم وهرب الالاف الغفيرة من أعماق الصين ثم تم الهجوم على مقار البعثات الأجنبية في الصين حيث اضطررنا الى حمل السلاح طوال أسابيع دفاعاً عن النفس إلى أن وصلت المدينة قوات التدخل ووضعت الأمور في نصابها .

كان ذلك عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة . وفي ٢٠ حزيران/ يونيو منه بدأ حصار البعثات في بكين واستمر حتى ١٤ آب/ أغسطس . وفي ١٩ حزيران/ يونيو عقد الحزب الجمهوري مؤتمره العام في فيلاديلفيا ، والحزب الديمقراطي في ٤ تموز/ يوليو . وكان يتعالى يومذاك في الجو اصوات الجدل والمشادات حول «الامبريالية» مما دار بعد قراراتنا المتصلة بالحرب الاسبانية الأمريكية . فوجدنا حكومتنا لا تأنس في نفسها ميلا للانجرار في مغامرات عسكرية اكثر مما تدعو الضرورة في الصين أو أن تزعج في ذلك بمزيد من قضايا السياسة الخارجية المتفجرة . ثم وجدنا هاي يوجه في ٣ تموز/ يوليو ، قبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي ، تعميماً جديداً إلى القوى الكبرى يحدد لها فيها ـ بعبارات مقدر أن تكون مهدئة لا تدعو للجدل ـ السياسة الأمريكية حيال الصين في ضوء الاضطراب والفوضى اللذين كانا يعمان ذلك البلد . وكان هاي قد ألمح في مذكراته الأولى حول مبدأ الباب المفتوح إلى تحبيذه استمرار الصين على حال من سلامة الأرض والسيادة ، إلا أنه لم يلح على هذه النقطة اما في التعميم الصادر في ٣ تموز/ يوليو ١٩٠٠ فقد طالعنا نص محدد يقول «ان سياسة حكومة الولايات المتحدة ترمي الى . . الحفاظ على كيان الصين الاقليمي والاداري» . ولقد فهم المؤرخون عبارة «الكيان» الاداري والاقليمي[٩] على انها اضافة جديدة للأفكار المعروضة في المراسلات الاصلية التي دارت حول مبدأ الباب المفتوح والزام للحكومة بحماية الصين من التجاوزات الأجنبية على أراضيها . والحق ان هذا التفسير هو ما أخذت به الولايات المتحدة وقامت عليه طوال نحو من خمسين سنة بعد ذلك التاريخ . وهكذا فقد جرت النظرة عموماً على اعتبار مذكرات الباب المفتوح على انها جملة المذكرات التي وُجِهَتْ الى القوى الكبرى في صيف ١٨٩٩ بالاضافة الى التعميم الصادر ابان ثورة الملاكمين في الصيف من العام التالي .

والواقع انه ماكان لاية من تلك الرسائل اثر عملي يستحق الذكر .

بل ان التعميم الأخير كاد لا يحظى بالملاحظة، خارج بلدنا . وبعد فليس ثمة ما يدعو المرء لأن يتوقع العكس . ذلك لأنه كان لا محيص من أن تؤدي ثورة الملاكمين ، وقد رافقها تدخل عسكري من الخارج ، إلى ازدياد نفوذ الحكومات الأجنبية لا إلى تراجع هذا النفوذ . فوجدنا روسيا تتوصل بما غدا لها من النفوذ في تدعيم قبضتها على منشوريا . ثم كان ان ادت التعويضات التي فرض على الحكومة الصينية دفعها الى زيادة اقتراضها من هذه الدولة الكبرى أو تلك وبالتالي ازدياد اعتمادها على مقرضيها .

وسرعان ما أمسى واضعو سياسة الباب المفتوح الأمريكية في خيبة أمل ، اذ بدا وكأنها غرقت في لجة الأحداث المتلاحقة . فلهيبيسلي كانت ثورة الملاكمين تعني انهيار الصين وبالتالي نهاية هذه السياسة . أما روكهيل الذي اوفد الى بكين مفوضا خاصا من الولايات المتحدة ليساهم في تنظيم الأوضاع في الصين بعد ثورة الملاكمين فقد كتب بعد سنتين فقط على صدور المذكرات ، يقول «آمل ان يطول الوقت قبل ان تتورط الولايات المتحدة في هذه الحمأة»[١٠] .

اما هاي فانه عمد الى توجيه وزيرنا لدى بكين ، في العام ١٩٠٠ ، ولم يمض سوى خمسة شهور على اعلانه الاخلاص لمبدأ حماية «كيان» الصين الاداري والاقليمي ، حتى طلب اليه السعي لتحصل الولايات المتحدة على محطة فحم بحرية في خليج سماه بمقاطعة فوكيين الصينية[١١] . زد على ذلك انه لما ورده استفسار مهذب من اليابانيين وقد اقلقهم ازدياد تجاوز روسيا في منشوريا ، ويسألون ما إذا كان لدى الولايات المتحدة ميل للانضمام إليهم في عمل مسلح يضمن احترام المبادىء التي وضعتها ، رد عليهم بجوابه ان الولايات المتحدة على «غير استعداد لفرض هذه الاراء منفردة ، أو بالاشتراك مع قوى أخرى ، في الشرق بأي تظاهرة يمكن ان يكون لها طابع العدوان تجاه أي دولة اخرى» .

ولدينا كل سبب للاعتقاد بان اليابانيين قد أخذوا هذا البيان بعين الفحص والتمحيص فلقد كانوا حريصين في ذلك الحين ، كعهدكم بهم دائماً على اكتساب حلفاء أشداء يعتد بهم لا حلفاء ذوي قلوب واجفة . فوجدناهم يوقعون بعد سنة واحدة من ذلك التاريخ المعاهدة اليابانية الانكليزية التي ظلوا يعتمدون في أمنهم عليها طول ردح طويل من الزمن . وان هي إلا ثلاث سنوات حتى وجدناهم يتنكبون السلاح ويطردون الروس من جنوبي منشوريا . وماكانوا في هذا كله يتوقعون منا مساعدة أو يخشون معارضة . وبعد الم يقل هاي : ان اراءنا بشأن الصين ليست بأي حال للبرهان على بنحو يمكن أن يمثل عدواناً تجاه أي دولة أخرى»[١٢] .

تلكم هي إذن الظروف التي أحاطت بمذكرات الباب المفتوح وحملت جون هاي على إصدارها

. وإذا عمدتم إلى تحليلها فماذا تراكم تقيمونها ؟ إن فكري ليصور لي أمر وزنها على النحو الذي سأعرض .

في صيف عام ١٨٩٩ اتصل وزير الخارجية الأمريكية طالباً إلى عدد من الدول الموافقة على صيغة معينة قصد بها ضبط سياسة بلدان تتمتع بمجالات نفوذ في الصين .

ان تلك لم تكن صيغة من وضع جون هاي . فليس ثمة دليل يفيدنا بأنه كان مستوعباً دلالتها العملية على ما ينبغي أن يكون الاستيعاب . بل كانت صيغة جاء بها أحد مساعديه وأخذها هو على علتها ، إذا جاز التعبير ، من انكليزي صدف أن حل في واشنطن في ذاك الصيف . وقد يكون أن الرجلين حملا هذه الصيغة على أنها تمثل استجابة لطلب تقدم به البريطانيون إلينا . والحق ان الصيغة لم تكن لتمثل السياسة الانكليزية لحظتئذ ، بل انها كانت في الواقع على تعارض مع تلك السياسة . ولربما كانت تمثل أماني مصلحة الجمارك البحرية الصينية الامبراطورية . وهي تواجه تطورات معينة تهدد مستقبلها . وهي ليست بسياسة جديدة طلعنا

نحن بها ، بل كانت سياسة قديمة ، ولم تكن اختطتها امريكا ، بل سياسة قديمة راسخة في علاقات بريطانيا بالصين . ولا كانت بالسياسة التي يرجى لها مستقبل على الجملة ، بل سياسة تجاوزتها احداث السنين ونالت منها . ولا كانت بالسياسة التي استهوتنا نحن الأمريكيين لنبذل في تأييدها أو لنجد في أنفسنا ميلاً لتحمل مسؤولياتها فنضمن نتائجها في النهاية ، لو قدر لها أن تأخذ مجراها في التطبيق . وأخيراً لم تكن تلك بالسياسة التي يمكن أن نأنس إليها ميلاً في نفوسنا ولا كنا لنحمل على الالتزام بالحيازات ، كما برهنت الأحداث لاحقاً ، فبالرغم من تعهداتنا عمدنا بعد سنوات قلائل من حيازتنا على الفيليبين وبورتوريكو الى تنصيب أنظمة متعسفة في هذين البلدين وبما يتعارض مع مبدأ الباب المفتوح .

ولسنا نلمس دليلاً على أن هاي كان على بينة من هذه الحقائق ، على نحو ماكانت لحظتذاك ، أو كان قادراً على توقعها وهي من أحداث المستقبل . ولعلنا نلحق بالرجل ظلماً إن توقعنا منه بصيرة ثاقبة تستشرف المستقبل من الأيام . وإذا تفحصنا الصيغة تلك لمحنا فيها مسحة فكرية رفيعة وضرباً من المثالية ، ثم كان فيها ما يشفع لها بحسن الصدى بين القوم في البلد ، كما انها انطوت على فائدة للتجارة الأمريكية ، وبعد فلصاحبنا العذر ان لم يتبين مثالب المحاولة في حث الدول الأخرى على الأخذ بها طالما ان البريطانيين ما انفكوا قدر ما يعلم يدعون إليها . وهذا ما فعل الرجل ثم كان ان تلقى ما يمكن توقعه من ردود تحمل الضيق والتبرم واخرى تعكس الحرج والتهرب والمواربة . ولقد حذر من خواء تلك الردود من المعنى ، إلا أنه لم ير ثمة سبباً يحول الافادة منها بأن يعرضها أمام الأمريكيين على انها نصر دبلوماسي تحقق لحكومتهم .

فلكل ما تقدم لا أحمل له لوماً أو تقريعاً . فصاحبنا كان رجلاً من أبناءزمانه،رجلاً ذا كبرياء وحساسية ، وكان أمريكياً نبيلاً لنا ان نزهو به . ثم انه كان يعمل ، والحق يقال ، داخل حكومة ماكانت مناسبة لرسم

علاقات خارجية لدولة كبرى ، وإذن فللرجل فضيلة الافادة على أحسن وجه من وضع تعتوره المثالب .

ان ما أود الالحاح عليه هنا ، وهذا محور عرضنا ، هو ان الجمهور في أمريكا قبل بهذا التصرف على أنه انجاز دبلوماسي يعتد به دونما عسير نقاش . فرأينا مخيلة الجمهور تتقد لهذه الصورة ويتحقق للسياسي الفوز بإعجابه . ورسخ هاي في أفئدة الجمهور رجل دولة عظيماً . ووجدنا ترحيب الجمهور بسياسة الحكومة الخارجية يزداد ويعلو في وقت اقبلت فيه انتخابات الرئاسة .

وماكان هذا كل ما تحقق ، بل ولقد وجدنا اسطورة ترسخ وقدر لها أن تنمو تفرع في فكر الأمريكيين واستمرت على هذا ردحاً لا يقل عن نصف قرن . فلا الافتقار للنتائج العملية ، ولا منال هاي وأشخاص آخرون سواه من خيبة الأمل ، ولا اعراضنا عن دفع سياستنا بأية وسيلة قوية ، ولا هجرنا لاحقاً لهذه السياسة كان ليغير من الفكرة الراسخة لدى جمهور الأمريكيين من ان هذه الواقعة ، مذكرات الباب المفتوح ، كانت ضربة هائلة أحكمت لانتصار المبادىء الأمريكية في المجتمع الدولي - ضربة أمريكية من أجل فكرة أمريكية .

هوامش

السيد هيبسلي وسياسة الباب المفتوح

1 - Mark Inlliran, Our time (New York1926) p 509

2 - British Document on The Orizins of the wsr 1898-1914 (London, 1927) 1,28.

3 - Parlianaery Debates (4thx ser., 1898)LXIV, 827 (August 10: Remarks 87 Balfour)

٤ - وردت في كتاب Deutsch land undrecinizten in لمؤله der wletpolitk, alfred vazts (New York ,1935), 11,1029.

ويشير المؤلف إلى مصدره سجل وثائق وزارة الخارجية .

٥ - يجد القارىء مقتطفات مطولة من المراسلات التي دارت بين هاي رروكسهيل وهيبيسلي في كتاب For Astren Policy of the Unitd الفصل الثاني States, AWhitncy Griswotd وقد اعتمدت عليه مصدراً في هذا المجال .

٦ - تتعلق اولى المقالات الثلاث على نحو رئيسي بمجال النفوذ البريطاني حيث تقع معظم مؤسسات مصلحة الجمارك الامبراطورية .

٧ - ورد في Tyler Dennet, John Hay (New york, 1934)

٨ - Foreign Relations of the United states (Washington,1903)p.142

9 - Foreign Relations of the United States 1900 (Washington 1903 (Washington 1903).

١٠ - انظر Griswold, p. 83

11 - ForeignRelations of theUnitedStates 1915 (washington 1924 p.p. 113 - 14

١٢ - مذكرة وزارة الخارجية ١ شباط/ فبراير ١٩٠١ أورده Alfred L. P. Dennis, Adventures in American Diplomacy (New york, 1928) p. 242

الفصل الثالث

أمريكا والشرق

كنت قد تناولت في الثانية من هذه المحاضرات واقعة واحدة من تاريخ الدبلوماسية الأمريكية ، المذكرات التي وضعها جون هاي حول مبدأ الباب المفتوح ، واستعرضتها على سبيل التفحص والامتحان . واسمحوا لي الآن أن استعيد ، بالذاكرة تلك السلسلة من الأحداث في سياستنا المتصلة بالشرق الأقصى .

ان تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأقصى خلال السنوات الخمسين تلك ، قصة مطولة ومعقدة .ولابد أن يكون المرء على باع طويل من المعرفة حتى يستطيع القول انه محيط ولو بالقدر الرئيس من الكتابات المتصلة بالموضوع أو انه يملك في عقله صورة الأحداث كلها وجوانب الظروف المعقدة التي أحاطت بتلك الأحداث .

وأنا لا أملك مثل هذا الزعم ، فليس لي خبرة شخصية بذلك الجزء من العالم ، ولا اكثر اطلاعاً عليه من رجل تشغله اهتماماته وواجباته عن التوسع في الاطلاع على احوال الشرق الأقصى اطلاع

الخبير . وإذا بدا وقوفي أمامكم هنا في هذا الحرم الجامعي لأعرض وإياكم هذا الموضوع أمرا لا يتفق وتقاليد المحاضرة الجامعية ، أو ربما غير مجد ، في ضوء واقع حالي ، فاني مخبركم ان هذا عين ما يتحتم على صانعي السياسة في واشنطن عمله جل الوقت ـ وجوهر المعضلة عندهم يكمن ولسوف يظل كذلك ـ في صياغة وخوض سياسة تتصل بمناطق لا يمكن ان يبلغوا من امرها مرتبة الخبير أو العارف . وإذن فلسوف نقصر أمرنا اليوم على مشاركتهم خبرتهم ، إذا جاز التعبير .

ان اهمية واقعة الباب المفتوح لتكمن إلى حد بعيد في أنها رسمت نمطاً قيض له أن يصبح سمة في الدبلوماسية طوال أربعين سنة تلت . فلقد ظل الباب المفتوح والحفاظ على سلامة الصين الاقليمية والادارية النغمة الملازمة في عقولنا طوال تلك الفترة . وما فتئنا طوال العهد نحث الدول الأخرى على الاعتراف علناً بالتزامها بتلك المبادىء . ولم ننقطع عن تلقي ردودها المشروطة أو التي تحمل التردد أو التهرب والمراوغة لتفيدنا أن أحداً لا ينكر المبادىء وإنما الأمر يتعلق بتفسير تلك المبادىء . ثم لا ننفك نعرض على جمهورنا تلك الردود المقيدة بالشروط نزينها له على صورة انجازات دبلوماسية : على انها اعترافات بعدالة نظرتنا وتعبيرات عن الندم والأسف من الآخرين ، ودليل على استعداد لاصلاح الحال . وما كنا لنقر بأي حال من الأحوال بأن تدخلا من هذا الضرب في شؤون الدول الأخرى في الصين يحمل كاهلنا مسؤولية أو ينطوي على التزام تجاه أي طرف أو أمر سوى ضمائرنا . ولا كنا بأي حال من الأحوال بالمستعدين لاستخدام القوة لحمل الآخرين على الانصياع لمبادئنا أو حماية دولة إذا أقرت بها وقصرت دول اخرى عن ذلك . وأخيراً فان رجوعنا الدائم الى هذه المبادىء ، كما في مذكرات هاي ، على ماكانت تثيره من حفائظ الدول الأخرى وأحياناً حيرتها ، ما كان له حقاً أن يحول دون بقاء المصالح المتناقضة في الصين واستمرارها وفق ضروراتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية . فما كان بمقدورنا ، بعبارة أخرى ، أن نحول دون

الكثير مما كان حتماً وقوعه . بيد أن دأبنا على استنكار تلك المبادىء بلغ في نهاية تلك الفترة حدا غدا يمس أشد المصالح الحيوية عند بعض الدول ، وأبرزها اليابان ، وساعد على نشوء اتجاهات عاطفية بين شعوبها مما بات له الأثر العظيم على مقومات أمن بلـــدنا ومصائره مستقبلاً .

فاذا كان هذا اذن النمط الذي قامت عليه سياستنا في الشرق الأقصى طوال عقود أربع وربما اكثر ، فيجدر بنا والحال هذه ان نلقي نظرة عن كثب الى بعض مقوماتها .

أولاً المبادىء . لقد لاحظنا في الثانية من سلسلة المحاضرات هذه ان الباب المفتوح اصبــح في مطلع القرن عبارة قديمة مبتذلة . وقصر استعمالها على الاشارة الى الاتفاقية المتصلة بالموانىء . أما مؤداها العملي فهو انها نصت على وجوب فتح الموانىء ، حيث يتمتع الأجانب بحق الاقامة والتجارة وامتلاك المستودعات واقامة المكاتب بموجب نظام خاص لحماية التجارة ، أمام السفن ومواطني الدول الأجنبية دونما تمييز . وكان جوهر الأمر في هذا دخول البضائع الاستهلاكية خصوصاً المنسوجـــات إلى الصين للعرض والبيع في عمق البلاد . كذلك رأينا ان هذا المبدأ لم يكن ليستوعب تماماً المشكلات الجديدة المتصلة بانفتاح الصين على أمور مثل مد الخطوط الحديدية وتطوير المعادن ـ وهي عملية حديثة بدأت في مطلع القرن تقريباً . وحقيقة الأمر ان الظروف المحيطة بنشاط التجارة الأجنبية في الصين منذ العام ١٩٠٠ فصاعداً كانت من التعقيد والتباين ، بل وفي أحوال كثيرة ، من التناقض بحيث يستحيل معها وضع صيغة مختصرة العبارة أو الرمز لتصلح معياراً دولياً مفهوماً لعدد كبير من المسائل الدولية . ولقد كانت تبذل بين الحين والآخر محاولات لتعريف المبدأ بقدر ضافٍ من التفصيل ، كما في المذكرات الأصلية حول سياسة الباب المفتوح والمعاهدة التساعية التي تم التوصل إليها في مؤتمر واشنطن. على انه ماكان لأي من هذه التعريفات ان تحيط بقضايا متشعبة اشد التشعب وعلى هذا القدر من الجوانب ويصعب تقييدها بمنطق

اللغات الغربية مثل المصالح الاقتصادية ونشاطات الدول الأجنبية في الصين .

وان ذلك ليصدق على عبارة «سلامة الصين الاقليمية والادارية» كذلك ، فلقد بدت هذه العبارة ، في ظاهرها ، للمراقبين الغربيين على انها مبدأ واضح ومحدد . غير ان هذه النظرة حملت معها الافتراض بان الصين كانت على الدوام أمة شأن كل الأمم الأخرى وتتمتع بكل المقومات الضرورية لتأخذ مكانها في نظام الدولة القومية كما نشأ في الغرب ، والواقع ان حقائق الأمر لم تكن على هذا النحو من البساطة . فالصين كانت ، طبعا ، دولة ، بمعنى إنها كيان سياسي بالغ الأهمية للعالم ـ كيان لابد للقوى الغربية من أخذه بعين الاعتبار والدرس ولا مندوحة عن التعامل معه . غير أن هذه المقومات ماكانت لتتفق في مجالات عديدة والنمط الواضح للدولة القومية في اطار من التعامل الدولي ، على نحو ماقام في أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فالحكومة الصينية انما سلمت متأخرة وعلى نحو تشوبه الشوائب بمبدأ المساواة بين الدول . ولم تكن سلطتها على مختلف اصقاع البلاد لتتفق دائما وما تفترضه المفاهيم الغربية بالدولة في شرعة الأمم ، وعلى ذلك وجدنا الالتباس ينشب مرارا اذا اتصل الأمر بمسؤولية الجانب الصيني عن تنفيذ التزاماته التي يرتبط بها والقوى الغربية . ورأينا الحكومة الصينية تقصر احيانا كثيرة عن حمل السلطات المحلية، اذا شاءت العرقلة، على الانصياع لأوامرها . وكان مايزيد في هذا الالتباس عوائق اللغة واختلاف المفاهيم والعادات والتقاليد . أما معايير العدالة الصينية والمؤسسات القائمة عليها فكانت غريبة غامضة غير مقبولة من الكثير من الأجانب في الصين . وان لم تكن بالضرورة دون سواها من الشرائع والمؤسسات . وكان هذا يعني في العديد من الحالات الخيار بين العيش في ظل الأنظمة والامتيازات الخاصة بالأجانب أو الإعراض عن الاقامة والعمل في الصين . ولئن كان التواجد والعمل في الصين قد

فرضنا في حالات عديدة فقد كانت هناك ، على السلطات الصينية بوسائل غير حكيمة وأساليب متفسخة ، فكانت حالات عديدة اخرى رأينا فيها الصينين أما يشجعون على هذه الأساليب أو التوسل بتلك الوسائل أو يتخذون حيالها موقف الالتباس بما يجعل عقيا نشدان المبررات الأخلاقية المطلقة واللجوء الى اللوم والتقريع . واذن رأينا أنه نشأ في نهاية القرن سلسلة دقيقة بالغة التعقيد من العلاقات بين الصينيين والحكومات والأفراد من مواطني الدول الأخرى ، سلسلة من العلاقات يشق اخضاعها لأي تعريف مناسب بالمفاهيم الغربية ولو أن امرءاً سئل يومذاك ما إذا كانت الترتيبات تلك تتفق وسلامة الصين الاقليمية والادارية لهز كتفيه ورد على سائله بسؤال «ماذا يهم الاسم ؟ ان الأمر يعتمد على ما تعني بالسلامة ! !» .

ان هذا ليصدق بصورة خاصة ، كما لنا ان نلاحظ ، على منشوريا التي غدا تطبيق المبادىء هذه عليها محور الكثير من النقاش ، وحيث باتت فيها بعد محط جهود كبيرة وهامة بذلناها لضمان احترامها، لم تكن منشوريا هذه من الناحية التاريخية ، جزءاً من الصين القديمة . كانت صلة الصين بها صلة غير مباشرة ابان حكم اسرة المانشو . وكانت الصين وروسيا في مطلع القرن تريان معاً في جزء واسع منها منطقة حدود لم تبلغ كمالها من التطور . على أنه كان لكلا البلدين معاً فيها مصالح هامة . فكان للصين عليها سيادة اسمية ، بينما اخذت تمتلىء باطراد بارتال الرواد والمستوطنين من الصينيين . وبالمقابل فانه كان لها عند روسيا اهمية استراتيجية لاشك فيها . فما ان شرع الروس في التسعينات من القرن الماضي في انشاء السكة الحديدية عبر سيبيريا الى المحيط الهادي حتى اصبحت المصلحة الروسية في شمالي منشوريا راسخة لا تتزعزع وانه لمن التثريب انكار ذلك او أن نتوقع له الاختفاء بعد حديث من العبارات المهذبة عن المفاهيم الغربية عن سيادة الدولة واللباقة الدولية . ولابد لنا في هذا السياق من أن نتذكر ان الحكومة الصينية

ماكان ليتوفر لها في مطلع القرن القوة التقنية والادارية اللازمتان لمد الخطوط الحديدية في شمالي منشوريا أو لوضع اطار مناسب من الحماية الادارية لمثل هذه الخطوط . وهكذا ما أن وافقت الصين على قيام الحكومة الروسية بانشاء الخط الحديدي الشرقي الصيني حتى غدا حتماً ان يزداد النفوذ الاداري والاستراتيجي الروسيان في تلك المنطقة .

وغني عن البيان أن بلوغ الروس هذا الشأو في شمالي منشوريا حمل معه تسهيلات جديدة عكست نفوذهم في الجزء الجنوبي منها وامتد ليشمل كوريا وشمالي الصين كذلك . ولقد اظهرت الاحداث عقب الحرب بين اليابان والصين في العام ١٨٩٥ ميلاً من الروس إلى استغلال الفرص تلك في مد نفوذهم . كذلك برهنت الاحداث على قصور الحكومة الصينية ، كما كان حالها يومذاك ، عن اظهار معارضة فعالة لتلك الجهود والحيلولة دون مد الروس سيطرتهم على تلك المناطق الجديدة . فكانت اليابان ، لا الصين هي القوة الوحيدة التي تملك منع روسيا من السيطرة على خليج بتشيلي يومذاك . وهذا ما أدركه البريطانيون ، وكان أحد العوامل الأساسية الكافية وراء عقد التحالف البريطاني ـ الياباني في العام ١٩٠٢ . كما كان السبب في الحرب بين روسيا واليابان في ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ . ولعلكم تذكرون انه كان من نتيجة الحرب تلك حلول اليابان محل روسيا في الهيمنة على جنوبي منشوريا وكوريا ، ولكن دون ان تزعزع من سيادة الصين الاسمية على تلك المنطقة باكثر مما زعزعته روسيا فى الشمال .

ولقد برهن هذا الترتيب الذي نشأ بنتيجة الحرب الروسية اليابانية ودام حتى انهت الثورة الروسية الى حين قوة روسيا في تلك المنطقة على ثبات كبير حتى ليجد المرء نفسه محمولاً على الاستنتاج بانه لابد وان كان ينطوي على صلة دقيقة بحقائق القوة ومتطلبات المنطقة . وعلى أية حال ، فإنه لم يكن ثمة بدائل ملحوظة لذلك الوضع تعد باستقرار اعظم، حتى ان ترديدنا نحن لبيانات الاخلاص لمبدأ الحفاظ على سلامة الصين الاقليمية

والادارية كان يعتوره بين الحين والآخر اعترافات من رجال الدولة الأمريكيين بان ليس الترتيب هذا شرا كله . بل ولقد اقر تيودور روزفلت منذ العام ١٩٠٥ بان من المرغوب الحفاظ على ضرب من التوازن بين روسيا واليابان في تلك المنطقة «بحيث يكون في مكنة كل طرف تهدئة جماح الآخر»[1] ثم قال في وقت لاحق: ان مصلحتنا لتقتضي على وجه الخصوص ألا نقدم على أية خطوات في منشوريا يمكن ان تحمل اليابانيين على الاعتقاد ، دونما مبرر بأننا نحمل لهم شرا أو نهدد مصالحهم ، بخطر ، مهما تكن . . انني لاعارض اتخاذنا موقفاً في أي مكان مالم نستطع فرضه ، اما بما يتصل بمنشوريا ، فاننا لا نملك ان نحول دون أمر اذا شاء اليابانيون سلوك نهج نحن نناهضه ، مالم نكن مستعدين لخوض حرب ، وان حربا موفقة من اجل منشوريا تتطلب اسطولا كالذي تتمتع به بريطانيا فضلا عن جيش حسن الاعداد للقتال كالذي تقوم عليه المانيا . لقد كانت سياسة الباب المفتوح في الصين أمرا موفقا ، واني لارجو ان يستمر مستقبلا ، طالما حفظه ، الاتفاق الدبلوماسي العام ، ولكن سياسة الباب المفتوح ، كما يبرهن تاريخ منشوريا ، ان تحت سيطرة روسيا أو اليابان ، تتلاشى تماماً حالما تصمم أمة قوية على اهمالها ، وتأنس في نفسها استعداداً للمجازفة بالحرب بدلاً من أن تسقط نواياها»[2] .

وانطلاقاً من هذه النظرة لم تكن حكومتنا لتجد مشقة أو سبباً لتكلف القبول بهيمنة اليابان على كوريا . فمهما كان فهمنا لاتفاقيتي تافت ـ كاتورا (١٩٠٥) وتافت ـ تاكاهيرا (١٩٠٨) فانهما غدتا لليابانيين اعترافا ضمنيا من الولايات المتحدة بالموقع الذي حازوا عليه في منشوريا .

واحسب ان هذه الاعتبارات تكفي للبرهان على ان لا عبارة «الباب المفتوح» و«سلامة الصين الادارية والاقليمية» كانتا لتنطويا على قوة اجرائية في الاوضاع القائمة يومئذ في الصين بما يسمح بالاشارة الى بدائل عملية مجدية لكل أوضاع القوى الفاعلة ومصالحها الخاصة في ذاك

البلد . وليس مرد ذلك الى خطأ اعتور المبادىء ، أو افتقارها لمقومات الصحة أو لمجافاة للحق والعدل . ولا جدال ، فإن الكثير مما تحقق للقوى الأجنبية من هذه الأوضاع إنما كان بفضل أساليب ذات ذيول ، وان هذه القوى افادت الكثير من ضعف الصينيين وعجزهم ، وكان الأجدر والأدعى الى الحكمة ان يعرض الأجانب الكثير مما سعوا إليه ونالوا . وبلا جدال ، فلسوف تظل تقوم في الصين، بعد ، اعمال والتزامات أجنبية ، جديدة يجدر بالولايات المتحدة ان تنظر الى قيامها بعين القلق وعدم الرضى وان تعرض عنها وتتأى عن أي أمر يجعلها في موضـــع المسؤولية حيالها . وعلى كل حال ، فليس هذا قصدنا من الحديث ، فما أرمي إليه من القول هو ان العلة في مبدأ الباب المفتوح وسلامة كيان الصين ، من حيث انهما مبدآن سياسيان هي افتقار هذين التعبيرين للدقة والوضوح اللازمين لجعلهما أساساً لسياسة خارجية . والحق ان هذين التعبيرين كانا إلى حد بعيد ضرباً من العناوين الرنانة الخاوية من أي معنى واضح محدد ، غامضين إلى حد خطير لما بهما من لبس وبعد عن الدقة فيما يثيرانه من الصور في أذهان الناس . وكان هذا الجانب بالضبط من طابعهما هو ما جعل عسيراً على الحكومات الأخرى ، يوم دعوناها لبيان ارائها حولهما ان تفعل شيئاً ، سوى ان تجيب بعبارات على هذا السبيل «طبعا اذا كان هذا رأيكم فنحن موافقون» ان هذه لعبارات فيها من النغمة الايجابية الكثير حتى ليحمل بالمرء ان يعرض عن الأخذ بها. فمن الأيسر على المرء ان يعلن الموافقة على ان يحمل نفسه على الشرح والتعليل .

ان في هاتين العبارتين قدرا كبيرا من التعميم . ولو شئتم الأخذ بهما في التطبيق لغدا عليكم شرح المقصود بهما في كل حالة تعرض . والحق انه لا يمكن القول فيهما انهما ينطويان على أي معنى شامل واف . ولو شاء المرء ان يأخذ بهما حرفياً وعملياً لكان معناهما امتناع الأجانب عن الاقامة والعمل في الصين ، والحمل على الأخذ بسياسة من مقاطعة

الصين. ان على سبيل الثواب وان على سبيل العقاب ، لرفضها العنيد للتلاؤم ونظام الدولة الغربي ولنا ان نعتقد ، كما انزع الى الرأي ، انه ربما لم يكن ليضير لو اخذ بهذا المعنى ، فقد تفضل نتائجه في نهاية المطاف عن هذا الحال الذي آلت اليه الأمور امامنا . بيد انه ماكان لنا ان نتوقع لدولة غربية في مطلع القرن ان ترى فيه أي قدر من الواقعية .

حسبنا إذن ماقلنا في أمر مبادئنا ، فلنلتفت قليلا إلى تطبيق تلك المبادىء . لقد سبق لنا الملاحظة انه كان لدينا اسباب وجيهة حملتنا على الاقتناع بان الدول الأخرى لابد وأن تستجيب لدعوتنا إياها إعلان التزامها بتلك المبادىء . بيد أنه كان هناك بالمقابل أسباب تجعل ردود تلك الدول تحمل دوئما استثناء طابع الالتباس والغموض وتحفل بتحفظات ذات بال على نحو ما بلغنا . وإذا كان الحال كذلك ، فلنا أن نسأل انفسنا عن الجدوى من استدعاء مثل تلك الردود وعرضها أمام جمهور الأمريكيين على أنها انجازات في الدبلوماسية لا ريب فيها . ولقد تكرر هذا الأمر في حالات كثيرة مما يجعلني اعرض عن محاولة تعدادها أمامكم . والحق ان هذا النهج ماكان ليقتصر على الشؤون المتصلة بالشرق الأقصى فحسب إذ يبدو أن للنزوع إلى بلوغ أهداف سياستنا عن طريق جر حكومات أخرى الى توشيح اعلانات المبادىء الأخلاقية والقانونية بتواقيعهم طاقة كبيرة وديمومة في نهجنا الدبلوماسي . وهو نزوع متصل ، بالتأكيد ، بالايمان الأمريكي القوي بقوة الرأي العام وسيادته على رأي الحكومات ، وهو متصل كذلك ، بلا ريب ، بالنزوع الأمريكي البالغ الى حمل المفاهيم الحقوقية من بيئتها المحلية الى المجال الدولي ، هذا النزوع الى الاعتقاد بان المجتمع يمكن بل ويجدر به ان يجري على اساس من الالتزام التعاقدي العام بين اطراف ، وبالتالي هذا النزوع الى التشديد والاحتفال بالتعهدات المكتوبة بدلا من التعبير الواضح الصريح والملموس للمصلحة السياسية . على انه يبدو ان هذا الاسلوب من الدبلوماسية غدا في مجال سياستنا حيال الشرق الأقصى

بمرتبة الاسلوب الاساسي ، وفي ظني ان لدينا من الأسباب الوجيهة ما يبرر الشك في صحته وسلامته . ان مصدر التحفظ هو الحيف الذي يلحقه هذا النهج باستيعاب الجمهور في بلدنا للحقائق الدولية ، فما عدم الناس هنا من يصور لهم وجود طائفة من النظرات المشتركة بين الأمم ماكان لها في الواقع من وجود .

والأهم من ذلك ، على ما يذهب بي الفكر ، ماكان يثيره هذا النهج من الحيرة والشك والتوجس في غير عقول الأمريكيين . فلقد كان ساسة الدول الأخرى يدركون قصور هذه المقدمات العامة عن ان تبلغ حد التعريف في أية اتفاقيــة يـراد لها السريان أو أن توفر فهماً في أية قضية دولية محددة . ولو افترضنا ، كما لابد كانوا يفترضون ، ان حكومتنا على بينة أيضاً من هذا القصور لكان من العسير على أولئك الساسة ان ينأوا عن الشك بساستنا ويظنوا بدوافعهم الظنون اذ يرونهم يجعلون من هذه التجريدات قاعدة للاتفاق .

ثم اجد هذا يحملني على التحفظ الثاني والأهم مما أود اثارته بما يتصل بسياستنا في الشرق الاقصى . ان هذا التحفظ الذي انا بصدده ليجد مجاله على وجه الخصوص في علاقاتنا واليابان في السنوات ما بين الحربين العالميتين ، يوم غدت اليابان هدفاً رئيسا لضغوطنا وتأنيبنا لها في تلك المنطقة . ان هذا التحفظ الذي انا بصدده يتصل باعراضنا على وجه العموم عن مناقشة ترتيبات محدودة فضلا عن مبادىء عامة ، وقبل كل شيء اعراضنا عن اقتراح بدائل عملية لمناهج من العمل كنا نناهضها ، او اخذ امر انفاذها على عاتقنا . فتذكروا ان جل نشاطنا الدبلوماسي وجه للحيلولة دون قوى أخرى ، وأبرزها اليابان ، واتيانها بأعمال ماكنا لنستسيغها . ويلوح انه نادرا ماكان ليخطر لنا ببال ان الامتثال لنا في الرأي يحمل لنا في ثناياه عواقب جادة ذات طبيعة عملية او ان المسايرة قمينة باثارة مشكلات جديدة وخلق منغصات لا طائل منها ، بل وان هذه المشايعة ربما انطوت حتى على الاخلال بموازين القوى في تلك المنطقة ،

وان هذا بدوره ينطوي على مسؤوليات علينا تنكبها ويستدعي حقاً للآخرين في مطالبتنا بالقيام بأعمال محددة تقتضيها المسؤولية، وأجدني يحملني ما اطلعت عليه من الشواهد على الرأي ان الساسة الأمريكيين كانوا يذهبون مذهب الافتراض ان الحديث باسم مبادىء الأخلاق والقانون لا يحمل لصاحبه معه مسؤولية محددة ، وإنما ربما كان المبدأ غير ملائم من الناحية التطبيقية والوضع القائم ولاعتناقه اثر مؤذ وبعيد . فكنا نتوجه بالنصح والارشاد ماطاب لنا النصح والارشاذ ، ونعمد الى الحث والعرقلة ماحلا لنا الحث والعرقلة ، ونطرف الى الاحراج ماحلا لنا الاحراج . فاذا قصر الآخرون عن مشايعتنا عرّضنا بهم امام الرأي العام العالمي . اما اذا اصغوا الينا وامتثلوا تركناهم يتحملون وزر الأمر فما كنا لنخال انفسنا مسؤولين عما يلحق بهم بنتيجة الأمر وما يثير من المشكلات الجديدة ـ فذلك شأنهم وحدهم ونحن منه براء .

تلكم هي الروح التي اندفعنا بها ، عاما بعد عام ، وعقدا اثر عقد ، نصدع مواقع القوى الأخرى ، وخاصة اليابان ، على البر الآسيوي ، بايمان لا ينال منه الشك بانه طالما كانت مبادئنا سامية فان نتائجها لابد بالتالي من ان تكون موقعة تحظى برضى كل الأطراف . بيد أننا قلما انسنا في انفسنا ميلا الى القبول بمناقشة المعضلات المادية الكمية في هذا الأمر ، مثل نمو سكان اليابان ، أو ضعف الحكومة في الصين ، أو الأساليب اللازمة لمناهضة اطماع دول اخرى . تذكروا ان هذا الجانب اصاب عصبا حساسا عند بلدان ذات مصالح تفوق أهميتها عندهم ماكنا نوليه نحن من الأهمية لمصالحنا . وبعد ، فما من احد يحلو له ان يتلقى اقتراحات بتعديل مسلكه من طرف لا تنهض خسارته الى مبلغ مايمكن ان يخسر هو بنتيجة هذا التعديل . والحق انه طالما كان يخامر اليابانيين والبريطانيين الشعور باننا نميل الى السخاء في تبديد قدراتهم الدبلوماسية في الصين بالضبط لأننا ماكنا لنقيم لمصالحنا من الأهمية ماكانوا هم يقيمون لمصالحهم .

كذلك ماكنا لنرضى ، على امتداد سنين طوال ، بأن نأخذ في الحسبان اثر ماكنا نطالب به من منظور الأحوال الداخلية في اليابان . فلا يبدو أننا اعرنا كبير اهتمام لثمن احباط سياسة اليابان على البر الصيني من تحكم المتطرفين العسكريين بالسلطة في طوكيو على نحو حاسم. هناك استثناءات طبعاً لهذا النهج من حيث سعي رجال الحكم في أمريكا حثيثا ، أحياناً ، للتعديل من السياسة الأمريكية بما يأتي بتأثيرات طيبة على الوضع في اليابان غير أن هذه انما كانت جهوداً معاكسة للتيار ولم تكن سمة السياسة الأمريكية على الجملة . فما كنا لنحفل كثيراً إذا ما أثرت نزعاتنا مشاعر اليابانيين في مواقع حساسة عندهم . ولا كنا لنحفل أيضاً إذا وجدنا روح اليابانيين تئن لما أصابها من الجراح بعد حرمانها من ثمار النصر في حربها والصين في ١٨٩٤ بفضل قوة خارجية ثم ماكنا لنهتم إذا سمحنا لأنفسنا بأن نظهر من جديد بمظهر من يحول دون ظفر اليابان في حربها وروسيا في ١٩٠٥ (ونحن لم نكن في حقيقة الأمر كذلك) ثم ماكنا لنسمح لذلك بان يحول دون هروعنا ثانية والتدخل في مطلع الحرب العالمية الأولى ـ وفي هذه المرة كنا بمظهر القادة الحقيقيين لحركة مصممة على حرمان اليابان مما كانت تتصوره ثماراً من تحسين موقعها على البير الصيني ومن مشاركتها في الحرب على ألمانيا .

وبعد ، فما كان يُجمّل من الأمر شيئاً اننا دأبنا على امتداد هذه القصة الطويلة الحافلة بالاحداث التعسة على تكدير اليابانيين ذوي الحساسية المرهفة واستفزاز مشاعرهم بسياسة الهجرة ومعاملة ذوي الأصول اليابانية ، والشرقية عموماً ، على نحو من التمييز في مناطق معينة من هذا البلد . حقاً ان الحكومة المركزية أبدت استعداداً للرجاء الملح لـدى السلطات المحلية في كاليفورنيا ومناطق أخرى بان تلحظ المصلحة الوطنية في معالجة المشكلات المؤسفة والمتصلة باقامة (المهاجرين اليابانيين) وملكية الأرض ومعاملة الجوار ولكنها لم تكن بالمستعدة لفرض الرأي في أي موضوع من تلك الموضوعات ، ثم وجدنا البلد ظل على

الجملة نائيا عن ادراك ما لسلوك الدولة والسلطات المحلية من احتمالات الأثر الكبير في خلق السياسة الخارجية . ولقد كنا اقل استعداداً للاقرار بانه حري بتلك المشكلات الناشئة عما سلف ذكره من القضايا ان تدفع بنا الى مزيد من الاعتدال في مطالبنا الأخرى من اليابان .

واني لأقر لكم بأن هذه تأملات فيها من المرارة مافيها ولست بالذي يريد لها سوء التأويل . لقد جرت الأحداث في الشرق الأقصى خلال العقود السابقة للحرب العالمية الثانية مجرى عريضا واسعا حافلا بتيارات قوية من الأحداث الانسانية لم يكن لنا فيها نحن الأمريكيين حول أو قوة . وانه لمن اليسير المبالغة في أهمية الدور الذي اضطلعنا به ، أو كان بوسعنا الاضطلاع به ، في مجرى الأحداث تلك . وانه لمن اليسير كذلك المبالغة في تصوير ماكان لرجال الدولة عندنا من الحرية يومذاك ، وان ننسى ماكان من طبيعة الاطار السياسي والنفسي الذي كان يدور عملهم فيه ، وتصور الأدوات المتاحة لهم ، وماكان من أمر العراقيل المحلية أمام نهج آخر أكثر وعدا . ولست اقصد بقولي هذا تقريعاً لأولئك الرجال ، فما من أحد منا بقادر على ان يتمثل وضعهم ، وليس يعنينا كذلك أن نقول في اشخاصهم احكاماً ، ولست أملك القول ان الأمر كان ليختلف لو أننا كنا اهتدينا بمبادىء أخرى في العمل . كما اني لا أملك ان ازعم انه كان بالوسع تفادي هجوم اليابان على بيرل هاربر لو كنا التمسنا الحرص في المسلك حيال اليابانيين قبل ذلك بردح طويل ، وكنا أشد مراعاة لمقتضيات وضعهم ، وأكثر استعداداً لمناقشتهم فيما كان يعترضهم من المشكلات وحسبما يرتاحون ، بل اني لا أملك ان اشير إلى أي أمر أتت به السياسة الأمريكية على أنه العلة الأصيلة في كل ماحدث والأمر الجلل الذي دفع بالأمور الى ما انتهت إليه والعلة في وقائع البشرية تراتب الأحداث من حدث إلى آخر . فكل خطأ هو بمعنى من المعاني وليد كل ما سبقه من الأخطاء ، وهذه حقيقة شاعت حتى غدت ذريعة مشروعة عند كل الناس للمغفرة ، ثم ان كل خطأ هو في الوقت

ذاته وبمعنى مامصدر اصيل لكل اخطاء المستقبل وهذا عند الناس مالايصلح للغفران ان نهجنا في السياسة الخارجية وليد تراكم تصرفات سبق عهدها ، وهو نهج يسبح في تيار يحفل باحداث انسانية أخرى ، ولذلك فلسنا نملك ان نستقصي اثار هذا النهج بأي قدر من الدقة حالما تدخل مادة التاريخ السائلة . بيد ان الظن يذهب بي الى ان الأحداث التي توالت في المحيط الهادي حتى الحرب العالمية الثانية لابدوانها كانت الخط الفاصل بين مرحلة من الأمل بان تأتي جهودنا بأمر مثمر ومرحلة بلغت فيها الأحداث مرحلة لا تأتي برجاء بصلاح الحال ، نقطة تمكنت فيها المأساة من الضعف البشري وحددت سوء مصائرنا . غير انني لا أملك لكم وعدا بوجود مثل هذه النقطة في هذا السياق ، كما اني قطعا لا أستطيع تحديد موقع تلك النقطة .

وبعد ، فاني لا أملك سوى القول انه كان من المحتمل ان تأخذ الأحداث مجرى آخر لو أننا اخذنا بسياسة قائمة بثبات على مدى الأيام. على ملاحظة حقائق القوة في الشرق والأخذ بها على انها عامل جدير بالاحترام منا ، وموجهة الى ترسيخ الاستقرار والهدوء فضلا عن تدعيم الجوانب الاخلاقية والقانونية من الوضع هناك فإذا كان ثمة احتمال بان تتخذ الأحداث مجرى آخر يومذاك بفضل مثل السياسة هذه لغدا علينا الاقرار ، اذن ، باننا لم نبذل في سبيل استغلال هذا الاحتمال الا القليل حتى يبلغ الأمر مرتبة الواقع ولنأتي بما يفيد مصالحنا الخاصة وما يفيد سلام العالم .

وأود أن أضيف القول هنا ان هذه الفرصة التي اتحدث عنها ليست مما يستخلصه المرء بعد انقضاء الأحداث فلقد وجدنا مراقبين يعتد بهم تناولوا بالشك ، قبل عهد طويل من الحرب العالمية الثانية ، نجاعة سياسة حيال الشرق تنزع باطراد إلى إضعاف مواقع القوى الأجنبية في الصين واحباط مصالح اليابان على البر الصيني . فنطالع احد اكثر رجال الدبلوماسية اطلاعاً لدينا وهو السيد جون ماكموري (Jahn. V. A

(MacMurray) وقد تقاعد منذ سنوات يشير في مذكرة فيها من عظيم العمق والنبوءة مافيها ، وترجع بعهدها إلى العام ١٩٣٥ ويشيرفيها إلى احتمال الاشتباك في حرب مع اليابان إذا ما دأبنا على النهج الذي نحن عليه ، وعقب على ذلك بانه حتى ولو تحقق لنا بلوغ اقصى اهدافنا من تلك الحرب فان ذلك لن يؤدي إلا إلى إفادة روسيا وإثارة الكثير من المشكلات الجديدة وحسب .

«ان الحاق هزيمة باليابان لن يؤدي إلى استبعاد ذلك البلد من مشكلة الشرق الأقصى .. ان شعبا حيا .. لا يمكن تطويعه بهزيمته والحاق العار به ، فمثل هذا الشعب ينزع إلى إعادة فرض النفس تدفعه إلى ذلك عاطفة جامحة من الاعتزاز بالنفس ويتوسل في هذا بوسائل حرية بأن تجعله .. «مصدر ازعاج» ـ وبقدر من القوة لا يقل عما كان له في أوج قوة سلطانه . ثم انه حتى ولو قدر لليابان ان تقصى (عن البر الصيني) فليس للمرء ان يجد في الأمر جزاء يحمد عليه إن للشرق الأقصى وإن للعالم كله . بل حري بذلك ان يثير مشكلات جديدة ويحل الاتحاد السوفيتي، باعتباره وريث الامبراطورية الروسية ـ محل اليابان ليغدو منافساً (لا يقل عن اليابان حصافة وخطرا) في مباراة السيطرة على الشرق . ولربما ليس ثمة من يفيد من نصرنا في حرب كهذه سوى روسيا .. وإذا كنا نعتزم «انقاذ» الصين من اليابان .. فليس مما يضير الصينيين الاقرار باننا لم نفد من شعورهم بالامتنان لهذا الجميل الذي أتينا به . ان الشعوب والعروق لا تنزع على ما يبدو إلى الأخذ بعاطفة الامتنان .. انها لن تشكر لنا صنيعاً ، ولن تطري لنا ما يبدر منا من خالص النية ، بل لسوف تشرع في مقاومتنا ونحن نضطلع بما يقدر لنا من المسؤولية» .

ان هذه الكلمات لتغني عن التعليق وتذكرة بالوضع الذي ينتصب امام أعيننا اليوم في كوريا . وانها لواقعة تدعو إلى السخرية المريرة ان نرى أهدافنا القديمة في آسيا تتحقق في جلها اليوم . فلقد فقدت

القوى الغربية آخر ماكان لها من الموقع الممتاز في الصين . ووجدنا اليابان تغادر أخيراً الصين كلها وتخرج من منشوريا وكوريا كذلك . وكان لطردها من تلك المناطق من الأثر ماطالما حذرنا منه أولئك الحكماء الواقعيون . وهانحن اليوم نرث ماكانت تتصدى له اليابان من المشكلات والمسؤوليات وتحمله في المنطقة المنشورية الكورية طوال قرن من الزمن . وانه لفي ما نحتمله اليوم من الألم لهذا العبء الذي كنا نخوض من شأنه يوم كان يضطلع به آخرون ، قصاص . والأدعى للأسى في هذا كله ان قلة من القوم تتبين اليوم علاقة الماضي بالحاضر . وبعد ، فإلى أين نتجه لنستلهم المعرفة ، إذا كنا نعرض عن التعلم من أخطاء الماضي ؟

وإذ ننظر اليوم إلى نصف قرن من الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الاقصى نلاحظ ظواهر تستدعي الالتفات وترجع بأصولها بلا ريب إلى تعقيدات مشاعرنا . فنرى ثمة فارقاً بارزاً يميز سياستنا حيال المنطقة تلك وسياستنا حيال اوروبا . فنرى نهجنا حيال الشرق تنعدم فيه تلك المحظورات التي لطالما كان لها تأثيرها علينا في نهجنا حيال شؤون القارة الأوروبية . ثم نرى ثمة استعداداً كبيراً لدينا للانخراط في قضايا شرقية ولا نأنس في أنفسنا ميلاً كثيراً للاعراض عنها كأمور بعيدة لا شأن لنا بها .

ولا جدال في أن صلتنا بشعوب الشرق الأقصى اتسمت من القديم بما اعتورها من ضرب من العاطفة حيال الصينيين ـ عاطفة فيها من انعدام الاحترام في نظرهم بقدر مافيها من الاضرار بمصالحنا البعيدة والتنكيد الأعمى الذي غدونا ننزع اليه اليوم . وعلى وجه العموم اننا نبالغ في ما نتوقع ان يظهر من اصدقائنا الاسيويين من اللطف ومبادلتنا محض الود . والحق ان في موقفنا منهم ضرباً من التعالي . فنحن ماكنا لنمعن الفكر كما يجب في ممارساتنافي الدخل وفي انماط التفكير عندنا من الأثر على صلاتنا بشعوب آسيا . وانه لحق ان مامن شعب بقادر على ان يقوم مؤسسات شعب اخر ومقتضيات ظروفه ، وليس ثمة ما يحدو بنا

للاعتذار والتبرير ، وليس هناك سوانا من يستطيع الحكم على ما نأتي به من الأمور ونفعل من الاجراءات في بلدنا .

بيد انه يلوح جديرا بامة تقر بحدود لها في استيعاب اقوام غير تلك التي تنتمي الى الاصل القوقازي (الأبيض) ان تراعي التحفظ في تعاملها والشعوب الأخرى وفي ما تأمل مع حرارة الصلات وإياها .

ولست استطيع مقاومة للاعتقاد بانه كان لو امكن لنا ان نفرض على أنفسنا هذا الضرب من ضبط النفس ، وأمكن فضلا عن ذلك ان نقلع عن محاولاتنا الدائمة لقياس الأمور بمعيار الأخلاق، لو أمكن لنا ، بعبارة اخرى ان نقصر تلك المفاهيم على المجال الذي تجد فيه قيمتها الحقة من تهذيب الأنانية الشائعة ، بدلاً من أن نجعل أنفسنا عبيداً لها، لو كان أمكن لنا أن نسلك هذا النهج في تعاملنا وشعوب الشرق فلربما أملنا ان يتناول احفادنا من بعدنا جهودنا بقدر أقل من الشك ونجنبهم نحن أسباب القلق .

الفصل الرابع

الحرب العالمية الأولى

اسمحوا لي ان استعرض وإياكم مرة أخرى طبيعة المشروع الذي نتصدى له في هذه السلسلة من المحاضرات . ان ما نحن بصدده ليس بمحاولات لاستعراض أحداث متعاقبة أو الإنباء عن واقعة تاريخية جديدة ، ولا هو بمحاولة لرسم صورة متكاملة عن نهج أمريكا في الدبلوماسية على امتداد خمسين سنة ونيف من الزمن . بل انه محاولة للنظر إلى الوراء من حاضر ملؤه الارتياب والجدل والتعاسة ، ومحاولة لتبين ما إذا كانت دراستنا للماضي تعيننا في استيعاب بعض ما يحفل به اليوم من مآزق ومعضلات .

وهانحن قد بلغنا الآن من مشروعنا مايبدو لي انه أشد الأحداث الانسانية فاجعة ومدعاة للحيرة ، وعند المؤرخ اكثرها تحدياً ، مما عرف في سجل الأحداث في هذه الفترة التي دارت فيها . وأقصد بقولي ذلك الجهد المروع والطويل والعقيم ، وكل ما يتصل به ، والذي غدونا نعرفه باسم الحرب العالمية الأولى .

أود بادىء ذي بدء أن أدلي بكلمة حول نتيجة هاتين الحربين العالميتين اللتين دارتا في أوروبا على الجملة . لقد خيضت هاتان الحربان بثمن باهظ من أرواح عشرات الملايين من البشر ، ودمار لا حصر له ، ثم ذهبتا بميزان القوى في القارة الأوروبية ، وكان من ذلك الثمن ان باتت مفتوحة بما ينذر بالخطر ، وربما بسوء العاقبة كذلك ، أمام القوة السوفيتية . ثم ان كلتا الحربين خيضتا ، فعلاً ، بهدف التغيير من أمر ألمانيا وحملها على تقويم مسلكها؛ أو جعل ألمانيا في حال غير تلك التي كانت عليها . ومع ذلك ، فلو أنه اتيح للمرء فرصة لاستعادة صورة ألمانيا عام ١٩١٣ ـ ألمانيا التي يقوم عليها قوم على قدر من الاعتدال ، وليست بالنازية أو الشيوعية ، بل ألمانيا نشطة وموحدة وحرة من الاحتلال تعمرها الحيوية والثقة وقادرة على اداء دور في توازن القوى أمام القوة الروسية ـ لرأينا الاعتراضات تنهال علينا من العديد من الجهات وماكنا لنجد الكثيرين يسعدون لهذه الصورة ، بيد أنه ليس هذا بالأمر السيء كما يوحى به ، بل ان له فضائله بالمقارنة ما هو ماثل أمامنا اليوم من المشكلات والمعضلات . والآن فكروا في مغزى هذا الأمر . فلئن أجريتم الحساب في ما أدت اليه تلك الحربان قياساً على الهدف المقصود منها لرأيتم الكسب منها ان وجد ، أضأل من أن تتبينه عين العقل .

أفلا يعني هذا ان ثمة خللاً فادحاً في الأمر ؟ وهل يعقل ان سفك الدم هذا والتضحيات تلك كانت ثمناً لمجرد بقاء الديمقراطيات الغربية في القرن العشرين ؟ ولو أخذنا بهذا الاستنتاج لغدت الأمور قاتمة أشد القتامة ، ذلك انه سيتحتم علينا ان نسائل النفس إلى أي مآل سينتهي هذا كله ؟ وإذا كان هذا ثمن البقاء في النصف الأول من القرن فأي ثمن ستتكبده نحن في نصفه الثاني ؟ لقد كان حرياً ، والحق يقال ، ان يحقق ذلك الجهد وتلك التضحيات ما هو أكثر من مجرد البقاء .

وإذا كان في الأمر ماهو أبعد من ضمان البقاء ، فلابد وان اعتور

الأمر ، على سبيل الافتراض وحسب ، خطأ في الحساب ؟ ولكن أين موقع هذا الخطأ ؟ أتراه خطأ منا ؟ أم انه من أخطاء حلفائنا ؟

لقد غدت الحرب العالمية الأولى هذه عاملاً منسياً من عدة وجوه ، وخبت ذكراها عند العديد منا وطغت عليها ذكريات الحرب العالمية الثانية الاقر . إلى عهدنا،ويلوح لي مع ذلك ان خطوط البحث كلها تعود بنا الى تلك الحرب الأولى . فقد بدت الحرب العالمية الأولى فعلاً أمراً مقدراً إلى حد بعيد ، فلقد بدأت ثم أخذت مجراها حسب المنطق الصارم الذي يجرى عليه الفصل الأخير من مأساة كلاسيكية . ولقد وجدنا العناصر الرئيسة في ذلك الوضع الفاجع ـ مرض المانيا وضيق اناتها وضعف اوروبا الشرقية وظاهرة البلشفية في روسيا والانهاك والعجز في فرنسا وانكلترا ـ ترجع كلها باصولها على اوضح بيان الى تلك الفترة مابين ١٩١٤ ـ ١٩٢٠ بما يحملنا على الاعتقاد باننا واجدون هنا في هذه الفترة الاجابات الحقيقية على تساؤلاتنا .

ولست اقصد بذلك القول ان الأمر اخذ مجراه واستوفى كل مقال بما لا يدع مجالا للاتيان في العشرينات والثلاثينات ، بل ولربما في الاربعينات كذلك ، بأعمال ذات شأن تمنع وقوع افدح الخطوب والدفع بمجرى الأحداث باتجاهات أدعى إلى الأمل.ان حياة اسرة من الدول يمكن ان تميل دائماً ، شأن الشجرة ، مع الضغط الملح الدؤوب باتجاه واحد .

بيد اني اسلم بان ماغدا يضيق من مجال الخيارات امام الأجيال بدءاً من ١٩٢٠ حتى ١٩٥٠ انما بدأ مع اندلاع العنف في ١٩١٤ ، وان هذه العملية تفاقمت كثيرا مع مابرز من المأزق العسكري لاحقاً وتلاشي الآمال بقيام تسوية سلمية ، واسلم بانه في الوقت الذي وضعت فيه الحرب اوزارها بعدما أتت على نفسها ، ووقعت معاهدة فيرساي ، اصبح المجال الذي كان لقادة الدول الغربية ، وعلى رأسهم الأمريكيون منهم ، ان يبادروا منه لاعادة العافية والسلام الحقيقيين الى الحضارة

الغربية وشحن هذه الحضارة بالقوة والمنعة أمام التحدي المتعاظم من الشرق ، ضيِّقاً أشد الضيق .

وهكذا نعود ثانية الى واقعة ان السبب في تدهور امننا في الغرب يرجع في جله الى ما جرت عليه الحرب العالمية الأولى وتمخضت من النتائج . ولذلك كان دورنا في تلك الحرب جديراً بأن يحظى بأكبر قدر من التمحيص والتدقيق .

لنسأل ماهي المشكلة التي واجهت رجال الدول منا ؟ ولنستعرض أمرها في عقولنا . انكم تذكرون جميعاً كيف نشبت الحرب في ١٩١٤ . ان جذور الحرب تلك معقدة أشد التعقيد . ولن أحاول هنا عرضها بكل مالها من التفاصيل . بل حسبي القول ان بعضها بعيد المدى : المشكلات المعلقة الناجمة عن انهيار الامبراطورية التركية القديمة وتململ الشعوب الخاضعة في حوض الدانوب ،وخسارة ما اصطلح الفرنسيون على تسميته بـ «المجال الحيوي» بقيام الامبراطورية الهنغارية ـ النمسوية ، والنمو النسبي الذي اصابته المانيا من القوة ، والمنافسة التي قامت بين ألمانيا وانكلترا . اما بعضها الآخر فكان قصير المدى : غباء قادة الدول وضغط الرأي العام وتشابك المصادفات وتعقيداتها .ولو حاولتم حساب نصيب كل طرف من الذنب لقامت امامكم صورة مشوشة تسلك بكم مسالك الدوار : في المقدمة النمسويون والروس بلا ريب ، ودونهم الألمان الذين يتحملون بالتأكيد قسطاً كبيراً من الذنب ، ثم لكل نصيبه لا يخلو من الاثم احد قط . على انه ليس بوسعكم القول ان طرفا من الأطراف قد رسم ودبر لقيام هذه الحرب . فلقد كانت هذه منذ البداية حرباً ومحنة لا راد لها . وهكذا وجدنا أوروبا العجوز المسكينة حبيسة ورطة سارت اليها بلا تدبير . وآية ذلك ان في هيكل حياتها الدولية ضعفا ، فجاءت تلك الطلقة في سراجيفو لتصيب النقطةتلك ـ وفجأة اصبحت الحرب واقعة حتماً لا يدري أحد سبيلاً إلى تفاديها .

اما عن الحرب ومجراها الذي جرت فيه فاني مفيدكم بأمرها

قليلاً . لقد جرت الحرب مجرى فاجعاً جنونياً شأن الأصل الذي صدرت عنه. فلم تستغرق الأمور طويلاً حتى أرسي المأزق العسكري على الجبهة الغربية ، ولهو من العسير على المرء اليوم ان يتصور في خياله ما آل اليه الوضع على وجه التمام من البشاعة والدمار : تلك السنوات الأربع الطوال من المذابح الزنيمة ، وتلك الظاهرة المروعة من مواجهة جيوش جرارة من الرجال يقفون قبالة بعضهم في الخنادق الموحلة ، يوماً اثر يوم ، وشهراً في اعقاب شهر ، وعاماً بعد عام ، كل ينزل بنيران المدفعية بالآخر قتلا ويصليه بالمدفع الرشاش الذي لم يكن قد وجد له بعد سلاحاً يبزه،متشبثاً بمواقعه وراء الأسلاك الشائكة ولا يتورع حتى عن اللجوء إلى الغازات السامة في هذه المذبحة البشعة ، فكان مرد النصر أو الهزيمة إلى حسابات مدكاك المدفع والذبح المقيتة اكثر منه الى كفاءة القيادة العسكرية والمهارة الحربية والمعنويات . فنطالع وينستون تشرشل يكتب في ١٩٢٩ ان «المدافع ظلت تزأر حتى أتت على نفسها بنيرانها» .

«لقد جرت الأحداث الى حد كبير جدا بمعزل عن الارادة الواعية . وكانت الحكومات والأفراد يمتثلون يومئذ لايقاع المأساة ويترنحون ويدفعون الخطى إلى الأمام في عنف لا يملكون عليه قيدا ، ويشدّون في أمرهم ذبحا وتبذيرا حتى أثخن جسم المجتمع الانساني بجراح لن يبل منها في قرن ، جراح قد تذهب مع الأيام بالحضارة الراهنة . .(١)»

«جراح اثخنت جسم المجتمع الانساني ولن يبل منها في قرن». كان تشرشل يعرف مايقول يوم كتب هذه الكلمات . فلقد كانت هذه الجراح اعمق مما كان يتصوره معظم الناس في ذاك الوقت . فلكم ان تردموا تلك الخنادق القديمة وبوسعكم ان تحرثوا كل بلاد الفلاندر (بلجيكا) ، حيث تنمو الازهار البرية . ويمكن للحياة ان تستعيد شكلها العادي الطبيعي من جديد في غضون سنوات قلائل . ولكن ثمة خنادق لا سبيل الى ردمها وحقولاً لن تنمو فيها الزهور البرية بعد الآن ومباني لن يمكن احياؤها قط . ذلك ان مواقعها مستقرة في أرواح الرجال الذين

شاركوا في الحرب ونجوا منها . ثم ماذا بوسع المرء ان يقول في الملايين الستة من الرجال الذين دخلوا اتونها ولم يعودوا منه ؟

أيذكر احد منكم المقاطع الأخيرة من رواية ريمارك «كل شيء هادىء على الجبهة الغربية» ، أعظم رواية عن الحرب العالمية الأولى ؟ وها اني اقتطفها لكم لأن لها في اعتقادي موضعاً في أي حديث عن تلك الحرب ، وتطرح أمراً لا أملك التعبير عنه بأي شكل آخر غير الذي أتت به موهبة ريمارك ، تخيلوا جندياً ألمانياً شاباً في مستشفى عسكري خلف الخطوط الألمانية ، في خريف ١٩١٨ قبيل نهاية الحرب .

«انه الخريف. لم يعد هناك الكثير من المتمرسين القدامى . انني آخر السبعة في الفصيل .

«الجميع يتحدث عن السلم والهدنة والكل ينتظرون . وإذا انتهت الآمال الى وهم فان الناس لابد منها رون. لامال بحلول السلام والهدنة عالية واذا ما انتزعت ثانية وقعت الواقعة . فإذا لم يتحقق السلام فلسوف تندلع الثورة .

«منحت أربعة عشر يوما للراحة لأنني استنشقت بعض الغازات ، اقضي اليوم كله جالساً في الحديقة الصغيرة . الهدنة آتية بلا ريب ، وأنا أيضاً اؤمن بذلك .

«هنا تتوقف افكاري ولا تتزحزح. كل ما اشعر به ينتابني ، كل الطوفان الذي يستولي علي هو مشاعر النهم الى الحياة ، حب البيت ، نداء الدم ، حذر الحرية . ولكن بلا هدف .

«لو كنا عدنا الى الوطن في ١٩١٦ ، فلربما كنا استطعنا بهذا العذاب وقوة الخبرة ان نثير عاصفة . اما اذا عدنا الآن فلسوف نكون منهكين ، محطمين ، بلا جذور ولا أمل .ولن نستطيع ان نعثر على طريقنا بعد الآن .

«لن يفهمنا الناس ـ لأن الجيل الذي سبقنا وان امضى هذه السنوات معنا هنا يملك وطنا ولديه الهدف ، ولسوف يعود ابناء ذلك

الجيل كل الى مهنته القديمة ، وتتراجع الحرب عندهم إلى زوايا النسيان ـ اما الجيل بعدنا فلسوف يكون غريباً عنا ، ولسوف يزيح بنا جانباً ، ولسوف نكون عبئاً اضافياً حتى على أنفسنا ، ولسوف نهرم ونشيخ ، ولسوف تتمكن قلة منا من التكيف مع هذه الظروف ، بينما البعض يستسلم وحسب ، وأكثرنا يذهلون ـ ولسوف تمضي السنون ثم نسقط نحن حطاما .

«هنا الاشجار فرحة ومتألقة بلون الذهب ، ويبرز توت الجبال بلونه الأحمر بين أوراق الشجر ، وتمتد الدروب الريفية بيضاء حتى تلتقي بالأفق ، وتضج مقاصف الجنود كخلايا النحل بشائعات السلام .

انهض من مقعدي وأقف .

«اني هادىء جدا . دع الشهور والسنين تأتي ، فانها لن تأتي الي بشيء . اني وحيد وخال من الأمل حتى لاستطيع مواجهتها بلا خوف . ان الحياة التي حملتني خلال تلك السنين ماتزال في قبضتي وملء عيني . ولا أعلم اني كنت قد روضت هذه الحياة أم لا . ولكنها ستظل تبحث عن مخرج لها والانطلاق طالما ظلت هناك لا تقيدها الارادة في داخلي(٢)» .

تلكم هي الحرب العالمية الأولى . وقد يقول من خبر الحرب منكم :

«ان هذه ليست الحرب العالمية الأولى وحسب . . . انها كل حرب» .

وانكم لمحقون في هذا القول . ولئن كانت ثمة سمة خاصة اتسمت بها الحرب العالمية الأولى فهي انها دأبت على منحاها وثبتت في مواقعها واستمرت على ماكانت عليه زمناً طويلا . لقد خلت الحرب تلك من الحركة ولم تعرف الكثير من المغامرة ، ولم يكن فيها كبير أمل بحدوث مايمكن ان يبدل من مصائرها في وقت ابكر . وكانت الخسائر فادحة على الجانبين . وكان المرء يستطيع ان يحدد متى يأزف وقته لينضم الى جموع

من سبقوه الى الموت ، وكان الأمر بجملته عقيماً لا يرجى منه رجاءً .

ان لكلمات هذا الجندي الألماني أهميتها ، ليس لأنها لم تتضمن ماكان يراود الكثيرين من المقاتلين من المشاعر والحرب مقبلة على نهايتها وحسب وإنما لأنها تنبيء بصورة عن المستقبل كذلك . انكم لتطالعون في تلك الكلمات كل ما سيأتي بعدها في مستقبل الأيام من سوء التلاؤم الذي أصاب جيل المقاتلين وعن فجوة الأجيال ، وعن الشيوخ (أمثال تشمبرلين وهندنبرغ وبيتان) الذين أغلق عليهم فهم العالم الذي قام بعد الحرب ثم حمّلوا مع ذلك سلطة الحكم فيه وقضي ان يستمروا في امرهم زمنا طويلا ، وعن جيل من الشباب شب على المرارة كل المرارة والقلق أشد القلق والضياع أمر الضياع الذين كما لاحظ ريمارك بحق سيكونون ذات يوم غرباءعمن خاض الحرب تلك وسيزيحون بهم جانبا . وفي هذا نبوءة عما سيكون للنزعة الشمولية (Totalitarianism) من القوة وبما سينال الديمقراطية من الارهاق في الفترة بين الحربين .

وبعد ، فإنه سيكون من الأمر الممتع وسيهل علينا مهمتنا أنه يمكن لنا القول ان الاقوام والحكومات اخذت ، على جانبي الجبهة ، تستفيق لأمرها وهي ترى الحرب المقرفة تمضي في مجراها ، وتتبين خواء الحرب من الجدوى مع مرور كل يوم وأدركت ان مامن هدف سياسي نتوخاه منها جدير بهذا الثمن الباهظ الذي نتكلفه ، واصبحت تنزع إلى أي اقتراح معقول بتسوية سلمية تأتي بنهاية لهذه المذبحة . والحق اننا للأسف لا نملك ان نزعم هذا . والحق ايضا ان ثمة استنتاجات معينة لا محيص لنا عن بلوغها تتصل بالطبيعة البشرية على نحو ما بلغنا من أمرها خلال هاتين الحربين الأخيرتين . أول هذه الاستنتاجات ان الالم والمعاناة لا يحسنان دائما من امر البشر . الاستنتاج الآخر يفيد بأنه ليس الناس افضل دائما من حكوماتهم ، وان الرأي العام ، أو ما يقدم لنا على انه رأي عام ، ليس بالقوة التي تفرض في كل الأحوال الاعتدال على التطرف في غابة السياسة . فلقد يكون صحيحاً ان جموع الناس تنزع في كل مكان الى

حب السلام ، وفي ظني انها ليست كذلك ، كما تميل الى القبول بكثير من القيود والاتيان بالتضحيات ايثاراً لهذا على اهوال الحرب المروعة . على انني انزع كذلك الى الظن بان ما يزعم انه الرأي العام في معظم البلاد التي تحسب أن لديها حكومة شعبية ليس هو بالحقيقة الإجماع العام لمشاعر جمهرة الناس على الاطلاق ، وانما هو تعبير عن مصالح اقلية خاصة ذات أصوات مدوية ، من السياسيين والمعلقين وعشاق الدعاية من كل ضرب ، أناس يتسقطون العيش بما لهم من الموهبة في اجتذاب الانتباه اليهم ويموتون ، كما السمك اذ يخرج من الماء ، لو اضطروا للصمت . وهؤلاء اناس يجدون ملجأ لهم في اطلاق شعارات التعصب الشوفيني ، عجزا منهم عن فهم أية وسيلة اخرى ولأن في هذه الشعارات ضماناً بكسب سريع ولو مؤقت ، ولأن الحقيقة بضاعة كاسدة احياناً في سوق الافكار ، ولايقبل عليها الناس بسبب من تعقيدها وخبو بريقها ، وتواضع مظهرها ، وامتلائها بالحيرة وأبداً عرضة لسوء التأويل والنقد المجرح والاستغلال . وهو في مكنة دعاة التسرع والكراهية التوسل دائماً بأخس الرموز واكثرها ابتذالاً ، اما دعاة الاعتدال فالأسباب التي يعتمدونها في عرض القضايا غالباً ماتكون عقلانية دقيقة ولاتجنح إلى العاطفة ، ثم انها عصية على التبسيط ، وهكذا يمضي ذو النزعة الشوفينية في كل زمان ومكان في طريقهم المعهود ، يلتقطون الثمار القريبة اليسيرة ويجنون الانتصارات الصغيرة المتاحة اليوم على حساب شخص آخر غدا ، يغرقون في الضجيج والصخب والقذر من يعترض طريقهم ، أبدا يرقصون رقصتهم الهوجاء في افاق التقدم البشري ، يرسلون ظلال الشك الكبير على سلامة المؤسسات الديمقراطية . ولسوف يستمر هذا الأمر حتى يأخذ الناس في اعتبارهم أن تأجيج عواطف الجماهير وزرع المرارة والشك والتبرم جرائم في حد ذاتها ـ وربما ، بسببها ، اعظم الكبائر يمكن ان تلحق قضية الحكومة الديمقراطية .

ان اوروبا لم تكن قد وعت في ١٩١٦ هذا الدرس بعد ، بأكثر مما يعيه الكثيرون في الولايات المتحدة اليوم ، وبالتالي لم تأت الحرب العالمية الأولى في استمرارها بالاعتدال او التواضع الى الشعوب المتحاربة ولا حملت لهم روح التسوية المنصفة ، بل تفاقمت الأحقاد وغدا كل يصدق دعايته مع استمرار القتال ، وحمل المعتدلون على الخرس حملا ووصموا بأبشع النعوت وحل بهم سوء الصيت ، بينما اخذت الحرب تجنح إلى التصلب في أهدافها والتطرف في مقاصدها .

ولقد بلغ الحلفاء يومذاك ان اصبحوا لا يقبلون بما هو دون النصر كل النصر على ألمانيا ، بما يعني النصر من انزال الاذلال بالأمة وبتر اجزاء من أراضيها وفرض التعويضات الماحقة عليها. فكانوا ينفرون من أي اقتراح لانهاء الاقتتال على غير هذا الأساس .

اما الالمان فكانوا يريدون الاحتفاظ بتسهيلات عسكرية في بلجيكا . ثم كانوا يريدونهاان تبقى دولة تابعة لهم . ثم انهم كانوا يبغون توسيع رقعتهم قليلا ، لأسباب اقتصادية على حساب فرنسا . ثم انهم طالبوا بتعويضات لقاء الانسحاب من فرنسا وبلجيكا . غني عن البيان ان هذه اهداف لم تكن ليقبل الحلفاء بها اطلاقا .

وبعد ، فلاشك ان هذا الأمر كله ماكان بالمعضلة اليسيرة امام الزعامة الأمريكية ،ولست اريد لأحد ان يحمل اقوالي هذه على انها تنطوي على أي قدر من انعدام التعاطف مع وودرو ويلسون او تقدير مدى عمق وفداحة ماكان يعترضه من المشكلات .

بيد ان ليس لهذا أو ذاك ان يحول دوننا والنظر بعين العقل البارد والنقّاد وتمحيص طبيعة استجابتنا لمثل ذاك التحدي .

لنلاحظ في المقام الأول ، وبما يتصل بجذور الحرب ، ان بلدنا ظل يجهل فترةطويلة مااللأصول تلك والموضوعات المرتبطة بهامن الأهمية لنا . فقد سمعنا الرئيس ويلسون في ١٩١٦ ، يقول «اننا لسنا معنيين (ان باهداف تلك الحرب وان باسبابها) . ولسنا نأنس في أنفسنا نزوعاً

الى البحث واستقصاء تلك الأسس الغامضة التي حملت هذا الطوفان الهائل وفجرته[٣]» . ثم نسمعه يقول في مناسبة اخرى ان «امريكا لم تدرك في البداية معنى تلك الحرب كاملا . فقد بدت وكأنها انفجار طبيعي لغيرة حبيسة ومنافسة بين الدول في وضع السياسة المعقدة في أوروبا[٤]» . ولعلنا نلاحظ هنا خلو العبارات من الاشارة الى ان الحرب الأوروبية ربما انطوت على أمور لنا بها مساس ، ونلمس كذلك الانكار ذاته الذي عرفناه في موضوع الشرق الأقصى ، الانكار على شعوب اخرى شرعية مصالحها الحقيقية وأمانيها ، والزهد ذاته حيال تلك الأمور باعتبارها غير ذات أهمية ، وغير جديرة بالاهتمام بوصفها «غيرة وتنافسا» أشد سخافة واكثر «تعقيداً» من ان تكون جديرة باهتمامنا .

وإذا جرينا على هذا الأساس كان من المنطقي الا نرى ثمة في الحرب مصلحة أمريكية حقيقية سوى ما كنا قد دأبنا على الاقرار به منذ ردح طويل من الدفاع عن حقوقنا الطبيعية حسب قوانين الحرب البحرية الراسخة على نحو ماكان معهوداً من أمرها في الماضي . ولم نكن لندرك يومذاك ان ثمة اشكالا جديدة من الحرب وأسلحة مستخدمة ، وفي مقدمتها الحصار البحري التام والغواصة ، قد ادخلت بعض اهم تلك القواعد في ما عفا عنه الزمن . ولم يعد الأمر يقصر على استحالة مراعاة تلك القوانين والقواعد من الناحية الفعلية بل وجدنا كل طرف ينزع الى الاعتقاد بان الفرصة في احراز النصر والبقاء تعتمد على هذا القانون أو تلك القاعدة . ووجدنا كل طرف يؤثر الحرب علينا لا يمسك عن انتهاك قوانين وقواعد معينة . وكان مؤدى هذا ان التشديد في الالحاح من جانبنا على مراعاة تلك القوانين والقواعد سيحملنا في نهاية المطاف ، نظريا على خوض الحرب ضد الطرفين في العدوان ـ وتلك نهاية فيها ضرب من المفارقة لسياسة صممت أساساً لتجنبنا الحرب .

واليوم اذ ننظر الى الوراء وتلك المشادات التي دارت بلا نهاية بين حكومتنا والاطراف المتخاصمة حول حقوق الدول المحايدة ، يصعب

علينا فهم ماحدا بنا الى حملها هذا المحمل الخطير . فلقد اثارت امتعاض المتحاربين ثم اثقلت صلاتنا بهم ، ثم انه ليصعب علي ان ارى فيها مساسا بشرفنا القومي . فلئن يكن من دواعي الشرف لنا ان ندافع عن حقوق مواطنينا في السفر على سفن المتحاربين ، فانه ليس من الواجب ، الا اذا شئنا ان نعتبره واجبا تجاه انفسنا .

ثم انه قام مع مضي الوقت أمر مختلف تماما وعلى مثال هذه النظرة ، وأقصد بذلك الاحساس بخطر هزيمة قوى الوفاق وبالخطر الذي يتهدد مركزنا في العالم بانتهاء انكلترا كقوة عالمية . وأخذت الدعاية البريطانية المتفوقة ، إلى هذا وذاك ، تفعل فعلها في كسب الرأي الى جانب قضية الحلفاء . وكان من ذلك ان اخذت تنمو المشاعر الممالئة للحلفاء شيئا فشيئا ، وخاصة في عقول القادة الأمريكيين في مواقع المسؤولية . وكانت هذه المشاعر كافية لتحمل ويلسون و (مستشاره الكولونيل هاوس (House) على التخلي عن سياستنا القائمة على الحياد لصالح البريطانيين والقيام بجهود حذرة لايقاف الحرب ، في ١٩١٥ و ١٩١٦ ، على اساس من تقديرهما بان هذا افضل سبيل لتفادي خطر هزيمة بريطانيا . على ان هذا الشعور الممالىء للحليف ماكان له ان يقدم ، للوعي القومي من كل جوانبه ، مبرراً كافياً لدخولنا الحرب ، وأنتم تذكرون ان دخولنا ، يوم حصل ، انما كان بتغلبه على قضية الحياد .

وحينما دخلنا الحرب لم نجد ثمة صعوبة في القول ان القضايا المتصلة بها تنطوي على اهمية قصوى بالنسبة لنا ، ولم نضع الوقت في اكتشاف تلك القضايا .

وانها لسمة غريبة حقاً في الديمقراطية هذه القدرة المذهلة على نقل الاتجاهات في نزوعات المرء العقائدية بين ليلة وضحاها ، حسبما يملي تقديره سواء ان كان حربا أم سلاما . فمثلاً ، قبل البارحة كنا لا نرى في القضايا القائمة بيننا ودولة اخرى ما يستحق التضحية بحياة فرد أمريكي

واحد . واليوم نرى ان ليس ثمة من أمر يعادل قضية من هذا القبيل ، فهدفنا مقدس ، وفي سبيله يرخص كل ثمن ، ولا نقبل للعنف ان يقف عند حد ، الا اللهم استسلام الخصم بلا قيد أو شرط .

لقد اصبحت الآن ادرك السبب في هذا . ان الديمقراطية محبة للسلام . انها تمقت الحرب . وهي بطيئة الاستجابة عند الاستفزاز ، وإذا ما استفزت الى الحد الذي لا تجد فيه مفراً من تجريد السيف فانها لا تغفر للخصم خلقه هذا الموقف . ثم يصبح الاستفزاز نفسه عندئذ مسألة في حد ذاتها . الديمقراطية تقاتل بسبب من الغضب ـ تقاتل لأنها حُمِلَتْ على الحرب . انها تقاتل لتعاقب الدولة التي لها من التهور والعدوانية ما استفزها ـ لتلقن تلك الدولة درساً لا تنساه ، لتحول دون تكرار الأمر ثانية . ان حرباً كهذه لا مناص لها من ان تمضي حتى نهايتها المؤلمة المريرة .

وان ذلك لصحيح بما يكفي ، ولو ان الأمم تملك ان تتعاون في ما بينها في اطار من الأخلاق التي يأخذ بها الافراد في تعاملهم لكان شأن النهج هذا مفهوماً ومقبولاً . بيد انني أتساءل احياناً ما إذا كانت الديمقراطية تشبه في هذا الجانب وحشا من تلك الوحوش التي جابت الأرض في العصور السحيقة قبل التاريخ ، بجسم هائل ، سعة هذه الغرفة وعقل بحجم الدبوس . فاتخيله مسترخياً هناك في الوحل الكثيف لا يبدي كبير اهتمام بما حوله ، وأتخيله بليداً بطيئاً في غضبه ، حتى انكم لتضطرون الى بتر ذيله تقريباً حتى يحمل على الانتباه الى حاله ، فإذا بلغه هذا الادراك وجدتموه ينتفض ويضرب خبط عشواء مدمراً خصمه وكل ما يحيط به سواء بسواء . ولعلكم تتساءلون عندئذ ما إذا لم يكن صاحبنا اكثر حكمة لو انه ابدى اهتماما اكبر بما كان يجري في محيطه قبل لحظة ، وحرص على ان يمنع وقوع مثل هذه الأحوال ، بدلا من التنقل من حال من عدم الاكتراث المطلق الى حال من الغضب العارم لا يعرف التمييز .

وعلى أية حال ، فاننا اذ دخلنا الحرب ، لم يتبين لنا ان افدح الأخطار انما تكمن لنا بالضبط في طول استمرارها ، في تدمير ميزان القوى في اوروبا ، وفي ما سيكون من تبديد طاقات الشعوب الأوروبية الحيوية . ولم يكن ليتبين لنا أن مصلحتنا العظمى في تلك الحرب كانت ماتزال في انتهائها باسرع مايمكن من الوقت على اساس لا يأتي بخلل كبير ويضمن اكبر ما يمكن من الاستقرار في المستقبل . ولقد وجدنا ثمة اناساً كثيرين قبيل دخولنا الحرب يفكرون على هذا النحو الذي جئت على ذكره الآن . فحتى كانون الثاني/ يناير ١٩١٧ وجدنا ويلسون مايزال يقارع اصحاب دعوة النصر الشامل ، قائلاً :

«ان سلاماً يفرض على المهزوم ، وشروط المنتصر تملى على المغلوب املاء ليعني التسليم بمهانة وتحت الضغط وتضحية لا تحتمل ، ولسوف يخلف هذا كله وصمة ومرارة وذكرى كئيبة ليقوم عليها . . كما لو قام على رمال متحركة»[٥] . ولكن ما ان دخلنا الحرب حتى انزاحت تلك الأفكار بفعل تيارات عنيفة من تيارات سيكولوجيا الحرب . وعندئذ غدونا مثل كل طرف آخر من الأطراف في الحرب في تصميمنا على المضي قدماً حتى تتكلل بالانتصار الشامل .

وفي هذا كانت اعتبارات ميزان القوى تناهض الدعوات الى المضي بالحملة حتى النصر الشامل . ولعل هذا السبب بالذات هو ما حمل بعض الناس في هذا البلد على رفض تلك الاعتبارات على ذاك النحو من الشدة ، وجعلهم ينشدون اهدافاً أشد بريقاً وعظمة فرضت اعتبار النصر الشامل ضرورياً لتحقيقها[٦]» . وعلى كل حال ، اننا وجدنا نهجاً في التفكير ينشأ ، تحت قيادة ويلسون ، ويوفر السبب والهدف معاً لدورنا في المضي بالحرب حتى النهاية المريرة . فكان دعاة النصر الشامل يبررون دعوتهم بنزعة المانيا العسكرية وعدائها للديمقراطية ، ويذهبون بالمقابل الى ان الحلفاء يقاتلون ليجعلوا من العالم مكانا آمنا للديمقراطية ان تستمر فيه . ثم انه لا محيص عن القضاء على النزعة العسكرية البروسية

حتى يصبح الطريق ممهدا امام السلام الذي ننشد . ولن يقوم هذا السلام على اساس من توازن القوى القديم . اذ من الذي يمكنه ، كما قال ويلسون ، ان يضمن استمرار التوازن في نظام كهذا ؟ ان هذا السلام سيقوم هذه المرة على «اسرة من الدول» ، على «سلام عام منظم» ، على عصبة من الأمم تتولى تعبئة ضمائر البشرية وقواها وحشدها ضد العدوان . وقال اولئك الدعاة ان هذا السلام سيسقط حكم الفرد ويذهب به الى غير رجعة ، وسيكون للشعوب اختيار الدولة التي تود ان تعيش في حماها . ووعدوا بان تنال بولونيا استقلالها ، ومعها شعوب الامبراطورية النمسوية ـ الهنغارية المتنفضة . وزينوا ان الأمور ستجرى بدبلوماسية مكشوفة هذه الآونة ، فالشعوب لا الحكومات هي التي ستأخذ بزمام الأمور . واعلنوا ان التسليح مصيره الى التخفيض باتفاقيات متبادلة . وان هذا السلام سيكون سلاما عادلا ودائما .

انكم لتستطيعون باسم مبادىء كهذه ان تخوضوا حرباً حتى الموت . ان مستقبلاً على هذا النحو من الروعة كفيل بلا ريب ان يفضح كل الحماقات واهوال الحرب ويضمد ما خلفته من الجراح . ان هذه النظرية امدتنا بالمبرر لاستمرار الحرب حتى نهايتها المريرة والرهيبة ـ نهايتها التي وصفها لنا ذلك الجندي الألماني الشاب من مستشفاه العسكري ـ والإعراض عن اشغال انفسنا بالمعضلات والمثالب العملية التي كان مجرى القتال يقودنا اليها معا . وفي ظل حماية هذه النظرية استمرت المدافع تؤدي عملها المروع طوال العام والنصف الأخير وبعد انضمامنا اليها . وفي ظل هذه النظرية مضى ويلسون الى فرساي دونما استعداد لمواجهة تفصيلات يوم الحساب المقيتة والهامة كل الأهمية . وتحت هذه النظرية واجه الرجل هزيمته المفجعة والتاريخية . وتحت هذه النظرية سارت الأمور حثيثاً بمنطق مميت ودقة «نحو سلام فرض على الخاسر فرضاً وشروط املاها المنتصر على المهزوم املاء ، وقبل بها مذلة تحت الضغط» . حقاً انه سلام خلف وصمة وكراهية وذكرى مريرة ،

وعليه غدت شروطنا تقوم «كما على رمال متحركة» .

ثم انه ماكان ليقلل من هذه النتيجة المفجعة كثيراً كوننا اعرضنا عن توقيع معاهدة فرساي وظللنا مترفعين نائين عما حوت من النصوص المتعسفة . فلقد وقع الضرر وتم . ولقد انهار التوازن الذي كان لأوروبا انهياراً لاينفع معه رجاء . وغابت الامبراطورية النمسوية الهنغارية ، وليس هناك من بديل يعتد به ليحل محلها . ومع ذلك فقد بقيت ألمانيا وهي تحس بوصمة الهزيمة ، وفي لجة اضطراب اجتماعي عنيف جاء به انهيار مؤسساتها التقليدية ، الدولة العظمى الموحدة في وسط أوروبا . وافلتت روسيا . ولم يعد ليعتد بها حليفاً محتملاً يساعد فرنسا على احتواء القوة الالمانية . ومن البطاح الروسية ومضت عين معادية ، ملؤها الارتياب بقيم اوروبا ، تهزج لكل مصيبة تحل بها ، مستعدة دائماً للتعاون اذا كان يرمي الى تدمير روحها وكبريائها . ولم يعد بين روسيا وألمانيا سوى الدول الهزيلة التي قامت في شرقي ووسط اوروبا ، والتي تفتقر الى الاستقرار الداخلي والى تقاليد الحكم ـ شعوبها حائرة قلقة تتأرجح بين التهور والخجل وهي تتصدى لما لم يسبق لها العهد به من تبعات الاستقلال . وعلى الطرف الآخر من ألمانيا كانت هناك فرنسا وانكلترا تتمايلان مترنحتين ، هما ذاتهما ، بفعل تقلب مصائر الحرب ، وبهما من الجراح أعمق مما كان يخطر لهما ببال ، بلا كبرياء تعتدان به ومركزهما في العالم مزعزع .

واني لاصدقكم اذ اقول لكم ان ذاك كان سلاما حمل في طياته مآسي المستقبل مكتوبة كما لو بيد الشيطان ذاته . وكان سلاما صدق في وصفه المؤرخ الفرنسي بانفيل (Banville) اذ وصفه بانه كان أشد هشاشة من ان يحتمل ماكان فيه من المصاعب . وكان ذاك سلاما من الضرب الذي يبلغكم حينما تتركون جنون الحرب والمثالية المفارقة لكل غرض عملي يركنان في عقولكم ويلتقيان لقاء الأسد والحمل ، وحينما اسلمتم قياد انفسكم للغرور المروع الذي زين لكم انه بوسعكم صوغ الحياة

الدولية على غرار ماتعتقدون أنها صورتكم أنتم ، حينما اعرضتم عن التاريخ ازدراء ، ورفضتم الاقرار بصلة الماضي بالحاضر ، وترفعتم عن الانشغال بما هو حري بدراسة التاريخ ان تبرزه من القضايا الحقيقية .

وبعد ، افكان ليبدل من الحال شيئا ، لو انكم تنكبتم غير هذا الدرب ، وانتهت الأمور الى غير ما انتهت اليه ؟ ثم هل كان امامكم من درب غير هذا الذي سرتم عليه ؟

الحق انه كان ثمة خيار آخر ، في مايبدو لي ، غير ذاك الذي شرعنا فيه يومئذ . فلقد كان بوسعكم ، على ما يذهب بي الفكر ، بالاقرار بما كان يعتمل في اوروبا في تلك السنين ، قبل اندلاع الحرب ، من الأهمية لنا . وانتم تذكرون ان ويلسون قد اعرض عن تلك المجريات على انها لا تستحق منا حتى تفحص امرها .

ومع ذلك ، هل الأمر كله على هذا القدر من السخافة والتفاهة حتى يستحق الاهتمام ؟ كنت قد قلت في البداية ان بعض أسباب الحرب عميق . فاذا كانت القارة لم تعرف حربا ذات شأن طوال القرن قبل ١٩١٤ فلقد تدبر ذلك توازن في القوى اعتمد على وجود عناصر قوة من فرنسا وألمانيا والامبراطورية النمسوية ـ الهنغارية وروسيا ، احكمت توازن بعضها البعض ـ وعلى الطرف منه انكلترا تدرك بالغريزة مصلحتها في استمرار هذا التوازن بين اطرافه ، أبدا مستعدة لتحوم حول أطراف القارة بعيون يقظة وترعى التوازن كما يرعى المرء بحديقة داره ، وتبدي في الوقت ذاته عنايتها ، شأنها دائما ، في الابقاء على مالها من التفوق البحري وصون امبراطوريتها عبر البحار . وفي هذا النظام المعقد كان يقبع مسترا سلام اوروبا ومعه أمن الولايات المتحدة ايضا ، فكان لابد من ان نتأثر بكل ما يصيب هذا النظام . ولقد وجدنا أموراً كثيرة تفعل فعلها طوال اواخر القرن التاسع عشر وتفرض اثرها المؤكد علينا ، ومن ذلك ، في المقام الأول ، انتقال الثقل تدريجيا من الامبراطورية النمسوية الهنغارية

الى المانيا . وكان انتقال مركز الثقل هذا على اهمية خاصة ، ذلك ان الامبراطورية النمسوية الهنغارية ماكانت لتمتلك كبير الفرصة لتغدو مضارعة لانكلترا في قوتها البحرية او منافسا لها في الأسواق التجارية ، بينما كان لالمانيا قطعا نصيب من هذه الفرصة ومثله من الحماقة يدفع بها لاستغلال تلك الفرصة بما ملكت ، وبهوس المأفون بما أثار لدى انكلترا الشعور بالتوجس لما ينذر به الأمر من خطر على أمنها .

والحق ان هذا الرسم لم ينجل امامنا بفضل مرور الزمن ، بل ان تفاصيله كانت جلية واضحة حتى في ذلك العهد . ففي شتاء ١٩١٣ نشرت مجلة انكليزية مقالا مر مرور الكرام (لانه لم يجد مجلة تقبل بنشره في امريكا) ، كتبه دبلوماسي امريكي من ابناء ذاك الزمن هو السيد لويس اينيشتاين)[٧] . ولقد لفت السيد اينشتاين الانتباه في مقالته الى العاصفة التي كانت تتجمع سحبها فوق اوروبا ، والى عمق العداء المحتدم بين انكلترا والمانيا ، والى احتمال اندلاع حرب تطلق شرارتها حادثة صغيرة والأثر الذي يمكن ان تحدثه في التوازن الأوروبي واستقرار اوروبا . واذ كان ذلك شأنه مضى الكاتب الى استقصاء ماقد تنطوي عليه مثل هذه الحرب بين الدول الأوروبية من المغزى لأمن الولايات المتحدة . وماكان الكاتب ليشك قط باننا لابد متدخلون لانقاذ بريطانيا اذا ما لاح لنا خطر ينذر بدمارها وثبت . على انه حذر من الافتراض باننا سنكون في مأمن من الأثر الذي يحدثه اختلال ميزان القوى وميلان احدى كفتيه الى أي من الاتجاهين .

«انه أمر يفوت العديد من الأمريكيين ادراكه ، وهو ان توازن القوى الاوروبية ضرورة سياسية تسمح في حد ذاتها باستمرار نمو اقتصادي في الجانب الغربي من الكرة الأرضية دونما عائق تفرضه اعباء التسلح الضافي .

ولسوف يكون في زوال دولة من دول اوروبا او خبوها كارثة تزيد او تنقص (حسب الدولة وموقعها من ميزان القوى) . .

وانه ليس للولايات المتحدة ان تجعل من الأمر شأنا لها حتى وان دحرت انكلترا طالما ظل ميزان القوى بالجملة قائما . اما اذا جاء الأمر بنتائج خطيرة من شأنها ان تغير ما عرفناه منذ قرون من بنية اوروبا السياسية ، فلسوف تدفع امريكا ثمنا باهظا ان هي ظلت غير مبالية بما :.

...سوف تدفع ثمنا باهظا لمايكلفه العمل السياسي اذا هي قصرّت عن تبني مصالح الأمم المحطمة كما لو كانت تلك المصالح مصالحها هي ذاتها» .

واذن ، فلقد كان بوسعكم ، على ما يلوح لي ، اختطاط هذا الخط ـ الذي وجد في مالحق من الأحداث بعدئذ ابلغ مايكون المبرر ـ نقطة انطلاق ، لنقل ، بدءاً من العام ١٩١٣ . ولسوف يكون بوسعكم الانطلاق من ثم من الاقرار بوجود أمور كانت تعتمل في اوروبا ، وبوجود خطر يهدد مصالحنا ذاتها ، ولاتخذتم لحظتئذ ماكان من شأنه ان يوفر لهذا البلد ضربا من الأمن الذي توفره المؤسسة المسلحة ، ليكون لكلمتنا بعض الوزن وجديرة بان تسمع في مجالس القوى الكبرى . ولقد كان بوسعكم يوم اندلعت الحرب ان تعرضوا عن الاصغاء الى سخيف الحديث والاطروحات الوجلة بما تتوسل به من ذريعة الحياد ، لتستخدموا ما لدينا من نفوذ في انهاء هذه الحرب التي ماكان لأحد ان يأمل بكسبها ، في اقرب وقت متاح . ولا ريب في انه لو كان مثل هذا الاحتمال قائما فان ذلك كان في الشهور الأولى من تلك الحرب ، وكان لابد لنا من ان نكون مسلحين حتى يمكننا استغلال الفرصة . اما اذا لم يقدر لكم النجاح فانه كان بوسعكم المضي في الحرب تعملون ما وسعكم النفوذ عمله في تخفيف الغلواء ، متفادين الاحتكاك بالاطراف المتحاربة حول القضايا الثانوية محتفظين بقواكم لأمور ذات شأن . ثم اذا شئتم اخيرا التدخل لانقاذ البريطانيين من هزيمة ماحقة (وهو امر اجدني مستعدا كل الاستعداد للتسليم به سببا صالحا يبرر التدخل) فانه كان

بوسعكم يومئذ ان تمضوا الى ما كنتم قد حزمتم امركم عليه جهارا وتفرضوا وقف الحرب باسرع مايمكن ان يكون عليه الأمر ، وكان يجدر بكم ان تترفعوا عن اطلاق الشعارات الاخلاقية الطنانة ، وان تعرضوا عن تصوير جهدكم بصورة الحملة الدينية المقدسة ، وكان الأحرى بكم ان تدعوا قنوات المفاوضات مفتوحة امام العدو ، كما كان حريا بكم ان تنأوا عن تدمير امبراطوريته والاطاحة بنظامه السياسي ، ان تتفادوا الالتزام بما قصد حلفاؤكم من اهداف متطرفة في تلك الحرب ، فحافظتم على ما ينبغي ان يكون لكم من حرية العمل ، وتوسلتم بالمرونة في استغلال قدرتكم على المساومة . ونصب اعينكم ان تزجوا كل وزن هذه القدرة في اللحظات الحاسمة حتى يكون لكم ان تضعوا خاتمة لذاك القتال باقل تكلفة من استقرار القارة .

ولقد كان بوسعكم ، على ما اقول ، ان تجترحوا كل تلك الأمور كما يزين لي الفكر . ولو سألتموني هل كنت تستطيع ان تضمن لنا ان هذا الخط كان سيأتي حتماً بنتائج افضل ويفضي الى مستقبل اكثر اشراقاً ؟ لأجبتكم،طبعاً ، بالنفي . كل ما أستطيع قوله هو اني لست ارى كيف يمكن لهذا النهج ان يأتي بامر أسوأ مما وقع . كذلك بوسعي القول ان هذا النهج الذي عرضت اقرب في اطاره الفكري وتصوراته الى حقائق العالم الذي نعيش ، وان نهجا يستلهم الواقعية لقمين بان يكون انجع ، على المدى البعيد ـ حسب قانون الاحتمالات ـ من نهج يجافي الواقعية .

ولكني اجد ثمة اعتراضا كبيراً ، بل قل استنكاراً لما قلت ، يطرق سمعي ، ولا محيص لي عن مخاطبته قبل ان اختتم حديثي . سيقول لي القوم «انك تعلم ان ماقلت مستحيل كل الاستحالة من وجهة الرأي العام ، وسيقولون ان الناس عموماً ماكانوا يدركون ان لما كان يحدث في اوروبا في ١٩١٣ اثرا على مصالحنا ، وانه ماكان ليخطر لهم ببال ان ينفقوا الأموال الطائلة في التسلح في زمن السلم ، وانهم ماكانوا

ليحملوا على الحرب حرصا على استمرار ميزان القوى في بقعة أخرى ، وأنهم ماكانوا ليحملوا على الحرب إلا بعد استفزاز واضح لا ريب فيه ، وانهم ماكانوا ليحملوا على غفران هذا الاستفزاز حتى ينأوا عن الدفع بمثل هذه الحرب حتى تبلغ نهايتها . ثم يقول القوم انك لتعلم أن الناس «... ليرتاحوا إلا إذا أمكن لهم اكساء مجهودهم العسكري بلغة المثالية ، وأقنعوا أنفسهم بأن أمرا خطيرا مثل قتال الأمريكيين على أرض أجنبية ، لابد وأن يقتضي في النهاية انقلاب أسس الحياة عند الشعوب وتسوية الامر تسوية نهائية .

ويقول هؤلاء القوم «انك تزعم لنفسك الواقعية ، ومع ذلك فان ما حدثتنا به لا يقارب حتى عالم الممكن العملي ، من منظور الحقائق المحلية في بلدنا» .

اني لست أحمل اعتراضا على هذه الحجة ، بل اني لأسلم بها . بيد أن الرأي يزين لي أنه كان يمكن لقادتنا أن يبذلوا بين الحين والآخر اكثر مما بذلوا في تثقيف أنفسهم ، وأن يجدّوا في تنوير القوم بحقيقة الأمور ، وفي ظني انهم لو فعلوا فلربما وجدوا الجميع يتفهمون المقال وحمدوا لأصحابه فضلهم . ولكن لنضرب الآن صفحا عن كل هذا ، ونجمل القول ان تلك حجة كانت في أساسها سليمة . وبعد فمازال لي كلمة أقولها في هذا الأمر .

انني لم أقصد هنا الحديث عن منهج وودرو ويلسون ، أو العقيد هاوس ، أو روبرت لانسينغ (Robert Lansing) . انني أتحدث عن مسلك الولايات المتحدة الأمريكية . والتاريخ لا يغفر لنا أخطاءنا القومية على أساس من تبريرنا لها بظروفنا السياسية الداخلية . فإذا قلتم أنه ماكان ليمكن تفادي أخطاء الماضي ، وعزوتم الأمر الى نوازع القوم عندنا وعادات التفكير لديهم ، فكأني بكم تقولون ان الديمقراطية ، على نحو ما يعرفها هذا البلد ، كانت العقبة التي حالت دوننا وانجاح القصد الأفضل . فإذا كان هذا هو الأمر حقاً ، فيجدر بنا عندئذ الانتباه الى ماهو

عليه من الخطورة ونرصد له العلاج الشافي . ذلك ان أمة تلتمس لأخطائها المعاذير بقداسة العادات التي تأخذ بها انما تتوسل أيضا بالمعاذير وهي تنزلق الى هاوية كارثة لا نجاة منها . ولقد سبق لي القول في المحاضرة الأولى ان هامش الخطأ قد ضاق أشد الضيق في السنوات الخمسين الأخيرة . فإذا كان شأن ديمقراطيتنا في الماضي قاصرا ، فلنقر بالأمر . ومن يعتقد بأن المستقبل سيكون أيسر حالاً مجنون بلا ريب . حسبكم أن تأخذوا في الحسبان ان الديمقراطية هي ، على ما أتمنى وأضرع ، النظام الذي سنستمر في انتهاج سياستنا الخارجية على أساسه .

هوامش

الحرب العالمية الاولى

(١) Winston Churchill, The World Crisis, 1915 (New York, 1929), pp. 1-2.

(٢) Eric Maria Remarque, All O Quiet On The Westren Front, (london, Boston, 1929) p. 290

(٣) خطاب امام المؤتمر السنوي الأول لجمعية فرض السلام ، ٢٧ أيار/مايو ١٩١٦

(٤) خطاب على السفينة «جورج واشنطن» ، ٤ تموز/ يوليو ١٩١٩

(٥) رسالة الى مجلس الشيوخ ، ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

(٦) هذا غريب على ويلسون ، على الأقل في بداية ١٩١٧ . فقد كان يشغل في فكره بمجموعة من الأفكار فيدور حول احراز السلام بلا غالب او مغلوب ، وحول نظام دولي في المستقبل يقوم على نبذ توازن القوى تماماً .

(٧) The National Review LX (January, 1913), 736-50(V)

الفصل الخامس

الحرب العالمية الثانية

يقول أستاذ التاريخ بجامعة كمبريدج هربرت بترفيلد (Herbert Butterfild) في احدى مقالاته الحديثة ما نصه «ان هناك وراء الصراعات البشرية الكبرى مأزقا انسانياً رهيباً يقع في القلب من الرواية . . وآية ذلك أنكم تجدون معاصري الحدث اما يقصرون عن تبين المأزق (الذي أدى الى الصراع) واما يعرضون عن الاقرار بجديته حتى اننا لا ندرك أمره إلا بعد ان يطوى ويأتينا خبره بالدرس والتحليل . وهذا يتم فقط من خلال تقدم علم التاريخ في موضوع محدد يجعل الرجال على بينة من وجود عقدة حقيقية تتجاوز مقدرة المرء على حلها(1)» .

واحسب ان هذا القول يصدق على الحرب العالمية الثانية اكثر مما يصدق على أي صراع خطير آخر . ومع ذلك تظل الحقيقة قائمة وهي انها كانت حرباً لم يحسن استيعابها اولئك الذين خاضوا غمارها على الطرف الديمقراطي وخاصة نحن ، واني لعلى يقين من ان هذا الجهل بما كان ينطوي عليه النزاع يرجع في جله إلى هذه الحيرة الهائلة . وهذا القلق

الخطير اللذين نخبرهما اليوم في ما نبذله من المحاولات في ملاءمة انفسنا ووضع هو مما خلفته تلك الحرب .

ويلوح لي ان افضل ما بلغنا من أمر تلك الحرب هو سوء التقدير الذي اعتورها حتى قبل ان تندلع شرارتها وغيب عن الأذهان استحالة الفوز فيها كما ينبغي ان يكون الفوز في الحرب .

دعوني اشرح لكم علة الأمر . قبل ان تبدأ الحرب رأينا القسم الأكبر من القوة العسكرية من برية وجوية في العالم تتجمع لدى ثلاث وحدات سياسية ، هي ألمانيا النازية وروسيا السوفيتية واليابان الامبراطورية . وكانت الوحدات السياسية هذه تنطوي على عداء وتتربص الدوائر بالديمقراطيات الغربية . ولو قدر لتلك القوى الثلاث أن تتضافر جهودها وتتحالف في عمل عسكري ، في الظروف التي سادت في أواخر الثلاثينات ، لما كان ثمة أمل في ان تتمكن الأمم الغربية الأخرى من دحرها على اليابسة ، في أوروبا وآسيا ، بما كانت تملك أو حتى ما يتوقع لها الحصول عليه من السلاح . خلاصة القول ان الديمقراطية الغربية غدت متخلفة من الناحية العسكرية في أوروبا كما في آسيا ، وبات ميزان القوى العسكري ضدها بأجلى مايكون عليه الأمر .

ولست أزعم أن قادة الدول الأوروبية كانوا على بينة من هذا أو أنه كان . . بالأمر الذي يسهل استجلاؤه . على أني أحسب ان هذا كان واقعا . واحسب ان هذا الواقع كان لابد فارضا نفسه ليحد من فرص الغرب اذا ما وقعت الحرب . وكانت اليابان وحدها بين الدول الشمولية الثلاث التي يحتمل للديمقراطية دحرها دون ان يستدعي الأمر معونة من الدولتين الشموليتين الاخرين . اما في حالة المانيا وروسيا ، فان الأمر أشق وأمضى . فلو اجتمعتا وتحالفتا معاً لما كان ثمة فرصة لدحرهما ، أما فرادى ، فانه كان يمكن دحر احدى الدولتين انما اذا امكن للديمقراطيات ان تجتذب الأخرى للتواطؤ معها في هذا الأمر .

ولكن مثل هذا التواطؤ ، لو قدر له ان يمضي حتى لحظة النصر

الكامل ، كان يعني ازدياد قوة الدولة المتواطئة ثم ظهورها المحتم في نهاية المطاف شريكا جشعا يفرض نفسه على طاولة السلام . وليت الأمر كان يقتصر عند هذا . . ذلك ان حربا تشارك فيها احدى هاتين القوتين الى جانب الديمقراطيات ماكان لها ان تمضي حتى نهايتها الموفقة إلا بأن تمكن الدولة الشمولية المتعاونة من احتلال اجزاء واسعة من شرق أوروبا ، بفعل اتساع العمليات العسكرية وحسب .

واذن ، تشهد الأحوال في ١٩٣٩ على ضعف الديمقراطيات الغربية عسكريا بما لا يتوقع لها ان تفلت من دفع الثمن . واذن فما كان لها ان تسلك الخيارات التي تتيحها القوة . وكان الظرف يرجح ضدها حتى ليكاد المرء يعجز يومذاك عن ان يتبين في الأفق ما يعد بنصر مؤزر تام للديمقراطية .

ان للمرء ان يتساءل الآن ، بعد ان انقضت تلك الحرب وبات له ان يستعيد أمرها ، ما إذا كان قادة الدول الغربية أكثر حكمة ، والحال هذه ، لو أنهم اختطوا سياستهم في السنوات السابقة ، قبل اندلاع شرارة الحرب ، على اساس ايقاع الدول الشمولية بعضها ببعض حتى تستنزف قواها ، فيبقى أمن الديمقراطيات الغربية بلا ثلم . ان هذا عين الادعاء الذي ذهبت اليه الدعاية السوفيتية من اتهام زعماء الدول الغربية بالعمل (على تأليب المانيا ضد الاتحاد السوفيتي) في الثلاثينات[1]،ولا إنكار في انه كان يشوب بعض تصرفات اولئك القادة يومذاك الشيء الكثير من الالتباس والسوء بما يبرر هذا الادعاء . والحال انه كان مدعاة للزهو لو ان سياستنا كانت تتسم بهذا النشاط والحذق في تلك السنوات التعسة في اواخر الثلاثينات ، أو كان لنا ان نعتقد بان تلك السياسة كانت تقدر على النهوض بمثل هذه المشاريع الميكيافيلية الطموحة . على انني لم اعثر على دليل يفيد بانه كان هناك يومذاك قطاع يعتد به من اصحاب الرأي ينشدون الحرب حقاً ، وان بين المانيا وروسيا . فلقد كان جلياً للعيان ان حربا تقوم بين النازيين والشيوعيين الروس لابد وان تدور رحاها فوق اشلاء الدول

الصغيرة في أوروبا الشرقية . ثم انه ماكان لأحد ان يتمنى حقاً زوال استقلال تلك الدول الصغرى الأوروبية ، بصرف النظر عن مأساة ميونيخ[٢].وحسبنا اننا كنا قد رأينا في ١٩٣٩ الفرنسيين والبريطانيين يزجون بأنفسهم في الحرب في نهاية المطاف بدافع من مسألة استقلال بولونيا .

والحق ان الزعماء الديمقراطيين ماكانوا ليروا ثمة فائدة في انتهاج سياسة تقصد تأليب الدول الشمولية على بعضها ، ولا كانت نفوسهم لتأنس اليها . وللذين يحملون للديمقراطية الاماني الطيبة ان يروا في هذه الحقيقة مصدراً للارتياح أو اليأس ، كل حسب منظوره الى الأمر . وبعد ، فاذا نشبت الحرب وأطبقت على اوروبا في الصيف من العام ١٩٣٩ غدا المأزق امام زعماء الدول الغربية ، على نحو ما نراه الآن ونحن نسترجع الذكرى ، جلياً واضحاً وواقعاً لا مهرب منه . فلا أمل في الانتصار على المانيا بلا عون من روسيا . ولكن مثل هذا العون ، ان تحقق ، كان ينطوي على ثمن باهظ لابد للديمقراطيات الغربية من تسديده من نتائج الحرب العسكرية ومما يثار بعدها على طاولة السلام . ذلك ان نتائجها كانت بعبارة أخرى ، مرهونة سلفاً . ولقد كان من الممكن التسليم بتلك النتائج لو اقتصر الأمر على المانيا وحدها ، ولكن الأمر كان ينطوي كذلك على محظور سياسي كبير . وماكان هذا ، بالمناسبة ، ليتصل بالتعاون مع روسيا السوفيتية وحسب ، وإنما يتعداه ليرسم نمطا من السلوك على نحو ما أتت به التسويات التي قدر للديمقراطيات ان تعقدها في حينه مع حكومة فيشي واسبانيا تحت حكم فرانكو وغيرهما . فكان ذلك بعضاً من الثمن الذي ترتب على الغرب تسديده ، بسبب من ضعفه العسكري ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها .

ان ملاحظة هذه الأمور لمن أهمية بمكان . ذلك اننا اذ نرى الى المشكلة التي اعترضت القوى الغربية في هذا الضوء ، آخذين بعين الاعتبار الواقع الكئيب الذي لف العمل العسكري الذي شرعوا فيه عام

١٩٣٩ ، يخطرنا التساؤل ما إذا كانت تلك الأخطاء الفادحة التي اقدم عليها زعماء الدول الغربية بما يتصل وتلك الحرب محصورة بفترة الحرب وحدها ، اقصد ما إذا لم تكن هناك اخطاء سابقة لها ، أو لنقل ظروفاً أسبق عهداً سمحت بنشوء وضع مناقض أشد التناقض للمصالح الغربية . ان هذه طبعا مسألة تتصل بالأصول البعيدة للحرب ، وفي ظني اننا لا نملك الا التصدي لها . ذلك أن الأمر يحمل لنا معه خيار الامتناع عن خوض غمار تلك الحرب غير الملائمة . ولكن اذا حل ايلول/ سبتمبر ١٩٣٩ وجدنا الوقت قد فات للأخذ بذاك الرأي . فيومذاك لم يعد ثمة خيار امام الفرنسيين والبريطانيين باكثر مما كان لنا في المحيط الهادىء بعد (اغارة اليابانيين على) بيرل هاربور . ولكن أما كان ثمة فرصة للأخذ بهذا الخيار قبل فوات الأوان ؟

انه ليس من اليسير على المرء أن يتبين العمل الذي كان يمكنُ لزعماء الدول الغربية به تفادي الحرب . بيد أنه مما يثير الحفيظة ان ترى علماء رصينين ، شأن المؤرخ الفرنسي بانفيل ، يرسمون لنا منذ ١٩٢٠مسرى منطق غريب ينتظم الوضع الذي نشأ عن الحرب العالمية الأولى ، ويتنبأون بدقة ، على أساس هذا المنطق ، بالمجرى العام الذي ستجرى عليه الأحداث بما في ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية . ومصدر الضيق في هذا انه يحملكم على التساؤل ما إذا لم تكن بذور الحرب العالمية الثانية كامنة في ثنايا الخاتمة التي انتهت اليها سابقتها الحرب العالمية الأولى ، في ان بريطانيا وفرنسا نالهما من الأذى والضعف في تلك الحرب اكثر مما قدرتا ، وفي ضياع الامبراطورية النمسوية ـ الهنغارية وروسيا من اجل استمرار الاستقرار الأوروبي ، الامبراطورية النمسوية ـ الهنغارية لأنها محقت وزالت من الوجود تماماً وروسيا لأنه استولى على طاقاتها وقدراتها قوم يعادون الرأسمالية الديمقراطية أشد العداء ، وفي ان الالمان ظلوا الشعب العريق الموحد الوحيد في وسط اوروبا رغم ماباتوا عليه من الاحباط

وغدوا من الاقلاق وما اصابهم من وصمة الهزيمة ، واعتراهم من القلق وهم يرون مؤسساتهم تنهار .

ان المرء اذ يطالع هذه الأمور ليسهل عليه ان يخلص فيقول ان الحرب العالمية الثانية انما كانت نتيجة محتمة للحرب العالمية الأولى. ولم يكن ثمة سبيل الى تفاديها. ثم تعودون القهقرى وتشرعون في استقصاء جذور الحرب العالمية الأولى بحثا عن حقيقة أصول الاضطراب في زماننا . واذا كان هذا شأنكم فلن يستغرق الأمر كبير عناء لتبرؤوا زعماء الغرب في العشرينات والثلاثينات من كل مسؤولية عن اندلاع الحرب العالمية الثانية فتجدوا فيهم ابطالا مسيرين في مأساة لا يملكون فيها أمرا .

في هذا طبعا تطرف . حقا ان الساسة على العموم يرثون عن اسلافهم ارثا من مشكلات ومعضلات لا يرون لها حلولا تامة كما ينبغي ان تكون الحلول ، ثم انه غالباً ما تكون قدرتهم مغلولة أشد الاغلال فلا يملكون ان يُقَوِّموا في وقت قصير من اوضاع طال بها الأمد ورسخت ، على انه لابد ان كانت قد اتيحت لهم مع طول العهد (وعقدان من الزمن عهد طويل) فرص وخيارات يتولون بها ما فسد من الأمر ، واظن من الانصاف القول ان الحرب العالمية الأولى كانت فاجعة خلفت العالم الغربي في حال أسوأ مما كان عليه قبل اندلاعها وحدّت كثيراً من الخيارات امام الزعماء الغربيين في فترة مابعد الحرب ، بيد انها لم تقض على تلك الخيارات تماما . فقد كان هناك مايزال ما يمكن عمله ، ونحسب انه كان يمكن في ادنى التقدير التوسل بتلك الأعمال الممكنة آنذاك بما كانت تنطوي عليه من امكانات عظيمة لتفادي كارثة أخرى . وإذا شئنا الحديث عن المانيا قلت ان ثمة امرين ينطويان في رأيي على أهمية واضحة، وكان بوسعنا نحن الأمريكيين ، لو كنا أردنا ان نسهم فيهما اسهاماً كبيراً وأول الأمرين انه كان بوسعنا ان نبدي تفهماً اشد حيال الاعتدال في جمهورية فايمار ونبذل في دعمها وتشجيعها . فاذا اخفق هذا الجهد في

منع صعود النازية كان بوسعنا ان نتخذ موقفاً أشد تصلباً واصراراً من تجاوزات هتلر واستفزازاته الأولى .

ولقد كان ان حظي الأخير من هذين الاحتمالين أي، اتخاذ موقف التصلب من هتلـر في ابكر وقت ، بأشد الوقع في العقل الغربي ، ثم غدا هذا الرأي مصدر معظم النقد الذي وجه للسياسة الديمقراطية ، في مابين الحربين . ولا ريب ، فقد كان من شأن سياسة كهذه ان تفرض على النظام النازي التزام الحذر واعتماد التأني في برنامجه الزمني . فمن وجهة النظر هذه ، كان يرجح بالحزم يوم استعداد هتلر احتلال منطقة الراين في ١٩٣٦ ان يأتي بنتائج افضل منه في ميونيخ . بيد انني اتساءل ما إذا كنا ننزع الى المبالغة في اضفاء الأهمية على مسألة وضع حد لهتلر بعد استلامه السلطة عوضاً عن التفكير في منع شخص من هذا المعدن من استلام السلطة في بلد غربي على الاطلاق :ولا مشاحة في انها كانت هزيمة للغرب ان يتمكن هتلر من تدعيم سلطته ويحقق النجاح لمشاريعه خلال الأعوام بين استلامه السلطة في ١٩٣٣ ونشوب الحرب في ١٩٣٩ . ولكن الحق ايضا ان الغرب حاقت به هزيمة افدح يوم وجد الشعب الألماني نفسه في وضع نفسي يسمح له ، دونما كبير مقاومة او ابداء احتجاج ، القبول بهتلر زعيماً وقائداً .

ولقد كان حقا ان من شأن موقف صلب تبديه الديمقراطيات الغربية ان يؤدي الى الاطاحة بهتلر واستبداله بنظام دونه مذمة ، قبل ان تصبح الحرب حتماً . والواقع ان هناك دليلا على ان ثورة كانت ستندلع لو كان للبريطانيين والفرنسيين من بعد النظر ما يجعلهم يتخذون موقف الحزم يوم كانت المفاوضات تجري في ميونيخ . على ان هذا كان دربا يحف به المجهول من جانبيه . فيوم ذاك كان الشعب الألماني سليب سحر النازية الصاعق. واذا كان هناك من يستطيع الإطاحة بهتلر فهم القادة العسكريون . ولكن ليس ثمة يقين ما إذا كان هؤلاء يملكون السيطرة على الوضع ، وازاحة ليس شبح النازية وحسب ، وإنما النزعة العدوانية

الألمانية الشائعة معها كذلك ، ثم تعديل علاقاتهم والغرب . وفي ظني ان نكبة الغرب العظمى لا تكمن في ما حمله هتلر وانما في ضعف المجتمع الألماني الذي جعل انتصاره ممكناً . وهذا ما يحملنا نحن على العودة القهقرى الى مسألة موقف الديمقراطيات الغربية من جمهورية فايمار .

لقد جرت الأمور سريعاً حتى كدنا نضيع مشهد هذه الفترة المثيرة للاهتمام من التاريخ الألماني ، فترة ماقبل ١٩٣٢ بماكانت تحفل به من تألق ثقافي وفكري ، وتعبق بالأمل وقريبة مع ذلك كل القرب من اليأس . فوجدنا في العشرينات برلين ترفل بالحياة اكثر من اية عاصمة اوروبية اخرى ، وتجري فيها احداث وأمور كان للديمقراطيات الغربية منها ان تفيد وتستلهم . وانه لحق ان معاهدة السلام التي عقدناها نحن الأمريكيون وجمهورية فايمار خلت من العقوبات . ومن العسف اتهام الأمريكيين بالفظاظة السياسية في علاقتهم بألمانيا الجديدة. والحق ايضاً اننا اغدقنا عليها الأموال ، وان عن حماقة . بيدان ما اقصده في أمر المانيا لا يقتصر علينا وحدنا ، وإنما يتصل بالديمقراطيات الغربية عموماً ، وهو يتجاوز السياسة والتمويل ، أقصد بذلك الموقف العام من الخوف والارتياب المشوبين بضرب من العجرفة الاجتماعية المنفرة ، حتى رأينا الألماني يحظرعليه حتى في ١٩٢٧ دخول ملاعب الغولف في جنيف ، مقر عصبة الأمم . اننا لم نقترف امراً كان لتؤذى المانيا الفيمارية منه ، بيد اننا بالمقابل اهملنا أمرها الى حد بعيد فتركناها لتتدبر أمورها بنفسها . وتلك سياسة حسنة أحياناً ، لو اتبعت حيال بلد آخر غير المانيا . غير اني اخشى اننا كنا اخطأنا السبيل هذه المرة . تلكم هي على أية حال فرص ضائعة ، وانه لأمر ذو مغزى ان تلك الفرص الضائعة كانت تكمن في مجالات الثقافة والفكر كما في المجال السياسي على السواء .

والآن لنلتفت قليلاً إلى روسيا ، الطرف الشمولي الثاني ، ولنتساءل افلم يكن ثمة ماكان بوسعنا بذله ، قبل ١٩٣٩ ، لنحول دون انضمام ذلك البلد العظيم الى معسكر الخصوم ؟ ان هذا لموضوع شائق وعزيز على

نفسي ، وإني لآسف ان يضيق المجال عن تكريس محاضرة برمتها حتى يستوفي حقه كاملا . والحق ، بعد ، اني أميل الى الرأي باننا لم نكن في هذا البلد لنسلك دائما المسلك الذي أحكم أمره ليقلل من أبعاد الخطر الروسي .

وفي ظني انه كان بوسعنا ان نبذل اكثر مما فعلنا لنكسب احترام الشيوعيين الروس ، ان لم نقل ميلهم الينا ، وكسب احترام أعدائكم ، كما نميل احياناً الى النسيان ـ ليس بالأمر الذي يستهجن . بيد انني لست اجد الا القليل مما كان في مكنتنا الاتيان به لنفيد من الشخصية السياسية للقيادة البلشفية او لنخفف مما نشأت عليه ثم حملته معها الى السلطة من التصورات المسبقة المشحونة بالعنف حيال الديمقراطية الغربية . وهذه أمور ذات جذور نفسية عميقة وتكمن في ماهو ظاهرة روسية حصرا . ولست اعلم ما إذا كانت الديمقراطيات الغربية قد أتت قبل (اندلاع الثورة الاشتراكية في العام ١٩١٧) بأمور استجلبت لها هذا العداء الشديد . بيد انني على ثقة من ان هذا اذ استحكم ماكان ليبدل منه أي أمر يأتي به الغرب مباشرة ، بل كان افضل مايمكن لنا ان نرد به على هذا الموقف هو بان نتخذ على الدوام موقف التحفظ الشديد ونقيم على رباطة الجأش والكبرياء .

اما بما يتصل باليابان ، فقد كان شأننا نحن طبعاً ان نتدبر ما إذا كانت هي الأخرى ستحمل على محاربتنا في أوائل الاربعينات . وانه لبودي ان نتجاوز هذا الموضوع حتى يبقى عرضنا في اطاره فلا ينال منه ذلك الموضوع الضخم والبعيد قليلاً عن أسباب الحرب في أوروبا ، فضلاً عن انه ليس مما تسهل معالجته ببضع كلمات على ان مايقيد أمري ولا يدع ثمة مجالاً لتجاوز هذا الموضوع ان تورطنا وألمانيا واليابان معاً كان عاملاً بالغ الأهمية في مجرى الحرب ونتيجتها .

ان عرض هذه المسألة العرض الوافي ليقتضي عرض العلاقات الأمريكية اليابانية بتسلسلها الكامل طوال نصف قرن قبل اندلاع الحرب

في المحيط الهادىء . وهذا ما لا يتسع له المقام هنا . ثم انه لابد لنا من ان نضيف الى هذا الحقيقة المزعجة وهي ان ليس ثمة من سبيل الى بلوغ اليقين في أمر ذاك الماضي . على انه يبدو جلياً ان مجال الخيار غدا يضيق امام الزعماء الأمريكيين في تفادي الحرب مع اليابان مع انصرام العقود والسنين حتى أزفت ساعة الهجوم على بيرل هاربور ، واني لعلى ثقة من ان مامن أمر أتينا به أو قصرنا عنه في تلك السنوات والشهور الأخيرة قبل الهجوم الياباني كان ليرجىء ، النهاية التي انتهت اليها الحال . واذا كانت هناك من احتمالات لتطور الأمور افضل مما آلت اليه ، فانها كانت قطعاً وافرةفي الماضي البعيد، يوم كان حظنامن الوقت أوفر ومجالنافي المناورة الدبلوماسية افسح . ويخامرني شعور اننا لو كنا قد اختطنا سياسة واقعية ومرسومة بأناة لتفادي خوضنا حرباً واليابان وليس بها هذا القدر من شوائب الدوافع الأخرى لكان ذلك قميناً بان يتيح لنا نهجاً من العمل يختلف اختلافاً بيناً عن ذلك الذي انتهجناه،ولأدى هذا النهج على ما أظن الى نتائج مغايرة لتلك التي انتهى اليها الحال .

ولكن حسبنا ان نقول في أمر اليابان انه لو كانت هناك ، كما كان الأمر على المسرح الأوروبي ، وسائل تكفل تفادي الحرب تماماً ، فانها كانت على الأرجح طرقاً تمت الى ماض أبعد ، إلى فترة لم يكن الناس يفكرون فيها بالحرب اطلاقاً ولم يكن ليخامرهم ان ماكانوا يأتون به من الأعمال أو يقصرون دونه كان ينسج لهم هذا المأزق الهائل الذي انتصب أمامهم فيما بعد .

وعود على بدء ، الى تلك الحقيقة الأساس التي أبانت لنا انه اذ بلغت الديمقراطيات الغربية العام ١٩٣٩ كانت الأمور لا تبشر بأي فأل حسن . وآية ذلك ان الوضع الذي بنشوئه ماكانليجديمعه أي علاج كامل وسواء ادركت الديمقراطيات الغربية أم لم تدرك ، فان افضل ماكانت لتأمل به هو ان تكون حربها فعلاً حرباً دفاعية بالمعنى العميق للكلمة ، حرباً تكفل لها البقاء ولكن دونما أمل بان تحسن من استقرار

العالم الذي تعيش بين ظهرانيه او تقدم من أمر اهداف الديمقراطية الأكثر ايجابية والبناءة . فاذا اخذ المرء بما تقدم بعين الاعتبار وجد ماكان قد اتخذ خلال سنوات الحرب من القرارات الخطيرة تبدو في جل الوقت اكثر رصانة مما نخال .

كان اول تلك القرارات الخطيرة الجديرة بالتنويه ، على مايبدو لي ، قرارنا نحن اذا كان لنا ان نصفه بالقرار بالا ندخل الحرب الأوروبية حتى تعلن المانيا الحرب علينا . وهذا قريب طبعاً بمسلكنا في الحرب العالمية الأولى ، يوم اعرضنا عن دخولها حتى حملنا على ذلك عمل صريح من المانيا ، اقصد اعلانها شن حرب بالغواصات غير مقيدة . وما يلوح لي انه مثير للاهتمام في مسلكنا في كل من الحالتين هاتين هو ذلك الانقلاب الواضح في موقفنا العاطفي من الصراع ذاته لحظة ان دخلنا حمأته بالصورة الرسمية التي كان عليها . فمن الناحية النظرية اذا كانت القضايا التي ينطوي عليها الصراع الأوروبي حقاً على ذلك القدر من الحيوية بالنسبة لمصالحنا الذي حملنا انفسنا على الاعتقاد به في الأعوام مابين ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ ، فلا ريب بانها ماكانت لتقل أهميته في مابين ١٩٣٩ و ١٩٤١ . ففي الواقع كانت دعوى البريطانيين والفرنسيين ، في تلك المرحلة المبكرة ، قبل الهجوم الألماني على روسيا ، جديرة فعلا بان توصف بقضية الحرية والديمقراطية لخلو الطرف الغربي يومذاك من أي غرض آخر غير دعواه هذه ، ثم إذا اكتشفنا لاحقاً أن مصلحتنا الحيوية في قضية مناهضة ألمانيا تقتضي منا بذل تضحيات عسكرية أكبر ، ان ذلك في وقت باتت فيه القضية أمراً يكتنفه الالتباس ، بعد مشاركة الاتحاد السوفيتي في الحرب إلى جانب الديمقراطيات فجعلها تبدو كعمل دفاعي ليس إلا .

وإني لأذكر هذا لأنه ، مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيد عملية صياغة الرأي في البلد الديمقراطي ، يبدو وكأن الحماس الذي ننزع نحن الأمريكيين إلى حمله إلى موضوع الحرب لا يصدر عن الفهم الموضوعي

لقضاياها الأوسع والأعم بقدر ما مصـدره الامتعاض الشديد من أن أمة أخرى استفزتنا إلى الحد الذي لم يكن لنا فيه من خيار سوى تنكب السلاح . وان هذا ليضفي على المجهود الحربي الذي تأتي به الدولة الديمقراطية مسحة العمل الانتقامي اكثر من طابع العمل العقلاني المدبر ذي الأفق المرسوم . واني إذ أذكر هذه الملاحظة فلأنها تفسر ما نواجهه من الصعوبة في استخدام القوة والتوسل بها في تحقيق أهداف عقلانية ومحددة عوضاً عن أغراض يزينها الانفعال ويصعب أن نعقلها بحد من العقلانية .

ما ان دخلنا الحرب الأوروبية ، وعلى ما خبرت القوى الأوروبية من العقبات العسكرية الكأداء في ذلك المسرح يومذاك ، حتى وجدنا القرارات تتخذ طوال الأعوام التالية من قبل رجال متعبين منهكين يعملون في دوامة سلسلة الضغوط الهائلة من عسكرية وسواها مما يصعب علينا اليوم تذكره أو حتى تخيله . فأجدني انزع الى الاعتقاد بأن في التفسيرات اللاحقة التي ترجع مصاعبنا الراهنة الى قرارات معينة اتخذت خلال سنوات الحرب قدراً من العسف ينزل بالرجال المعنيين وبقضية فهم التاريخ . ان أشد الدعاوى التي تجعل من أخطاء زمن الحرب سبباً أصيلاً لما تلاها تتصل بصورة رئيسة بتعاملنا والاتحاد السوفيتي ، وبخاصة المؤتمرات التي عقدت خلال الحرب في موسكو وطهران ويالطا . ولعلكم تسمحون لي بالقول، باعتباري رجلاً لم يكن ليستريح بأي قدر يومذاك الى تلك المؤتمرات التي كانت تدور ، وكان يستبد به القلق أشد القلق من أن تؤدي إلى زيف الأمل . ان البعض في هذه الأيام غدا يضفي عليها قدراً من الأهمية البالغة هي في الواقع دونه . فلئن كان من غير الصواب القول ان الديمقراطيات الغربية لم تصب كثيراً من هذه المحادثات والروس فانه من الخطأ الرأي أيضاً انها بددت الكثيرفيها، فلم يكن من أمر تلك المؤتمرات انها سمحت بتأسيس القوة العسكرية السوفيتية في أوروبا الشرقية ودخول القوات السوفيتية منشوريا ، بل ان هذا وذاك كانا نتيجة

للعمليات العسكرية التي جرت في المراحل النهائية من الحرب . والحق انه ماكان بوسع الديمقراطيات الغربية ان تحول دون دخول الروس تلك المناطق ، إلا اللهم إذا كانت هي السباقة اليها ، وهذا مالم يكن في طاقتها . اما القول انه ماكانت القوات السوفيتية لتدخل منشوريا لولا تفاهم كان بين روزفلت وستالين في يالطا حول هذا الأمر فهراء . ذلك انه ماكان من شيء ليحول دون الروس ومشاركتهم في المراحل الأخيرة من الحرب في المحيط الهندي حتى يفيدوا من الفرصة في تحقيق أهداف كانوا يسعون إليها طوال نصف قرن .

وانه لما يجانب الصواب تصوير اتفاقية يالطا على أنها خيانة مدبرة للصين الوطنية . والحق ان الاتفاقية اقتضت تزكية أمور معينة لدى الحكومة الصينية ماكان قادتها لينفرون منها يومذاك . وجدير بالتنويه ان اولئك القادة كانوا قد سعوا إلينا ، قبل مؤتمرَ يالطا بردح طويل ، طالبين مساعدتهم في ترتيب أمورهم والحكومة السوفيتية ، ثم وجدناهم بعدئذ يعربون عن ارتياحهم الى مابذلنا من المساعي . فإذا جاءت المفاوضات فيما بينهم والروس لاحقاً رأينا الصينيين يسلكون مسلك الاستقلال في ماغدا في حقيقة الأمر اتفاقيات تحكم مستقبل منشوريا ، ومضوا في بعض ما قدموا للاتحاد السوفيتي من التنازلات حدا يتجاوز أي اتفاق كان قد تم في يالطا ثم جاؤوا بعدئذ يزكون إلينا تلك التنازلات . هذا ماكان من شأنهم بالرغم من تحذيرنا بأنهم إنما يتحملون المسؤولية في ما قدموا من التنازلات ولا ضلع لنا فيها .

ان أسوأ كلمة حق يمكن أن تقال في أمر تلك المؤتمرات التي عقدت في زمن الحرب ، ومن وجهة النظر العملية ، هي أنها كانت على قدر من العقم ، كذلك يمكن القول انها اثارت في هذا البلد وسواه آمالاً مضللة . بيد أنه يجدر بنا أيضاً أن نتذكر انه كان لتلك المؤتمرات فائدتها إذ كانت برهاناً عملياً على استعدادنا ورغبتنا بقيام علاقات أفضل مما كان بيننا ونظام الحكم السوفيتي ، كما كانت برهاناً على ما اعترض جهودنا تلك من

الصعوبات . وان لفي هذا ، شأن كل دليل على فضيلة الصبر وطيب النية ، أهمية للتاريخ فلو أننا لم نخض في تلك المؤتمرات لسمعنا اليوم أصوات التقريع ذاتها تصرخ «انكم تزعمون ان التعاون مع روسيا غير متاح . فكيف لكم ان تعلموا ذلك ، وانتم لم تتصدوا حتى لمجرد المحاولة» ؟

هناك بعد انتقاد اكثر أهمية يوجه إلى سياستنا زمن الحرب حيال روسيا ، وان غدا المرء لا يسمع ذلك الانتقاد كثيرا ، وهو انتقاد يتعلق بمواصلة العمل بمبدأ الاعارة والتأجير في المرحلة الأخيرة من الحرب وخاصة في الفترة التي تلت منتصف صيف ١٩٤٢ . ولعلكم تذكرون أن الأراضي الروسية قد تحررت وقتذاك من احتلال العدو ، ثم ان وضعنا تحسن في الأخذ والرد مع الروس بعدما وفقنا في فتح الجبهة الثانية ، وانه كان لابد لكل ما تأتي به القوات السوفيتية بعدئذ من أن يخلف آثاراً سياسية ذات شأن بالنسبة للشعوب الأوروبية ، سوى الألمان ـ اثاراً تتجاوز بعيداً مجرد هزيمة ألمانيا . وأحسب انه من وجيه القول انه ماكان ليمكننا أن نشيح النظر عن هذه التطورات السياسية الناشئة فنستمر في مشروعنا من اغداق المعونة بلا حساب ، أو قل تمييز ، على الاتحاد السوفيتي في وقت كانت تتزاحم فيه الأسباب لدينا تحفزنا على الشك في امكانية موافقة الأمريكيين ودعمهم لأهدافه في شرقي اوروبا سوى هزيمة المانيا .

ولكن لابد لنا عند معالجة هذه الأمور من الأخذ بعين الاعتبار الحاح الضرورة العسكرية المتزايدة التي كانت ما فتئت تضغط على زعمائنا ثم قناعتهم بلا خيار أمامهم إذا كان ثمة أمل بقيام سلام دائم ، سوى المقامرة لكسب الاحتمال بزوال الشكوك والريبة من عقول السوفييت وكسب تعاونهم بعد انتهاء الحرب . والحق ان الكثيرين منا ممن خبروا الشؤون السوفيتية كانوا يضيقون ذرعاً بهذا المنحى من التفكير ادراكاً منا لمبلغ ضآلة حظه من النجاح ، ولم نكن لنرى ثمة سبباً يحدو بالعالم الغربي الذي ظل على تمالك الجأش ورحابة الصدر وبه قدر من الاستعداد

العسكري الى رفض العيش الى مالانهاية في ذات العالم القديم الى جانب قوة الكرملين دون ان نضطر الى التطرف بين المباسطة السياسية أو الحرب . وإني لأرى ، في ضوء الأحداث اللاحقة ، ان نظرتنا كانت تفتقر هي الأخرى الى ما ينبغي ان تكون عليه النظرة من الشمول . فلئن كنا على صواب في تقدير طبيعة السلطة السوفيتية فاننا كنا مخطئين في تقدير قدرة الديمقراطية الأمريكية في تلك المرحلة من تاريخها على احتمال وضع من عدم الاستقرار والضيق والخطر العسكري طويلا . ولعل هاري هوبكنز وفرانكلين د . روزفلت كان لديهما من الأسباب ماحملنا يومذاك على الاعتقاد بان المستقبل كفيل باحتمال تغيير نهج الحكم السوفيتي . فإذا كان الحال كذلك ، فانه اذن ليس الا مؤشراً واحداً على أن المأزق كان من القسوة مالم يكن ليخطر ببال أي منا ، وعلى ان ازمة العصر على قدر من العمق بحيث لا يعدو حتى ما أتت به الحرب العالمية الثانية من تقطيع الأوصال عن ان يكون عرضاً بسيطاً من اعراض هذه الأزمة .

وبعد ، فليس ثمة من سبب يحمل المرء على الافتراض بان النتائج التي تمخضت عنها العمليات العسكرية في اوروبا كانت لتختلف كثيرا لو اننا سلكنا سلوكا غير السلوك ذاك ، سواء بما يتصل بمبدأ الاعارة والتأجير أم بالمؤتمرات التي جرت في زمن الحرب . وقد يكون اننا كنا سنقتصد بدلاً من تبذير الأموال . وقد يكون اننا كنا نستطيع الوصول الى وسط اوربا في وقت ابكر قليلاً وبالتزامات حيال حلفائنا السوفييت اقل . ولربما كان يمكن دفع الخط الفاصل بين الشرق والغرب بعد الحرب أبعد شرقا مما هو عليه الآن ، وذلك لاريب كان ادعى الى ارتياح كل الأطراف المعنية . بيد اننا كنا مانزال نواجه يومذاك المعضلة الأساس المتمثلة في هتلر الذي لا يمكن معه بلوغ تسوية سلمية ولا تستساغ ، وفي انه لم يكن هناك من بديل عن المضي في هذا الصراع المقيت حتى النهاية ، سواء كان أمركم بالاتفاق مع حلفائكم الروس أم بدونه ، وكان مؤدى هذا ان تجدوا انفسكم ان عاجلاً أم آجلاً عند خط اقرب الى وسط اوربا منه إلى

شرقها ، تقفون انتم على احد جانبيه والقوات السوفيتية على جانبه الآخر ، وبيننا من التفاهم مالا يزيد عما بلغنا في تلك السنوات الست بعد انتهاء الأعمال العدائية .

واننا اذ نتذكر الأمور هذه ارى ثمة ما يبرر لنا التساؤل ما إذا كانت الأخطاء الكبرى في الحرب العالمية الثانية هي حقاً تلك القرارات الصعبة التي أملتها الضغوط الملحة وحددت مسار العمليات العسكرية وصاغت العلاقات بين الحلفاء تحت ضغطها ، أي بعبارة أخرى ماإذا كانت ، اخطاء في القرار من جانب افراد قلائل يحتلون مناصب عالية وما إذا لم تكن في الواقع اخطاء في الفهم والموقع الأعمق من جانب مجتمعنا على العموم حيال عمل عسكري كنا نخوضه . فأولاً كان هناك القصور في استذكار الطبيعة الدفاعية لتلك الحرب أساساً والتي لم يكن ثمة من سبيل الى التغلب عليها ، تلك الحرب التي دخلنا غمارها نحن في الغرب وكنا في بدايتها الطرف الأضعف ، لا نملك بلوغ الا جزء من هدفنا فيها ، ثم لا نملك تحقيق هذا الجزء إلا بالتعاون مع خصم ذي طبيعة شمولية ، ثم لقاء ثمن . هذا القصور مرده جهل شائع بالعمليات التاريخية في عصرنا ، وبالأخص بعد تنكبنا عن ملاحظة حقائق القوة في أوضاع معينة .

وبعد هذا ، كان هناك ، على ما يلوح لي ، قصور عن الفهم أعمق ، عجز عن استيعاب حدود الحرب عموماً ـ كل حرب من حيث هي أداة لتحقيق أهداف الدولة الديمقراطية . ان هذه قضية تتصل بالعلاقة المحكمة بين القوة والضغط من جهة ، واهداف الديمقراطية من جهة أخرى . واني لآخر من ينكر لما للقوة من الموقع في وظيفة الديمقراطية ان في المجال الدولي وان في المجال الداخلي . وهذه حقيقة ثابتة حتى ينقلب حال العالم كما نعرفه عبر تاريخنا القومي . على اني ازعم اننا سنظل ننال بالضررمن مصلحتناالقومية بقدر مانفيدها طالماظللنا نلجأ الى ادوات القسر في المجال الدولي دونما مرشد من شيوع فهم دلالتها وامكاناتها . وآية ذلك انه ماكان لقتل البشر والحاق الاذى بهم وتدمير

بيوتهم وسواها من المنشآت ، مهما تكن الأسباب ، ان يقدم أي اسهام ايجابي لرسالة الديمقراطية . وقد يكون ذلك بديلاً مؤسفاً عن دمار مماثل يمكن ان يلحق ببلادنا او مجزرة تنزل بقومنا . وقد يكون من امر مثل هذا التدبير ان يحمي قيمنا اذا لم يكن الى حمايتها سبيل آخر . ثم انه من شأن اللجوء الى القوة ، أحياناً ، وبقدر من التبصر والتحفظ ، ان تردع العنف الأقل وتطلق تياراً من الأحداث الانسانية لتسير في قنوات ادعى للتفاؤل ماكان ليقيض لها ان تطرقها لولا قوة الردع . على ان الديمقراطية لا تتقدم بهدفها ، أساساً ، ولا تنتعش حينما يقتل انسان أو يهدم بناء أو يدفع عدو الى التقهقر . وقد يصعب على الديمقراطية ان تنعش الا بوقوع هذه الأحداث . وانه لفي هذا يكمن مبرر استخدام القوة باعتبارها اداة للسياسة القومية . ولكن الانتعاش الحقيقي لا يكون الا بوقوع أمر في عقل الانسان فيزداد تنوراً ووعياً بعلاقته الحقيقية بقوم آخرين - أي أمر يحمله على الشعور كلما حاقت بكرامة انسان ما مهانة استدعى ما يحط من كرامته ايضاً باعتباره انساناً بين بشر آخرين . وهذا هو السبب الذي يفرض ان يرافق عملية التدمير في الحرب عمل من ضرب آخر يهدف الى حمل الناس على الوعي او يغير من دوافعهم ، ويفرض كذلك الإعراض عن التفكير في القوة باعتبارها اداة مناسبة لتحقيق الأماني والأحلام والاندفاع العاطفي نحو تقدم العالم . فليست الحرب ، شأنها شأن السلام ، فكرة مجردة ، ولا يمكن ان تفهم او تعالج كتصور خارج اطار الهدف والمنهج . ولو قيض لهذا القول فهم افضل لما كان ثمة ما يوجب هذا الرفض الأخلاقي الواسع للعنف الشائع في العالم اليوم ، والذي بات مثار حيرة شديدة بين العديد من الأمريكيين ، ولا هذا الاستسلام الخانع لالحاحه ووقعه الداخلي مما يسمم حياة الكثيرين منا في أوقات الحرب .

واذن ، فلست اجد ثمة صعوبة في ان انبئكم كم ان وضعنا كان

ليختلف ، لو أن الرأي العام عندنا ، والأفق الذهني لدى قادتنا استوعبا هذه الحقائق وجعلاها نصب العين طوال تلك الحقبة الكاملة من الثلاثينات والاربعينات والتي ترتبط لدينا بالحرب العالمية الثانية . انه من اليسير علينا ان نتخيل ان الحرب ماكانت لتطبق علينا وتأخذنا على النحو الذي كان من أمرها لو ان الحال كانت على النحو الذي وصفنا ، او ربما كان لنا اذ غدت الحرب على ماكان من أمرها ان نخوضها مستعدين فنبادرها بقوة اعظم فيكون لنا ان نأتي بها الى خاتمة أقرب الى مصلحة الاعتدال والاستقرار في العالم . على ان هذه مجرد استنتاجات فحسب . فليس بوسع المرء ان يثبت ان حسن استيعاب الحقائق كان ليحول في أي وقت من الأوقات دون وقوع كارثة محددة أو يزيل أيا من الاشكالات الانسانية الهامة بل جل مافي وسعه هو القول ان اعتماد الفهم كان ليفيد في هذا الأمر ، وفي منطق قانون الاحتمالات .

ولو كان الأمر كذلك لاصبنا ، في أسوأ تقدير ، فهما افضل لعناصر الاشكال في المأزق الذي خبرنا خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكنا اكثر تمالكا لجأشنا ، واشد اتحادا فيما بيننا واقل تبرما مما كان بين بعضنا البعض في هذا البلد ، ولكان من شأن هذا الفهم ان يحملنا على حسن الاستعداد لاستقبال تلك الأمور التي اخذت تترى منذ ١٩٤٥، ويجعلنا اقل عرضة لأن يلتبس أمرها علينا فنخالها نتاجا من حماقة الغير او سوء طويته . وواقع الحال اني احمل اعتقاداً لا أملك له اثباتاً وهو أننا كنا اصبنا من هذا الفهم اكثر كثيرا من كل ما سلف من القول . ذلك انه قلما يكمن البرهان على الامكانات الكامنة في الفهم البشري ، شأن تلك التي تكمن في الظلام والجهل ، بيد أنها حافلة بالمفاجآت احياناً .

الفصل السادس

الدبلوماسية في العالم المعاصر

لقد قصد من هذه المحاضرات أن تكون تدريباً يعين في فهم التاريخ ، أي مساهمات في تحليل أحداث مضت في حقل الدبلوماسية الأمريكية،ولو أخذنا بمألوف العادة لكان لها أن تظل كذلك . بيد أن جذور الأحداث الراهنة التي ألقيت هذه المحاضرات في ظلها كانت من الاثارة الشديدة ، وكان انشغالنا بها من الوضوح وبما هو مبرر مفهوم ، ما يجعلني ادرك لديكم الشعور بتقصيري عن اكمال هذه المحاضرات حتى تبلغ غايتها من الفائدة بكلمة عن اتصال هذه الموضوعات بمشكلاتنا الراهنة .

قبل أن أشرع في هذا أود أن أضيف كلمة عن الماضي .

ان بي خشية من أن أكون قد صورت لكم نهجنا الماضي في الدبلوماسية بظلال أشد قتامة وكآبة مما كنت أقصد . فأجدني محمولاً على تسجيل اعترافي بأن سجل الدبلوماسية الأمريكية خلال النصف الحالي من القرن حافل بالعدد من الجوانب الايجابية كما هو حافل بجوانبه السلبية . حسبنا ان نتذكر ان هذه كانت لنا فترة تحول هائل وشاق أشد

المشقة . ولقد خضنا غمارها ونحن نحمل تصورات الأمة الصغيرة المحايدة وأساليبها . واني على دراية حسنة بهذا النهج . وقد خبرته في بعض وزارات الخارجية في دول أخرى كان لي الشرف أن أتعامل معها نيابة عن حكومتنا . وانه لنهج يطيب لي وهو عندي في موقع الاحترام ، ولست اكتمكم اني احمل قدراً من الحنين إليه . وهو بعد نهج به الشيء الكثير من الامتياز والرفعة . كانت وزارة الخارجية في مطلع القرن ، ولفترة طويلة من العشرينات ، يوم انتسبت اليها ، عبارة عن مبنى عتيق يحيط به جو مكاتب المحامين : بردهاته المعتمة الباردة وأبوابه المتدافعة ، بمباصقه النحاسية العالية ومقاعده الجلدية السوداء الهزازة ، والساعة القديمة المنتصبة في مكتب وزير الخارجية . وقد كان يلف ذاك المبنى جو من الوقار القديم والبساطة الحقيقية . كان موظفوه في تلك الأيام الأولى اشخاصاً محترفين ، وبعضهم رجال على قدر عظيم من الخبرة والكفاءة . وكان يقوم على رأسه في معظم الأحيان أمريكيون من الطراز الرفيع .

وإني لا حزن ابلغ الحزن ان ورد في هذه المحاضرات ما ينم من قلة الاحترام لرجال من امثال جون هاي (John Hay) أو اليهوروت (Eliho Root) أو تشارلز ايفانز هيوز (Charles Evans Hughes) أو هنري ستسيمون (Henry Stimson) : فلقد جسد هؤلاء الرجال ذلك الشكل من نزاهة العقل والروح ، من الاعتدال ورقة الحاشية ، من الاخلاص المنزه في العلاقات الشخصية ، من التواضع ورفعة المكان ، ومن الحدب والأريحية في التعامل مع من كانوا أضعف حالاً ، الذي يمثل ، في مايبدو لي ، أرفع اسهام لنا في رفد أجناس البشر في هذا العالم ويكاد يكون اقرب الى تجسيد مثلنا القومي وتفردنا . كان هؤلاء رجالاً على قدر عظيم من الحصافة والحكمة في تقدير الرجال ، وكانوا حريصين أشد الحرص على تعليق الأحكام حتى تتأكد لهم كل الحقائق في ماكانوا بصدده ، وكانوا الى هذا وذاك مدركين ابلغ الادراك لما ينطوي عليه

نقصان الدليل والتسرع في الاستنتاج . وكم كنا سنشعر بالضآلة لو عنينا بدراسة مذكراتهم ويومياتهم وما خلفوا من اكوام الورق المخطوط بأقلامهم بغير نظرة الاكبار .

اننا ابناء جيل آخر غير جيل اولئك الرجال ، وما نحن بقادرين على أن نكون القضاة المتمكنين لنصدر أحكامنا في ما قد واجه كبارنا من ضغوط الظرف أو لنقضي في سلامة استجاباتهم لمقتضيات الاحوال . ولست أملك إلا الشعور بذلك الضرب من التعاطف والاعجاب لما كان من أمر هؤلاء الرجال وهم ينهضون بمناصبهم ، وهو ضرب من الشعور الذي يحمله الفتى وهو يرى الى كفاح أبيه وجهوده ، مقروناً بتلك القناعة الراسخة الشائعة بين الاطفال في كل مكان بان ثمة جوانب من العالم الحديث دونها فهم الوالد ، ونحن الأطفال أحسن ادراكاً لها . وإذا كنا نظن اليوم اننا نتبين نقاطاً عمياء أو نقاط ضعف في نهجهم في السياسة الخارجية ، فيجدر بنا أن نتذكر قول جيبون في وصف ذلك القائد البيزنطي العظيم بيليساريوس «كانت مثالبه من عدوى الزمان ، أما فضائله فمن شأنه وحده» .

ولكن من الجلي ، بعد هذا كله ، انه كان هناك في الماضي فجوة تلفت الانتباه بين التحدي والاستجابة في نهجنا الذي اختططناه في السياسة الخارجية ، ثم انه واضح ان هذه الفجوة ماتزال قائمة حتى اليوم ، ثم واضح كذلك ان هذه الفجوة ماكانت لترسم لنا خطرا شديدا قبل خمسين سنة ، أما اليوم فانها تضعنا في خطر رهيب . ولقد غدونا في العام ١٩٥١ لا نملك ان نحمل هذه الأمور محمل التساهل ، وأصبحنا الآن لا نملك خياراً سوى مواجهة أسباب الضعف عندنا دونما تردد .

وفي اعتقادي انكم تبينتم من المحاضرات الأولى تشخيصي لأسباب الضعف . ولذا فلا احسبني بحاجة لأن أفصِّل لكم أمر هذا الضعف من جديد . حسبي أن أقول ان اسبابه تتصل بآلية العمل وبالتصورات ، وبعبارة أخرى بالوسائل والأهداف معاً .

أما مسألة آلية الحكم ، فلقد رأينا ان القدر الكثير من العلة عندنا نجمت في مايبدو عن مبلغ شعور الجهاز التنفيذي بالانشداد الى اتجاهات الرأي العام في مداه القصير في هذا البلد ، مما يمكننا وصفه بالطبيعة المتقلبة والذاتية لرد الفعل العام حيال قضايا السياسة الخارجية . وأود أن اشدد لكم القول باني لست أرى ان رد الفعل بين القوم حيال قضايا السياسة الخارجية مما يتسم بالتقلب على المدى البعيد ، وانما اعتقد أن التاريخ يثبت انه من اليسير على المدى القصير تضليل الرأي العام أو ما يحسبه تفكير واشنطن الرسمية رأياً عاماً ، وقيادته الى مواقع العاطفية والذاتية مما يجعله مرشداً سيئاً وغير مناسب في توجيه المجهود القومي .

فماذا تروننا فاعلين ؟

إنني لا أملك ، كرجل شغل النفس وانهمك في الشؤون الخارجية على امتداد ربع قرن من الزمن ، الامساك عن القول بأنني على اعتقاد راسخ من اننا نستطيع استغلال مبدأ الاحتراف في توجيه السياسة الخارجية استغلالاً اكثر نجاعة مما يتحقق لنا الآن ، او اننا نستطيع ، لو شئنا تنمية هيئة من المحترفين تفوق كل هيئة مثلها معروفة الآن أو أي هيئة وجدت من قبل في هذا المجال ، واننا نستطيع بما نعامل به هؤلاء من الاحترام ونفيد من عمق ما يتحلون به من النظر والخبرة رفد أنفسنا بكثير من أسباب الدعم . بيد اني اسلم بان ما أقول به أمامكم معاكس للآراء المتعصبة المبتسرة والتصورات المسبقة الشديدة السائدة لدى بعض أصحاب الرأي ، خاصة في الكونغرس والصحافة ، ولربما لهذا السبب سنظل على الأرجح مضطرين للاعتماد كلياً تقريباً على ما يمكن وصفه بـ «دبلوماسية الهواة» .

أضف إلى ذلك بعد اننا مازلنا نواجه ، وبشكل حاد جداً ، معضلة الآلية اللازمة في صنع القرار وتنفيذ السياسة في حكومتنا . ومهما قيل في شأن هذه الوسائل حتى هذه اللحظة فانه لا يبلغ القول انها تتسم بالحشمة والأناة وبعد المدى . وأحسب أن مصاعب الموضوع هنا بينة لكم

جميعاً بما يكفيني مؤونة الاشارة اليها ، كذلك موضوع تقويم تلك المصاعب موضوع معقد أشد التعقيد اذ يتناول العديد من جوانب التنظيم والمنهج الحكومي . وهناك من القوم من يذهب الى القول انه يمكن تذليل تلك المصاعب على احسن الوجوه في الاطار الدستوري الراهن لدينا ، وان المسألة مرهونة بتوفر القيادة الحسنة في الحكومة . وهناك آخرون يشككون في امكانية حل المشكلة مالم يتوفر اصلاح الدستور ـ اصلاح يأتي الينا بنظام برلماني قريب من النظام المعتمد في انكلترا ومعظم البلدان التي تأخذ بالنظام البرلماني ، نظام تسقط فيه الحكومة حين تفقد ثقة البرلمان ، ويوفر فرصة لاستشارة الشعب في القضايا الكبرى وفي اللحظات الدقيقة وتكييف المسؤوليات الحكومية وقرار الناس .

وأجدني محمولاً على القول انه اذا كانت قد راودتني من قبل شكوك حول صلاح هذا لبلدنا فان احداث الأسابيع والشهور الماضية قد بددت تلك الشكوك من ذهني الى حد بعيد فانه من العسير لي ان اتبين كيف يمكن لنا ان ننهض بمسؤولياتنا كقوة عظمى اذا لم نتمكن ، وباسلوب افضل مما كان لنا في نهجنا مؤخراً ، من حسم الاعتراضات الضخمة التي وجهت الى سلامة سياسة الحكومة وعلى حق ادارة في ان تنوب عن جموع الناس في الشؤون الخارجية .

واني لأخشى هنا أيضاً أن فرص التغيير بالاتجاه الذي اشرت ضئيلة الى الحد الذي يحملنا على إسقاط هذه الدعوى لعدم جدواها في مشكلاتنا الراهنة .

وهكذا نلتفت الآن إلى موضوع المفهوم في نهج الدبلوماسية عندنا . انّنا في هذا المجال نجد لرجل العلم نفعه الكبير ، وهو المجال الذي يبدو لي ان هذا التفحص يدع الماضي يأتي بافضل الفائدة .

وكما لا ريب انكم قد حدستم فاني ارى المثلب الأخطر في صوغ سياستنا القديمة يكمن في ما يمكن لي ان اسميه بـ «النهج القانوني المفرط والوعظ الاخلاقي» في معالجة المعضلات الدولية . وانه لنهج بارز في

سياستنا الخارجية طوال السنوات الخمسين الأخيرة . وهو نهج يحمل بين ثناياه بعض ذلك الإصرار القديم على معاهدات التحكيم ، وبعض آثار مؤتمرات لاهاي وخطط نزع السلاح من العالم ، وشيئاً من التصورات الأمريكية الأكثر طموحاً عن دور القانون الدولي ، وشيئاً من عصبة الأمم والأمم المتحدة ، وقليلاً من حلف كيلوغ (Kellog)وبعضا من فكرة حلف (المادة)[٥] العالمي وبعضا من الايمان بالقانون العالمي والدولة العالمية ، ولكن لا يتمثل أياً من هذا أو ذاك كلياً . وإذا كان الأمر على هذا القدر من الالتباس فاسمحوا لي ان احاول وصفه لكم .

ان قوام هذا النهج هو الاعتقاد بانه من الممكن كبح ما يراود الحكومات من الطموحات الخطرة والفوضوية في المجال الدولي باعتناق نظام من القواعد والضوابط القانونية . ويمثل هذا الاعتقاد في بعضه بلا ريب محاولة لنقل المفهوم الانكلو سكسوني عن القانون الشخصي الى المجال الدولي وملاءمته مع الحكومات كما يطبق على الافراد في الوطن . ولابد انه ينبع في بعضه ايضاً عن ذكرى اصل نظامنا السياسي عن الاستذكار بانه أمكن لنا بقبولنا اطاراً تأسيسياً وقضائياً مشتركاً ، ان نكبح تناقض المصالح والتطلعات بين المستعمرات الثلاث عشرة الأولى ونقيم في مابينها علاقة منتظمة وسلمية . فإذا استذكر القوم ذلك المثل حاروا في الأمر وعجبوا كيف يستعصي احكام ما قدر لثلاثة عشر مستعمرة اقامته في المجال الدولي الأوسع .

ان هذا الاعتقاد يقوم في جوهره على ترجيح الأخذ بمعيار قانوني متواضع عليه يحدد السلوك المقبول من الدول على التسليم بالصراع الذي يدور بين مصالح الدول بما ينطوي عليه هذا الصراع من الازعاج ومعالجته على وجه الحق والبحث من ثم عن اقل الحلول ارباكا للاستقرار الدولي ويذهب اصحاب الرأي الى انه سيتبع الأمر انشاء هيئات قضائية تقوم على التدقيق في ما تأتي به الحكومات في ضوء تلك المعايير والقضاء في أمر مواءمتها او شذوذها عما تم التواضع عليه . ان هذا كله يكمن

طبعاً في الافتراض الشائع بين الأمريكيين من ان ليس في جل ما قد تتحارب الشعوب الأخرى في سبيله ما يستحق الثناء أو ينطوي على أهمية ، بل الحري أن يأتي في المقام الثاني بعد ما ينشد من انتظام العالم وأمنه من منغصات العنف بين الدول . وآية ذلك ، في ما يرى العقل الأمريكي ، انه لا يرجح ان يحمل الناس تطلعات إيجابية يرونها مشروعة وهي تتقدم عندهم على سكون الحياة الدولية وانتظامها . وإذا اخذ القوم بهذه النظرة التبس عليهم السبب في إعراض الأقوام الأخرى عن مشاركتهم في التسليم بقواعد اللعبة في السياسة الدولية على نحو ما نسلم به نحن بقواعد المنافسة في الرياضة ، صوناً من انزلاق اللعبة الى ابعد من حدودها من القسوة والعنف ، وحذراً من أن تكتسب لنفسها أهمية اكثر مما قد رسمنا لها .

ويزين هذا المنطق الأمر بانه اذا ما أمكن لنا تحقيق هذا المسعى سهل عندئذ احتواء ما يبدر عن الأنا القومية من الاعراض المزعجة والفوضى فتذلل او يطوى أمرها بأسلوب مألوف ومفهوم في العرف الأمريكي . وإذا انطلق عقل الحكم الأمريكي عن هذا الأصل ، وهو ينبع في قسطه الأكبر عن حرفة القانون في هذا البلد ، يبحث بدأب لا ينقطع أو يلين عن اطار لمؤسسة تكفل اداء هذه الوظيفة .

ان المقام ليضيق في هذه المحاضرة القصيرة عن الاسهاب في معالجة هذه الاطروحة ، أو الاشارة الى كل ما أرى فيها من أسباب الصحة . بيد أنني ساحدثكم عن بعض ابرز مافيها من الضعف .

أولاً إن فكرة اخضاع عدد من الدول لنظام قضائي عالمي ، يحد من قابليتها على ارتكاب العدوان وإنزال الأذى بدول أخرى ، تتضمن في ذاتها ان الدول الأخرى شأننا نحن راضية قانعة كل بحدودها ومركزها على الأقل بما يجعلها تحجم عن الدفع الى احداث التغيير دون اتفاق الدول عليه . وواقع الحال ان هذا على العموم ماكان ليصدق إلا على جزء من المجتمع الدولي . لذا فاننا انما نقلل من شأن العنف الملازم لبرم الأمم

الأخرى في العالم ونقمتها اذا ما اعتقدنا انها تبدو دائماً للآخرين اقل أهمية من الحفاظ على الترتيب القانوني في الحياة الدولية .

ثانياً ان مما يستدعي الانتباه في أمر هذا التصور الذي كثيراً ما ارتبط بالثورة على القومية انه في واقع الحال يضفي على مفهوم الوطنية والسيادة الوطنية قيمة مطلقة لم تكن تتمتع بها من قبل . ذلك ان مبدأ مساواة الحكومات في التصويت بصرف النظر عن الظروف المادية أو السياسية بين الدول ، ينطوي في حد ذاته على تمجيد مفهوم السيادة الوطنية ، ويجعل منه الاسلوب الوحيد للمشاركة في الحياة الدولية . ثم ان المفهوم هذا يتصور عالماً من الدول تتمتع كل منها بسيادتها الوطنية ومتساوية في مكانتها بجانب بعضها البعض . وهو اذ يأخذ بهذا التصور يتجاهل التفاوت العظيم بين الأمم وما تنال كل من نصيبها من صلابة التماسك وسلامة الادعاء ، اقصد الحقيقة وهي ما نعرف في حالات عديدة من التلفيق والارتجال في رسم الحدود وتحديد الهويات الوطنية . وهو يغفل بعد قانون التحول . فليس نمط الدولة القومية ، ولا ينبغي ان يظل على حاله من الثبات . والحق ان هذا النمط بطبيعته ظاهرة غير مستقرة ، أبداً في تحول وتطور . وتجدون التاريخ يبين لنا ان ارادة كل شعب وقدرته على المساهمة في العالم المحيط من حوله في تغيير وتحول دائمين . واذن فانه من المنطق ان تتغير الأشكال التنظيمية (فماهي هذه الأمور مثل الحدود والحكومات ان لم تكن اشكالا من التنظيم ؟) وتتحول مع تغير هذه القدرة وتلك الارادة ، وليس من شأن نظام من العلاقات الدولية ان يردع هذا التطور بفرضه قيدا من عسف القانون ، بل الاجدر به ان ييسر من أمور هذا التحول ، أن يخفف من آلام الانتقال بين المراحل ، ان يُلَطِّفَ من حدة ما تقود اليه في اغلب الأحوال من مظاهر الفظاظة ، وعزل ما ينشأ عنها من الصراعات والتخفيف من تطرفها ، ثم العمل على ان لا تتخذ هذه الصراعات اشكالا من الارباك الشديد في الحياة الدولية . بيد ان هذه مهمة من اختصاص الدبلوماسية بالمعنى التقليدي القديم للكلمة . وهي

مهمة يقصر القانون عنها لما هو عليه من التجريد البالغ ، ولنأيه الشديد عن المرونة ، وما به من الصلابة تعجزه عن التكيف مع مقتضيات ما تداهمه الأوضاع من المفاجآت والظروف غير المتوقعة .

وترون قياساً على ذلك التصور الأمريكي للقانون العالمي يتجاهل تلك الوسائل الهجومية في الأوضاع الدولية ـ وسائل استعراض القوة وممارسة الضغط على الشعوب الأخرى ـ التي تتجاوز أشكال المؤسسات أو حتى استغلالها ضد الأمم الأخرى : مثل الهجوم العقائدي والاستفزاز والاختراق والاستيلاء المقنع على المؤسسات التي تقوم عليها السيادة الوطنية . انها بعبارة اخرى تتجاهل امر اصطناع الدولة العميلة ومجموعة الأساليب التي يمكن بها تحويل الدول الى صنائع دون ان يلحق ذلك أي خرق شكلي للسمات الظاهرة في سيادة الدول أو تحد لاستقلالها .

ان هذه احدى الأمور التي حملت الشعوب في بلدان شرقي اوروبا على النظر بشيء من المرارة إلى الأمم المتحدة . ذلكم ان هذه المنظمة عجزت تماماً عن انقاذ تلك الشعوب من هيمنة بلد كبير مجاور عليها ، هيمنة ماكان ليخفف منها انها تمت بعملية لا نملك ان نصفها بـ «العدوان» . ثم ان هناك حقاً ما يبرر لهم شعورهم هذا ، ذلك ان النهج الذي ينحو الى التمسك بالنص القانوني في الشؤون الدولية يغفل عموماً الدلالة الدولية للمعضلات الدولية ، ويتجاهل المصادر الأعمق لعدم الاستقرار الدولي . انه يفترض ان الحروب المدنية ستظل مدنية ، ولن يكون لها ان تتوسع لتغدو حروباً بين الدول وهو يفترض بكل دولة القدرة على حل معضلاتها السياسية على نحو لا يستدعي استفزاز المحيط الدولي الذي تعيش في اطاره . ثم هو يفترض بعد ان كل أمة تملك دائماً ان تقيم الحكومة المؤهلة لتمثيلها والتصويت عنها في الساحة الدولية ، ويفترض ان هذه الحكومة ستكون مقبولة لدى بقية اعضاء الأسرة الدولية على هذا الاساس . انه يفترض ، بعبارة اخرى ، ان القضايا المحلية لن يقيض لها ان تغدو مسائل دولية ، ولن يكون للمجتمع العالمي أن يُدْفَعَ الى وضع

يضطر فيه للاختيار بين اطراف تتنافس على السلطة في حدود الدولة الواحدة .

وأخيراً ، ان هذا النهج القانوني المتزمت خاطىء في افتراضاته حول امكانية فرض العقوبات في حالات الاعتداء والتجاوز . وعلى العموم ان هذا النهج يتطلب العمل المشترك حتى يمكن له تنفيذ العقوبات لردع الدول عن سوء المسلك . وهو في هذا يسهو عن الحدود التي تقيد من فعالية التحالف العسكري ، ويسهو عن انه بينما يزداد مجموع القوة العسكرية النظري مع اتساع حلقة الاطراف المشاركة في أي مشروع سياسي عسكري محتمل ، فان ذلك يتم على حساب تماسك القوة ويسر السيطرة عليها ، وآية ذلك انه كلما ازداد التحالف اتساعاً صعب استمرار الوحدة السياسية والاتفاق العام بين اطرافه على الأهداف المتوخاة من العمل وآثاره . فلقد رأينا ، كما في حالة كوريا ، ان العمليات العسكرية المشتركة ضد عدو تحمل تأويلات مختلفة باختلاف الاطراف المشاركة فيها وتثير لديهم قضايا سياسية محددة طارئة على العمل المقصود وتؤثر في العديد من جوانب الحياة الدولية الأخرى . واذن فكلما اتسعت حلقة الاطراف العسكرية ازدادت تعقيداً مشكلة السيطرة السياسية على تصرفاتهم وتضاءل القاسم المشترك الأدنى اللازم لنجاعة الاتفاق . ان قانون المردود المتضائل ليرزح بثقله ويحد من امكانات العمل العسكري المشترك بين اطراف متعددة بما يحمل على الشك في ما اذا كان من شأن مساهمة الدول الأصغر ان تضيف الكثير فعلا الى قدرة القوى الكبرى في ضمان استقرار الحياة الدولية . وهذا أمر غاية في الأهمية لأنه يعود بنا الى الادراك بان ردع السلوك الهدام في الحياة الدولية سيظل يعتمد اساساً ، حتى في ظل نظام القانون العالمي ، كما كان شأنه في الماضي ، على التحالفات والعلاقات بين القوى الكبرى ذاتها . وقد تكون هناك دولة ، أو ربما اكثر من دولة واحدة ، لا تمتنك معها بقية اعضاء الأسرة الدولية مجتمعة ان تنجح في الضغط عليها وحملها على اتباع نهج من

العمل هي تنفر منه على اعنف مايكون النفور . وإذا كان هذا صحيحا ، فأين ترانا نحن من الأمر ؟ يبدو لي اننا عدنا من جديد الى العالم المنسي ، في الدبلوماسية ، الذي امضينا ما يزيد عن الخمسين عاماً في محاولة الهرب منه .

تلكم هي اذن بعض المثالب النظرية التي يبدو لي انها من صلب منهج التزمت القانوني في الشؤون الدولية . وبعد فان ثمة مأخذا أعظم أود الإشارة اليه قبل ان اختتم المحاضرة . والمأخذ الذي اقصد هو الربط المحتم بين نهج التزمت القانوني والنهج الاخلاقي ، أي حمل مفاهيم الخير والشر ، واعتبار ان سلوك الدول موضوع صالح للحكم الأخلاقي ، إلى شؤون الدول . فالذي يقول بالقانون لابد وان يحنق على من يقدم على الإخلال به ويخالجه شعور بالتفوق عليه . فإذا زاد هذا الحنق وطفح وامتد إلى المبارزة العسكرية وجدناه لا يقبل الوقوف عند حد دون اخضاع هذا الذي اقدم على خرق القانون حتى يبلغ الاستسلام التام - وعلى وجه الدقة الاستسلام بلا قيد أو شرط . وانه لأمر يستدعي الاهتمام ، ولكنه صحيح ، ان نهج التزمت القانوني يستمد نسغه بلا جدال من رغبة أصيلة في الخلاص من الحرب والعنف ، يجعل العنف يستعر ويطول ويفتك بالاستقرار الدولي اكثر من دوافع المصلحة القومية الأقدم . ان حربا تقوم باسم مبدأ أخلاقي رفيع لن تجد لها ختاماً قبل بلوغ شكل من السيطرة التامة على الخصم :

وهكذا نرى ان نهج التزمت القانوني في حل المعضلات الدولية مرتبط أوثق الارتباط بمفهوم الحرب الشاملة والانتصار الشامل،ومن اليسير كل اليسر ان يتداخل الأمران . واننا لنحسن صنعاً ان امعنا الفكر قليلاً في هذه الأزمنة العصيبة في مفهوم الحرب الشاملة . انه مفهوم جديد طارىء على الحضارة الغربية على اية حال . وهو لم يُطلَّ على المشهد حتى الحرب العالمية الأولى،ثم انه تصور اتسمت به الحربان العالميتان كلتاهما ، وقد اعقبها كما سبقت لي الاشارة - حالة خطيرة من انعدام الاستقرار

وخيبة الأمل . ولكن ليست المسألة التي تبرز لنا اليوم مسألة ميل الى هذا المفهوم . انها مسألة جدوى هذا التصور . والحق اني لاتساءل في نفسي ما إذا لم يكن النصر الشامل حتى في الماضي وهما في تصور المنتصرين يومئذ . فليس ثمة نصر شامل ، بمعنى ما ، بدون إبادة جماعية ، مالم يكن انتصاراً على عقول الناس. ونحن نواجه الآن الحقيقة ، وهي انها مسألة يعتورها الشك ان ينتهي أي صراع كوني بأمر مثل الانتصار العسكري الشامل وانا شخصياً لا أعتقد بان مثل هذا النصر ممكن . وقد يكون من شأنه ان ينال من القوات المسلحة على هذا الطرف أو ذاك ضعف كبير ، بيد اني اعتقد جازماً بان لا مجال للظن بان مثل هذا الصراع سينتهي باستسلام الارادة القومية لدى أي من الطرفين استسلاماً عاماً ورسمياً . على ان المحاولة لبلوغ هذا الهدف المستحيل كفيلة بان تنزل بالحضارة جراحاً جديدة وخطيرة، خطر تلك التي انزلتها الحربان العالميتان الأولى والثانية ، ولكم ان تفيدونا كيف يمكن للحضارة ان تبقى بعدها .

كان قد شدد أمريكي بارز قبل وقت غير بعيد القول بان «على الحرب هو النصر» وانه «لا بديل عن النصر في الحرب» . ولعل الالتباس هنا يكمن في ما يقصد بعبارة «النصر» . ولعل العبارة قد وضعت في غير محلها اصلا . وقد يتحقق أمر مثل «الانتصار» في معركة ، أما في الحرب فان المرء أما أن يبلغ أهدافها وأما أن لا يبلغ . في الأيام الخوالي كانت الأهداف في زمن الحرب محدودة وعملية على العموم ، وكان من الشائع قياس نجاحكم في العمليات العسكرية بمقدار ما تقربكم من أهدافكم ، ولكن اذا كنتم تهدفون الى اهداف عقائدية ومعنوية وكنتم ترمون من مسعاكم الى تغيير اتجاهات وتقاليد شعب بأكمله ، أو طابع نظام معين فان النصر يعني عندئذ امراً لا يتحقق بالوسائل العسكرية وحدها ، بل حتى لا يمكن بلوغه في مدى قصير من الزمن . ولعل هذا أصل الالتباس .

ومهما يكن من أمر فاني أصارحكم باعتقادي أن ليس ثمة من وهم أشد خطراً وما من أمر اساء الينا في الماضي أو يهددنا باساءة اكبر في

المستقبل من تصور النصر الشامل . واني لأخشى أن هذا الوهم يصدر الى حد بعيد عن المثالب الأساسية التي يعتري نهج العلاقات الدولية الذي عرضت امامكم هنا . وإذا شئنا ان نبرأ من هذه المثالب فليس معنى ذلك التخلي عن احترامنا للقانون الدولي ، أو اسقاطنا الأمل بفائدته مستقبلا بان يؤدي دور مهذب الأحداث اللبق . وليس لذلك أيضاً أن يعني اننا ملزمون بالقيام بأي أمر يمكن وصفه بحق بانه «استرضاء» ، إذا جاز استخدام هذه العبارة التي رخصت وفقدت معناها لشدة ما نالها من الاستعمال مؤخراً . ولكنه لسوف يعني بروز اتجاه جديد بيننا من أمور مزعجة مقيتة تجرى اليوم خارج حدودنا، اتجاه أشبه بمواقف الطبيب من ظواهر بدنية لا تدعو للسرور أو البهجة مما يصيب جسم الانسان ـ موقف قوامه العقل المحايد واليقظ والاستعداد لتعليق الحكم حتى يتوفر كل ما يلزم من المعلومات ليكون تقدير الوضع سليما . وهو يعني ان يتوفر لنا التواضع للاعتراف باننا لا نملك ان نعرف على ما ينبغي ان تكون عليه المعرفة والفهم حقا سوى مصلحتنا القومية ـ والشجاعة للاقرار بان سعينا الى خدمة مصلحتنا القومية لابد وان يسهم في خلق عالم افضل اذا كانت مرامينا ومشاريعنا هنا في الوطن منزهة عن العيب لا تشوبها عنجهية او عداء نحو شعب آخر ، وبريئة من أوهام التفوق . ان هذا المفهوم دون تلك المفاهيم والتصورات التي طالما كنا ننزع اليها طموحاً وأقل منها جاذبية ، وهو بعد ليس مما يتملق تصورنا لأنفسنا . وقد يبدو للكثيرين ان به قدراً من هزء الكلبية وعلى شيء من الرجعية . ولكني لست اشارك هؤلاء القوم في شكوكهم هذه فما هو واقعي في التصور وقائم على جهد يعكس صورة حقيقية عن أنفسنا وسوانا معاً لا يمكن ان يكون مجافياً لنزعة التحرر .

الجزء الثاني

الفصل الأول

اصول النهج السوفييتي(*)

ان الشخصية السياسية التي تطبع الدولة السوفيتية على ما نعرف من حالها اليوم هي نتاج الايديولوجية والظروف ، أيديولوجية ورثها القادة السوفييت الحاليون عن حركة يرجعون اليها باصولهم السياسية ، وظروف السلطة التي مازالوا يقيمون عليها في روسيا منذ اكثر من ثلاثة عقود . والحق ان قلة من الموضوعات في التحليل النفسي يمكن ان تضارع في صعوبتها محاولة ملاحظة التفاعل بين هاتين القوتين ، الأيديولوجية وظروف السلطة ، واستقصاء الدور الذي كان لكل منهما في تحديد النهج السوفييتى الرسمي .

وانه ليصعب عرض ملخص لما حمله معهم القادة السوفييت الى السلطة من مجموعة المفاهيم الايديولوجية . ذلك ان الايديولوجية الماركسية ، في صورتها الروسية الشيوعية كانت دائما في حالة من التطور دقيقة حتى تكاد لا تلحظ تفاصيلها ، وعناصرها واسعة فضفاضة ومعقدة . وربما كان يمكن تلخيص المظاهر البارزة في الفكر الشيوعي كما كان في العام ١٩١٦ على النحو التالي :

(أ) ان العامل المحور في حياة الانسان ، الواقعة التي تحدد شخصية الحياة العامة وملامح المجتمع ، هو النظام الذي يحكم عملية انتاج السلع وتبادلها .

(ب) ان نظام الانتاج الرأسمالي نظام بشع مؤداه استغلال الطبقة العاملة من الطبقة صاحبة رأس المال وعاجز عن تطوير القدرات الاقتصادية في المجتمع بالشكل المناسب أو توزيع نتاج العمل البشري توزيعاً عادلاً .

(ج) ان الرأسمالية تحمل في بنيتها بذور فنائها ولابد من أن تؤدي حتماً ، في ضوء عجز الطبقة الرأسمالية عن تكييف حالها مع التطوير الاقتصادي ، إلى انتقال السلطة بالثورة الى الطبقة العاملة .

(د) ان الامبريالية ، أعلى مراحل الرأسمالية ، تؤدي مباشرة الى الحرب والثورة .

ولنا أن نعتمد في عرض بقية ملامح هذه المفاهيم بكلمات من لينين ، ان التفاوت في التطور الاقتصادي والسياسي هو قانون الرأسمالية الصارم . وترتيباً على ذلك فان انتصار الاشتراكية سيكون أولاً في قلة من البلدان الرأسمالية أو حتى في بلد رأسمالي واحد فحسب . وعندئذ ستقوم البروليتاريا المظفرة ، بعد ان تطيح بالرأسماليين وتقيم نمط الانتاج الاشتراكي في بلدها ، فتثور على البقية من العالم ا لرأسمالي مؤيدة من الطبقات المضطهدة في البلدان الأخرى . ولابد من الملاحظة بان ليس في ماقال لينين مايعني ان الرأسمالية ستنتهي الى الزوال تلقائياً بدون ثورة البروليتاريا ، بل ان زوالها سيحتاج الى الدفعة الأخيرة من حركة ثورية بروليتارية لتطيح بالرأسمالية من أعلى الهيكل المتداعي . بيد ان هذا التصور اعتبر ان هذه الدفعة التي ستأتي بنهاية الرأسمالية واقعة حتماً ، ان عاجلاً وان آجلاً .

ولقد كان لهذا النمط من التفكير تأثير عظيم على اعضاء الحركة الثورية الروسية طوال السنوات الخمسين قبل اندلاع الثورة . وآية ذلك ان هؤلاء الثوريين اذ نال منهم الاحباط ، وثارت فيهم النقمة وبلغ بهم اليأس ان يجدوا ثمة مجالاً للتعبير عن دعوتهم - أو كانوا اقل صبراً من ان يسعوا الى هذا - في قيود النظام القيصري فضلاً عن افتقارهم للتأييد الشعبي الواسع بسبب من اختيارهم سبيل الثورة الدموية الى الترقي الاجتماعي ، فوجدوا في النظرية الماركسية تبريراً مناسباً لرغباتهم الغرائزية لقد قدمت الماركسية المبرر العلمي الزائف لنفاد صبرهم ولإنكارهم المطلق لكل قيمة في النظام القيصري ، ولتوقهم للسلطة والانتقام ولنزوعهم الى العمل المباشر في سبيل تحقيق هذه الأهداف . فلا عجب اذن ان ينتهي اولئك الثوريون الى الايمان بصحة التعاليم الماركسية اللينينية ، وصدقها ، والتي تتفق ودوافعهم وغرائزهم كل الاتفاق . وليس في هذا ما يحمل على الشك بصدق اولئك الثوريين واخلاصهم في دعوتهم . ولكن هذه ظاهرة قديمة قدم الطبيعة البشرية . ولسنا نجد لها وصفاً أصدق من ذلك الوصف الذي اتى به ادوار جيبون (Edward Gibblion) في كتابه «انهيار الامبراطورية الرومانية وسقوطها» : المسافة بين الحماس والدجل ان هي خطوة ينزلق فيها المرء وهو لاهٍ ؛ شيطان سقراط مثال خالد على مقدرة رجل حكيم على خداع النفس ، ويرسم كيف ينتهي انسان طيب النفس بخداع الآخرين ، وكيف يمكن للوعي ان يغفو في حالة بين تضليل الذات والتدجيل الواعي» . بهذه المجموعة من التصورات دخل اعضاء الحزب البلشفي الحكم .

وبعد فانه تجدر الملاحظة ان اهتمام هؤلاء ، واهتمام ماركس قبلهم ، كان منصباً على الاطاحة بالسلطة المناهضة لهم باعتبار ذلك المقدمة الضرورية لقيام الاشتراكية[1] اكثر من اهتمامهم بالشكل الذي سيكون عليه مستقبل الاشتراكية . ولذا كانت اراؤهم في جلها حول البرنامج الايجابي الذي كان سيأتي غداة استلامهم السلطة ، ضبابية

غامضة ، وبها نبوءة وخيال ما يجعلها غير مجدية في عالم الواقع . فلم يكن هناك بعد تأميم المصانع ومصادرة الملكيات الخاصة أي برنامج موضوع . وكان وضع طبقة الفلاحين ، وهي ليست من البروليتاريا في الصيغة الماركسية ، نقطة غامضة في الفكر الشيوعي ، وظلت مدار الجدل طوال السنوات العشر الأولى من الحكم الشيوعي .

ان ما نشأ من الظروف بُعيد الثورة من الحرب الأهلية في روسيا والتدخل الخارجي ، فضلاً عن الحقيقة الجلية وهي ان الشيوعيين لم يكونوا ليمثلوا إلا أقلية ضئيلة من الشعب الروسي قد جعل من الدكتاتورية ضرورة . ولقد كان لـ «شيوعية الحرب» والمحاولة المتعسفة للقضاء على نمط الانتاج الفردي والتجارة الخاصة اثارهما الاقتصادية السيئة . وكان ان ادتا الى ازدياد الشعور بالمرارة بين الناس حيال النظام الثوري الجديد . ولئن كان من شأن التخفيف من ذلك الجهد الذي بذل بعيد الثورة لاحلال الشيوعية وصبغ روسيا بها ، كما عبرت عنه السياسة الاقتصادية الجديدة ، ان تخفف من بعض الأزمة الاقتصادية وهي بذلك تكون قد أدت الغرض منها ، فانها أتت بالبرهان على ان القطاع الرأسمالي من المجتمع كان مازال مستعداً للافادة فوراً من أي قدر من تخفيف ضغط الحكومة ومهيئاً أبداً ، لو اتيح له الاستمرار ، لأن يكون عنصر مناهضة قويا للنظام السوفييتي ومنافسا له يحسب حسابه في النفوذ في البلاد . وكذلك كان الحال تقريباً والفلاح الفرد الذي هو ، على تواضع حاله ، منتج فرد ، شأن التاجر والصناعي .

ان لينين كان قميناً بأن يثبت عظمته ، لو امتدت به الحياة ، بالتوفيق بين القوى المتناقضة هذه لما فيه مصلحة المجتمع الروسي ، وان يكن هذا أمر يحتمل الشك . ومهما يكن من الأمر ، فلم يكن ستالين والذين قادهم في الصراع على خلافة لينين بالقوم الذين يحتملون وجود قوى سياسية الى جانبهم تنافسهم على السلطة التي استولوا عليها . اذ ماكان شعورهم الحاد بالافتقار للطمأنينة ، ليسمح لهم باحتمال

المنافسة . ثم ان ذلك النمط من التعصب الذي اتسموا به ، لا يخفف من غلوائه شيء من تقاليد التسوية الانكلو سكسونية ، كان من الحدة وبه من الاثرة ماكان يحول دون تصور مشاركة دائمة في السلطة . ولقد حمل اولئك معهم من العالم الروسي الآسيوي الذي صدروا عنه نظرة الارتياب بامكانية التعايش السلمي مع قوى تنافسهم . وإذا تيسر لهم الاقتناع بـ «صواب» عقيدتهم زادوا في دفع منافسيهم الى احد الأمرين فاما الخضوع وإما السحق . خارج اطار الحزب الشيوعي فُرِضَ ان لا يقوم في المجتمع الروسي تماسك . فحظر على المجتمع كل شكل من اشكال النشاط الانساني الجماعي وكل شكل من الرابطة الجماعية لا يرضى الحزب به . ولم يعد ليتاح لأي قوى أخرى في المجتمع الروسي ان تبلغ الحيوية أو الكمال وغدا القرار ان يكون الحزب وحده دون سواه صاحب القوام ، وكل شيء آخر مجرد كتلة هلامية .

ولقد كان الأمر في الحزب مثلما كان في خارجه . وقد كان لجمهرة اعضائه ان يمضوا في طقوس الانتخابات والمداولات والتقرير والعمل ما اقتضى الحال ذلك ، ولكن ماكان لتلك الطقوس ان تمضي برفد من ارادة كل عضو وإنما بقوة أنفاس الزعامة الرهيبة وفي جو من شهادة «العالم»[1]

وانه لمن المفيد التشديد من جديد على ان اولئك الرجال ربما لم يكونوا ينشدون في اعماقهم السلطة المطلقة لذاتها . فلا ريب بانهم كانوا على يقين ـ وكان ذلك يسيراً عليهم ـ من أنهم وحدهم يعلمون الصلاح للمجتمع ،وانهم بلا ريب محققون ذلك حالما تحققت للسلطة المنعة وسلمت من كل منزع . ولكنهم اذ سعوا في تأمين المنعة لسلطتهم لم يأنسوا في انفسهم أي استعداد للاعتراف بأي رادع ، ان من الله وان من الانسان ، يقيد اساليبهم . ولقد ارجأوا وهم في سعيهم هذا أولويات عملية مثل رفاه وسعادة الناس الذين باتوا مؤتمنين عليهم الى ادنى السلم ، حتى يُقَيّض لسلطتهم الأمن الذي كانوا ينشدون .

وبعد ، فان أشد ما يبرز من الظروف المحيطة بالنظام السوفيتي ان

عملية تدعيم السلطة السياسية هذه لم تكن لتجد لنفسها اكتمالاً . فما انقطع القوم في الكرملين عن الانشغال منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا منهمكين في صراع مقيم في سبيل ضمان تلك السلطة التي استولوا عليها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ وتطويرها ، حتى تبلغ درجة السلطة المطلقة . فكان مبدأ أمرهم أن سعوا في ضمانها ضد قوى داخلية ، في المجتمع السوفييتي ذاته . ولم يقتصر الأمر على هذا وحسب وانما سعوا الى تحسين تلك السلطة تجاه العالم الخارجي كذلك . ذلك ان الايديولوجيا علمتهم ، كما رأينا ان العالم معادٍ لنظامهم ، وان مهمتهم في نهاية المطاف ان يطيحوا بالقوى السياسية وراء حدودهم . ولقد امتدت اذرع التاريخ الروسي القوية والتقاليد الروسية لتقيمهم على هذا الشعور . ثم كان ان بدأ يلقي اخيراً ماكانوا يحملون من التصلب حيال العالم الخارجي ثماره . فسرعان ما وجدوا انفسهم مكرهين على تشذيب العصيان الذي اطلقوه بانفسهم . انه حق لا ينكر على أي انسان ان يثبت صحة اعتقاده بان العالم عدو له ، ولو دأب على تكرار هذا وجعل منه منطلقاً لنهجه فلا ريب انه سيجد نفسه على صواب .

وبعد ، فانه من صلب عالم الزعماء السوفييت الذهني وفي طابع ايديولوجيتهم عدم الاقرار لأية معارضة لهم بانها تحتمل وجاهة في الرأي أو تنطوي على مبرر مهما يكن . فمثل هذه المعارضة لا يمكن ان تصدر عندهم ، نظرياً ، إلا عن قوى معادية فاسدة من قوى الرأسمالية المنهارة . ولقد كان من الممكن استخدام بقايا الرأسمالية ، كعنصر داخلي ، طالما ظل معترفاً بها ، مبرراً في استمرار شكل المجتمع الديكتاتوري . ولكن اذ آلت هذه البقايا الى التصفية ، شيئاً فشيئاً ، سقط هذا المبرر ، ثم اذ اعلن في النهاية رسمياً عن انقضاء عهدها تلاشى مبرر الديكتاتورية نهائياً . ولقد شكلت هذه الواقعة احد النوازع الأساسية التي فعلت فعلها في النظام السوفييتي فإذا كانت الرأسمالية قد انتهت في روسيا ، وإذا لم يكن هناك مجال للتذرع بامكانية وجود

معارضة واسعة للكرملين من الجماهير المتحررة تحت سلطته غدا من الضروري تبرير استمرار الدكتاتورية بالتأكيد على تهديد الرأسمالية من الخارج .

ولقد بدأ هذا الاتجاه مبكرا . ففي عام ١٩٢٤ وقف ستالين يدافع حصرا عن ضرورة الابقاء على اجهزة القمع ، يقصد الجيش والشرطة السرية من بين أجهزة أخرى ، مبرراً دفاعه بقوله «مادام تطويق الرأسمالية (لنا) قائماً فان خطر التدخل سيظل ماثلاً بكل ما ينطوي عليه هذا التدخل من العواقب» . وعلى أساس هذه النظرية جرى تصوير كل القوى المعارضة في روسيا ، منذ ذلك التاريخ ، على انها ادوات لقوى الرجعية الخارجية المناهضة للسلطة السوفيتية .

وعلى هذا الأساس ذاته جرى التشديد على الاطروحة الشيوعية الأساسية القائلة بوجود تناقض أصيل بين العالمين الشيوعي والرأسمالي . وانه لأمر واضح في شواهد عديدة ان هذا التشديد لا يجد له اساساً من الواقع ، أما الحقائق الأساسية المتصلة بأمر هذا التشديد فقد اغمض امرها شيوع ما أثارته الفلسفة والتكتيكات السوفيتية في الخارج من النفور فضلاً عن الامتعاض الذي كان يحرض عليه بين الحين والآخر وجود لمراكز السلطة العسكرية الكبرى ، مثل النظام النازي والحكومة اليابانية ابان الثلاثينات ، واللذان كانا فعلاً يحملان مخططات عدوانية ضد الاتحاد السوفييتي. ثم ان هناك من الأدلة ما يكفي على ان التشديد الذي حرصت عليه موسكو من وجود تهديد يتربص بالمجتمع السوفيتي من خارج الحدود لا يقوم على أساس من حقائق العداء الخارجي، وإنما على ضرورة تبرير استمرار الحكم الديكتاتوري في الداخل .

ثم انه كان لاستمرار هذا النمط من السلطة السوفييتية، أي متابعة السلطة غير المحدودة في الداخل يرافقها خلق ما يشبه الاسطورة عن عداء خارجي مقيم ، فعله في صوغ آلة الحكم السوفييتي على نحو ما

نعرفه اليوم . أدوات الادارة المحلية اذ قصرت عن هذا الغرض آلت الى زوال ، بينما اتسعت وتضخمت تلك التي خدمت الهدف . ثم بات أمن الدولة الروسية يعتمد على نظام الحزب الحديدي ، وعلى قسوة الشرطة السرية وتفشيها في كل مرافق الحياة وعلى هيمنة الدولة الاقتصادية وكان أن أصبحت «أجهزة القمع» التي لجأ اليها الزعماء السوفييت في تأمين سلطتهم من منازعة منافسيهم تسود الى حد كبير على اولئك الذين وضعت لخدمتهم أصلاً . وكان وجدنا اليوم الجانب الأعظم من هيكل الدولة السوفييتية مكرساً لتجويد الدكتاتورية وتغذية مفهوم روسيا الدولة المحاصرة والأعداء عند اسوارها . وغدا على الملايين الذين يشكلون هذا الجزء من هيكل السلطة الدفاع عن هذا التصور لوضع روسيا بأي ثمن ، اذ بدونه يفقدون مبرر وجودهم .

ان شواهد الأمور اليوم تنبىء بأنه ماعاد بوسع الحكام ان يحلموا بالافتراق عن أدوات القمع هذه، كذلك ادى السعي الى السلطة المطلقة ، خلال حوالي ثلاثة عقود من الزمن حتى الآن ، بقسوة لا مثيل لها في العصور الحديثة (في مداها على الأقل) الى تفاعلات داخلية وخارجية ، من جديد . وآية ذلك ان تجاوزات الشرطة السرية وجهت المعارضة الضمنية للنظام باتجاه أخطر وأفدح مما كانت قبل بداية التجاوزات هذه .

ولكن هؤلاء الحكام باتوا ، في مطلق الأحوال ، لا يقدرون على التخلي عن تلك الاسطورة التي وظفت في الدفاع عن استمرار السلطة الديكتاتورية . ذلك ان هذه الاسطورة وجدت لنفسها تبجيلاً في الفلسفة السوفييتية بالتجاوزات التي ارتكبت باسمها ، وهي اليوم راسخة في بنية الفكر السوفييتي بأربطة أعظم كثيراً من وثاق الايديولوجية . حسبنا ما علمنا من الأصول التاريخية . ولعل المرء يتساءل عما ينبئنا هذا التاريخ عن الشخصية السياسية للدولة السوفيتية كما نعهدها اليوم ؟

الحق اب بما يتصل بالايديولوجية الأصيلة لم يسقط رسمياً من مقولاتها شيء . فما زال الاعتقاد سائداً بالشر الأصيل في الرأسمالية

وحتمية انهيارها ، وبواجب البروليتاريا في المساعدة على انجاز هذا الانهيار واستلام السلطة غير ان التشديد بات على تلك المفاهيم المتصلة بالنظام السوفيتي ذاته على وجه الخصوص ، من حيث مكانته باعتباره النظام الاشتراكي الوحيد في عالم مظلم ضالٍّ ، وعلاقات السلطة داخل النظام .

أول هذه المفاهيم هو العداء الأصيل بين الرأسمالية والاشتراكية . ولقد رأينا مبلغ عمق جذور هذا المفهوم في أسس السلطة السوفييتية . والحق انه كان لهذا المفهوم اثاره العميقة على نهج روسيا باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي . ذلك ان معنى هذا المفهوم هو انه لا يمكن لموسكو ان تخلص الاعتقاد بوجود مجموعة من الأهداف تجمع بين الاتحاد السوفييتي ودول تعتبر دولاً رأسمالية ولا عجب ، فالاعتقاد السائد في موسكو هو ان اهداف العالم الرأسمالي مناهضة للنظام السوفييتي ، وبالتالي معادية لمصالح الشعوب التي يتولى أمرها هذا النظام . واذا كانت الحكومة السوفييتية تمهر بتوقيعها وثائق تفيد بعكس هذا فانه ينبغي النظر الى الأمر على انه مناورة تكتيكية مقبولة في التعامل مع العدو (وهو لا يمت الى الشربصلة) وينبغي أخذها بعين الحذر .

اذن ففكرة العداء بين النظامين باقية في الايديولوجية بصورة اساسية ، بل هي احدى المسلمات الرئيسة في العقيدة ، ومنها يتدفق العديد من الظواهر مما نجده مدعاة للازعاج في نهج الكرملين في السياسة الخارجية ، اعني هذه السرية وهذا الافتقار للصراحة ، هذه المراوغة وهذا التربص وفظاظة الهدف ولسوف تظل هذه الظواهر قائمة في المستقبل المنظور ، وان طرأ عليها اختلاف في درجة حدتها أو تباين التشديد على بعضها دون بعض . فإذا نشد الروس شيئاً منا فقد تجدهم يهملون هذا الجانب أو ذاك الى حين ، وإذا وقع مثل هذا الأمر وجدت من الأمريكيين من يقفز ليعلن بشراً ان «الروس قد غيروا من حالهم» ، ولن نعدم من يحاول ان ينسب لنفسه الفضل في مثل هذا «التغيير» حين

يقع . بيد انه يجدر بنا أن لا نضلل بالمناورات العارضة . ذلك ان سمات السياسة السوفييتية هذه ، شأن المسلمات التي تصدر عنها ، عناصر اساسية من طبيعة السلطة السوفيتية ، ولسوف تبقى تطالعنا إن بصورتها الجلية في المقدمة ، وإن وراء الأحداث ، ما بقيت طبيعتها الكامنة .

ان معنى هذا اننا سنظل نلقى العنت في تعاملنا والسوفييت لعهد طويل قادم . ولكن ليس لهذا أن يعني ان ينظر اليهم وكأنهم مقدمون على برنامج قوامه التصميم على الاطاحة بمجتمعنا في موعد محدد . فالنظرية القائلة بحتمية انهيار الرأسمالية في مرحلة معينة تنطوي على ما يطمئن بأن عملية الانهيارهذه تتم في أوانها وليس ثمة عجلة في الأمر ، وفي هذا لقوى التقدم ان تستغرق ما تشاء من الوقت في التحضير لاطلاق رصاصة الرحمة التي ستأتي بأجل الرأسمالية . وبانتظار القدر المحتوم ، غدا من الأهمية الفائقة بمكان ان يلتفت الشيوعيون الأخيار قاطبة ، ان في الوطن وإن في الخارج الى «وطن الاشتراكية» ، واحة السلطة تلك التي اجتذبت الى معسكر الاشتراكية المتمثل في الاتحاد السوفييتي بالحدب والرعاية ويهرعوا للدفاع عنه ، ويحسنوا من مصائره وان يهاجموا اعداءه ويثيروا فيهم الارتباك والحيرة . وماكان ليلقى عذراً الترويج للمشاريع الثورية «المغامرة» الطفولية في الخارج التي من شأنها احراج السلطة السوفييتية بأي شكل ، بل وكان يقال فيها انها اعمال الثورة المضادة اذن فان قضية الاشتراكية هي في الدعاية للسلطة السوفييتية كما تُعْرَفُ في موسكو .

ويقودنا هذا الى الثاني من المفاهيم الهامة في أفق النظرة السوفيتية ، ذلكم هو عصمة الكرملين . وآية ذلك ان مفهوم السلطة عند السوفييت ، الذي لا يبيح وجود أي نقاط تستقطب التنظيم خارج الحزب ذاته ، يقتضي ان تظل زعامة الحزب من الناحية النظرية مصدر الحقيقة الوحيد . ذلك انه لو وجدت الحقيقة في غير هذا المصدر لكان هناك مبرر لأن يعبر المصدر الجديد عن نفسه بعمل منظم . ولكن هذا ، ما لم

يكن الكرملين ليسمح به بأي حال من الأحوال .

واذن فان زعامة الحزب الشيوعي على حق دائماً ، وكانت كذلك منذ ان صاغ ستالين سلطته الشخصية في ١٩٢٩ باعلانه ان قرارات المكتب السياسي تتخذ بالاجماع .

انه على مبدأ العصمة يقوم الانضباط الحديدي في الحزب الشيوعي . أما في الواقع فان هذين مفهومان متكاملان . فالانضباط المثالي يشترط الاقرار بالعصمة ، وكذلك يستدعي الاقرار بالعصمة الالتزام بالانضباط . وهذان العاملان يحددان معاً سلوكية جهاز السلطة السوفيتية برمتها . بيد انه لا يمكن فهم اثارهما إلا إذا أخذ عامل ثالث بعين الاعتبار ، وهو حقيقة ان للزعامة ان تطرح الأغراض مرحلية أي طرح ترى فيه نفعاً للقضية ، وان تطلب من أعضاء الحركة جميعاً التسليم المطلق بالطرح الذي أتت به . ومعنى هذا إن الحقيقة ليست أمراً ثابتاً وإنما في الواقع موضوع من خلق الزعماء السوفييت يفرضونه لأسبابهم وغاياتهم . وهذه الحقيقة قد تختلف بين اسبوع واسبوع ومن شهر الى شهر آخر . وإذن ، فليست الحقيقة بالأمر المطلق أو الثابت ، أي أنها لا تصدر عن واقع موضوعي . الحقيقة هنا هي احدث اعراض الحكمة عند اولئك الذين يفترض بانهم مستودع الحكمة المطلقة باعتبارهم يمثلون منطق التاريخ . وإذا تراكمت آثار هذه العوامل شحنت الجهاز التنفيذي في السلطة السوفيتية باصرار لاينثني وثبات على التوجه لا ينقطع . ان هذا التوجه يتغير حسب ارادة الكرملين وليس سواه . فما ان يُطرح خط للحزب حول موضوع من موضوعات السياسة القائمة في حين حتى تشرع كل آلة الحكومة ، بما فيها آلة الدبلوماسية ، في المضي على الطريق المرسوم لا تحيد عنه قيد شعرة ، بدأب السيارة الدمية اذ يشد مفتاحها وتنطلق مندفعة في الاتجاه الذي دفعت إليه ، ولا تتوقف في اندفاعها إلا إذا اعترضتها قوة صماء . والأفراد اعضاء هذه الآلة صم لا يتجاوبون وما يأتيهم من الأفكار والحجج من المصادر الأخرى . ذلك انهم تعلموا مما

كان لهم من التدريب الشك بزلاقة الحجة من العالم الخارجي والأعراض عنها . وهم في هذا اشبه بالكلب امام الحاكي (فوتوغراف) لا يسمعون سوى «صوت السيد» ، وإذا أريد لهم أن ينصرفوا عن أمور جديدة أمليت عليهم لم يصخوا السمع إلا لصوت السيد يأمرهم فينصاعون . وهكذا فليس للمندوب الأجنبي ان يأمل ان يكون لكلماته أي وقع عند هؤلاء القوم . فجل ماله ان يرجو هو أن يقوم هؤلاء بنقل كلماته الى اولئك القابعين في الأعلى ، والقادرين على تغيير خط الحزب . ثم انه لما كان من غير المجدي عند هؤلاء القوم الحديث عن الأهداف المشتركة فانه ليس مما يجدي التوسل بالاساليب الذهنية المشتركة . ولذلك تجدون ان للوقائع تأثيراً أقوى من وقع الكلمات في اذان الكرملين ، فالكلمات ذات التأثير الأكبر هي التي تحمل وقع الأحداث القاطعة أو تعكسها أو تجد سنداً

ثم اننا كنا قد وجدنا ان الكرملين لا يجد ثمة دافعاً من الايديولوجيا يحفزه على العجلة في انجاز أهدافه . وآية ذلك ان الكرملين ، شأن الكنيسة،موضوعه مفاهيم ايديولوجية يتحقق صدقها في المدى البعيد ، وبالتالي فانه يملك الصبر على بلوغ غاياته . والحكمة عنده انه لا حق له في ان يجازف بما تحقق للثورة ، من انجازات في سبيل غنائم متواضعة مستقبلاً . ان تعاليم لينين ذاته تتطلب القدر الكبير من الحذر والمرونة في تحقيق الأهداف الشيوعية ومرة اخرى نرى هذه التصورات تجد سندها في دروس التاريخ الروسي ، القرون الطويلة من المعارك الغامضة التي دارت رحاها بين قبائل من البدو على امتداد بطاح روسيا . فهنا يصبح الحذر والاحتراز والمرونة والخداع خصالاً قيمة ، وقيمتها تلقى تقديراً طبيعياً في العقل الروسي أو العقل الشرقي . وهكذا نرى الكرملين لا يجد ثمة ما يشين في التراجع امام قوة أعظم . ثم اذا كان الكرملين لا يجد نفسه تحت ضغط جدول زمني لانجاز اهدافه فانه لا يجزع اذا ما فرضت الضرورة عليه مثل هذا التراجع . ان الفعل السياسي عنده تيار متدفق متحرك دائماً حيثما اتيحت له الحركة نحو

هدف معين . إن شغله الشاغل العمل على ردم كل فجوة وتدعيم كل زاوية في عالم السلطة الواسعة . اما اذا اعترضته حواجز لا قبل له عليها رضي بالتعايش معها وكَيَّفَ حاله وإياها . وليس في هذا عنده ما يضير ، ذلك ان المهم في الأمر هو ان يملك الضغط دائماً وباطراد باتجاه الهدف المنشود . وبعد فليس هناك في الشخصية السوفيتية ما ينم عن احساس يحفز على بلوغ ذلك الهدف المعين في زمن محدد .

ان هذه الاعتبارات لتجعل التعامل والدبلوماسية السوفييتية في آن واحد ، أيسر واشق من التعامل ودبلوماسية الزعماء المبادرين الى الهجوم الأفراد ، مثل نابليون وهتلر . فترى الكرملين ، من جهة أشد تحسساً من هؤلاء للقوة المناهضة لهم ، وأكثر استعداداً للتنازل في قطاعات فرادى من الجبهة الدبلوماسية ، حينما تشعر بزخم أقوى لدى القوة في مواجهته ، وبالتالي فهو أشد من هؤلاء عقلانية في التعامل ومنطق القوة وبلاغتها . ثم انك ترى الكرملين من الجهة الأخرى لا ينحدر أو تثبط عزيمته أمام نصر واحد يتحقق لخصومه . ثم ان هذا الدأب المتأني الذي يمتلك الكرملين يعني انه يمكن مجابهته بنجاعة انما ليس بأعمال مفككة تعكس نزوات الرأي الديمقراطي الآنية ، بل السياسات بعيدة المدى من جانب خصوم روسيا ـ سياسات لا تقل ثباتاً على هدفها من ثبات سياسة الاتحاد السوفييتي ولا تقل عنها تنوعاً وابتكاراً في التطبيق .

وبعد فانه واضح في هذه الظروف ان لا محيص من ان يكون العنصر الأول في أية سياسة تعتمدها الولايات المتحدة العمل الدؤوب بعيد المدى والحازم في الوقت ذاته لاحتواء نزعات التوسع الروسي . ولكنه من الجدير بالتنويه مع ذلك انه حري بمثل هذه السياسة ان تنأى عن التكلف الظاهر مثل إطلاق التهديدات والصخب والتظاهر بـ «الصلابة» . ذلك انه في حين ان الكرملين ينطوي على مرونة اصيلة في استجابته والوقائع السياسية فانه ليس بالذي يهمل اعتبارات المكانة والهيبة . فالكرملين قد يُدْفَعُ بايماءات مجافية للذوق وتصرفات تنم عن

استخفاف شأن أية حكومة أخرى ، الى وضع لا يملك فيه التنازل عن موقف اتخذه وان كان يحمله عليه الاحساس الواقع . ان الزعماء الروس يحسنون فهم النفس البشرية ، ولذا تجدهم يدركون أشد الادراك ان ليس مما يفيد في القضايا السياسية بأي حال ان يفقد المرء أعصابه أو جأشه . وهم سريعون في استغلال مثل هذه الدلائل على الضعف، واذن فانه لمما يجدر بالحكومة الأجنبية ، إذا شاءت النجاح في تعاملها مع روسيا ان تعتمد هدوء الأعصاب وضبط النفس في كل الأوقات ، وتعرض مطالبها على نحو يسمح بالاستجابة لهذه المطالب بما يحفظ لروسيا الهيبة دونما مساس .

انه لواضح مما سلف القول انه يمكن احتواء الضغط السوفيتي على مؤسسات العالم الغربي الحرة باعتماد قوة موازية لذلك الضغط وتوجيهها بالعمل اليقظ والبراعة الى سلسلة من النقاط السياسية والجغرافية المتغيرة باستمرار ، مماثلاً لتحولات السياسة السوفيتية ومناوراتها والثبات عليها بما لا ينفع معسول الكلام في التخلي عنها . ذلك ان الروس جعلوا نصب أعينهم الاشتباك (والغرب) في صراع مديد ، يشجعهم عليه ما تأنس اليه نفوسهم من نجاح كبير تحقق لهم . وان المرء ليحسن صنعاً ان اخذ بعين الاعتبار ان الحزب الشيوعي كان في وقت ما أقلية ضئيلة جداً في الحياة الروسية وكان دون ما تمثله الدولة السوفيتية اليوم في المجتمع الدولي بدرجات ودرجات .

اما اذا كانت الايديولوجيا ما يحمل حكام روسيا على الاقتناع بان الحق في جانبهم وبالتالي فان لهم ان يستغرقوا في أمرهم حتى أوان الساعة ، فان لهؤلاء الذين لا يأخذون بهذه الايديولوجيا ان يمحصوا منطلقاتها بعين الموضوعية ويقوموا ما فيها من الصحة والصدق . ان الأطروحة السوفييتية لا تقتصر في مضمونها على انعدام سيطرة الغرب على مصيره الاقتصادي وحسب ، وإنما تفترض كذلك استمرار الوحدة الروسية والانضباط الروسي والدأب ردحاً لا حدود له من الزمن . وإذا

كان هكذا حال الاطروحة ، فلننزل هذه النبوءة إلى الأرض ، ولنَهِبْ انه امكن للعالم الغربي ان يجد القوة والطاقة لاحتواء السلطة السوفييتية على مدى فترة بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة . فماذا ترى يعني هذا لروسيا ؟

لقد امكن للقادة السوفييت ، بما افادوا من مساهمات الأساليب الحديثة في فنون الطغيان ، حل مسألة الطاعة في حدود سلطتهم . فلسنا نجد ثمة إلا قلة تتحدى سلطتهم، وهؤلاء عاجزون عن اثبات جدوى هذا التحدي امام ادوات القمع المتاحة للدولة .

ثم ان الكرملين برهن ايضاً على انه يملك إنجاز هدفه .، ولـو بثمن من مصالح الأهلين ، من اقامة اساس لصناعة ثقيلة ، ان لم تكتمل بعد مازالت تنمو وتكاد تقارب تلك التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى . ولكن هذا كله ، من إحكام الأمن السياسي في الداخل وبناء صناعة ثقيلة ، إنما كان على أية حال ، بتكاليف رهيبة من حياة البشر وبتضحيات من الآمال والطاقات الانسانية . فلقد فرض الأمر اعتماد العمل القسري على نطاق لم تعرفه العصور الحديثة في أي وقت من أوقات السلم ، وكان منه إهمال مراحل اخرى من الحياة الاقتصادية السوفييتية خاصة الزراعة وانتاج المواد الاستهلاكية والإسكان والنقل ، أو العسف بها .

وكان ان فاقم من الأمر ما انزلته الحرب من الدمار والموت واستنزاف البشر . وكان من نتائج ذلك ان وجدنا في روسيا اليوم سكاناً منهكين بدنياً وروحياً . فترى جموع الناس خائبة الآمال ملؤها الشك ولم تعد شأنها في الماضي مأخوذة بما ما تزال السلطة السوفيتية تشع به من بريق السحر إلى اتباعها في الخارج . وما الإقبال الذي كان من أمر الناس على الكنيسة في تلك الفترة القصيرة من تسامح السلطة ، والذي اقتضته الاعتبارات الآنية اثناء الحرب إلا شاهداً بليغاً على انهم ماكانوا ليمحضوا اهداف النظام كل ماكان في قلوبهم من الايمان والاخلاص .

ان هناك حدوداً لا يملك الناس في هكذا لظروف ان يتجاوزوا فيها قدراتهم البدنية وطاقتهم العصبية ، ثم ان لهذه حدوداً معينة على وجه الإطلاق ، وتفرض نفسها حتى على اقسى الدكتاتوريات فلا تملك ان تدفع الناس بعدها . وحقاً ان من شأن معسكرات العمل القسري وسواها من أدوات الاكراه ان توفر وسيلة مؤقتة لحمل الناس على العمل ساعات اطول مما كانوا يقبلون به طواعية أو تحملهم عليه الضغوط الاقتصادية ، على انه قيض لهم البقاء بعدها وجدتهم قد شاخوا وهرموا قبل اوانهم ، وغدوا بلا ريب ضحايا مقتضيات الدكتاتورية . إذا كان هذا أو ذاك لم يعد المجتمع ليفيد من طاقاتهم بعدما استنفدت في جلها ولا عاد بوسع الدولة كذلك ان تفيد من خدماتهم .

ثم اذا كان الحال هكذا شخصت الأنظار إلى الجيل الجديد . وهذا الجيل الجديد بالرغم من كل ما نزل من تقلب الأحوال والمعاناة ، جيل واسع العدد وبه حيوية ونشاط ، وله من ارثه الروسي نصيب من الموهبة . على ان المستقبل سوف يكشف لنا اثر ما خبر هذا الجيل في طفولته من الالام النفسية من فعل الدكتاتورية وزادت من امره الحرب على مسلكه في النضج . ذلك ان اموراً مثل الشعور الطبيعي بالأمن والطمأنينة اللذين يأنس المرء اليهما في وطنه وبيته تكاد تكون تلاشت في الاتحاد السوفييتي إلا اللهم في المزارع والقرى النائية . ونجد المراقبين بعد لا يدرون ما إذا كان سيترك هذا الحال اثره على هذا الجيل الذي يدخل الآن مرحلة النضج .

ثم اننا نطالع الى هذا حقيقة ان تطور الاقتصاد السوفييتي على ما يمكن له الادعاء من إنجازات ضخمة في بعض المجالات ظل غير متوازن في تطوره ويعتوره خلل خطير . والحق ان الأجدر بمن يتحدث عن التطور الرأسمالي غير المتكافىء من الشيوعيين الروس ان يشعر بالحرج وهو يتأمل في امر اقتصادهم الوطني ذاته . فترى هنا مجالات معينة من الحياة الاقتصادية مثل صناعتي المعادن والالات تنمو نمواً دونه كل القطاعات

الأخرى من الاقتصاد وهنا ترى أمة تكاد لتغدو في وقت قصير احدى اعظم الأمم الصناعية في العالم بينها ما تزال تفتقر لشبكة طرق دولية واسعة جديرة بهذا الاسم وما لديها من السكك الحديدية سوى شبكة بدائية نسبياً . والحق ان الكثير قد بذل لرفع كفاءة اليد العاملة وتعليم الفلاحين البدائيين شيئاً من تشغيلالالات بيد ان صيانة الالات ما تزال مثلبا كبيراً في كل جوانب الاقتصاد السوفييتي، ثم ان التصميم يغلب عليه الاستعجال وتدني النوع . كذلك لابد وان يكون اهتراء الالات واسعاً وبعد فان القوم مازالوا مقصرين في تطعيم العمال بتلك الثقافة العامة المتصلة بالانتاج وزرع احترام الذات في العمل التقني مما يسم العامل الماهر في الغرب .

وانه لأمر صعب ان نتبين كيف يمكن لسكان البلاد المرهقين المثبطة عزائمهم ان يقوموا هذه المثالب في وقت قريب وهم الذين يعملون الى حد بعيد في ظل الخوف والاكراه بيد انه مالم يتم التغلب على هذه المثالب فلسوف تظل روسيا بلداً هشاً ، وبمعنى ما عقيماً ، من الناحية الاقتصادية ، يقدر على تصدير اشواقه ، وبعث سحر حيويته السياسية البدائية الغريب ، ولكنه عاجز عن تدعيم مبادراته هذه بشواهد حقيقية على ما ينبىء بالقوة والرفاء الماديين .

واليوم تخيم حيرة خطيرة على الحياة السياسية في الاتحاد السوفييتي ، ومبعثها ما يرسمه انتقال السلطة من شخص إلى آخر او مجموعة من الأفراد الى مجموعة اخرى من التساؤلات والشكوك .

وهذه طبعاً مشكلة مكانة ستالين الشخصية . وانه لجدير بنا ان نتذكر ان خلافته في مكانة لينين البارزة في الحركة الشيوعية كانت التجربة الوحيدة في الاتحاد السوفيتي في انتقال السلطة من فرد إلى آخر . ولقد استغرق تدعيم هذه الخلافة نحواً من اثني عشر سنة ، وكانت كلفة ذلك ارواح الملايين من الناس حتى هز الدولة من أساسها ، وكان منها جروح مست الحركة الثورية الدولية كلها ، وكانت مثلبة للكرملين ذاته .

وانه لاحتمال قائم دائماً بأن يقع انتقال آخر في اعلى درجات السلطة بهدوء وتحت غطاء السرية ، دون ان يترتب على ذلك أية عواقب وبلا وقع في أي مكان . ولكن من الممكن بالمقابل ان تفعل القضايا المتصلة بهذا الانتقال فعلها فتطلق من العقال،اذا جاز استعمال بعض عبارات لينين ، «احدى تلك العمليات الانتقال الخاطفة» من الخديعة المقنعة الى «العنف الوحشي» مما يسم التاريخ الروسي وقد تؤدي الى زعزعة السلطة السوفيتية من الأساس .

بيد ان المسألة هذه لا تقتصر على موضوع ستالين في حد ذاته . فلقد عهدنا في الحياة السياسية منذ ١٩٣٨ جموداً خطيراً في اعلى مستويات السلطة السوفييتية. ذلك انه من المفترض بمؤتمر الحزب ، وهو من الناحية النظرية اعلى سلطة في الحزب ، ان ينعقد كل ثلاث سنوات في اجتماع عام . ولكن هاهي ذي ثمانية اعوام تمضي دون ان يعقد هذا المؤتمر ، وخلال تلك الفترة ارتفع عدد المنتسبين الى ضعف ماكان عليه في آخر مؤتمر . ثم ان الحرب أتت على اعداد غفيرة من الروس ، ثم ان اكثر من نصف اعضاء الحزب اليوم هم من الأشخاص الذين انتسبوا اليه بعيد انتهاء ذلك المؤتمر وبعد فما زالت تلك الجماعة الصغيرة ذاتها من الرجال تحكم وسط سلسلة مذهلة من التقلبات . ولا ريب في ان ثمة سبباً منطقياً في ما أدت إليه تجارب الحرب واحدثت من تغييرات سياسية أساسية في كل حكومة من حكومات الغرب العريقة . ولا ريب كذلك في ان أسباب هذه الظاهرة أصيلة بما يجعلها تفرض وجودها في مكان ما من الحياة السياسية السوفييتية الغامضة ايضا بمثل ماكان من شأنها في الغرب . ومع ذلك فان هذه الأسباب لم تحظ بأي قدر من الاهتمام في روسيا .

ان هذه المقدمات تحملنا على الاستنتاج بانه لا ريب هناك حتى في تنظيم شديد الانضباط مثل الحزب الشيوعي فجوة افتراق في السن والنظرة الى الأمور والاهتمام بين الكتلة الضخمة من اعضائه الذين قرب

تجنيدهم في الحركة وتلك الفئة القليلة الحاكمة بأمرها في الأعلى والتي لم يلتق بها معظم هؤلاء او يخوضوا معها حديثاً ، او لهم واياها مباسطة سياسية قط .

واذن من ذا الذي يملك ان يجزم ، في هذه الظروف ، بانه سيحل التجديد الذي سينال الأوساط العليا من السلطة (وهو مسألة وقت فحسب) بيسر وسلام ، او ان المتنافسين سينأون في سعيهم الى الحكم عن التوسل بتلك الجموع من الجماهير التي تفتقر للنضج السياسي واستمداد التأييد منها ، كل لدعواه واذا ما قدر لهذه الأمور ان تقع لوجدنا نتائجها القريبة تنعكس على الحزب الشيوعي . ذلك ان ممارسة عضوية الحزب عموما ظلت تقتصر على تطبيق الانضباط والنظام الحديدي والطاعة ، ولم يكن فيها شيء من فنون التسوية(بين المطالب المتناقضة) وتعايش (الأفكار والمصالح) . واذا قدر للفرقة ان تتفشى في الحزب وتشل حركته فلسوف يكشف المجتمع الروسي عن الفوضى والضعف فيه بما ينأى عن الوصف . فلقد وجدنا في ما تقدم ان السلطة السوفييتية لا تعدو كونها قشرة خارجية تخفي وراءها كتلة هائمة من البشر لا تحتمل قيام أية بنية تنظيمية مستقلة بينها .

بل وليس هناك في روسيا أمر مثل الحكم المحلي والجيل الحالي من الروس لم يخبر تلقائية العمل الجماعي في حياته قط، فاذا ما وقع بالتالي ما من شأنه ان يفسد وحدة الحزب وكفاءته من حيث هو اداة سياسية ، فاننا قد نجد روسيا السوفييتية تنقلب عن حالها بين ليلة وضحاها ، من احد اقوى المجتمعات القومية الى واحد من اضعف المجتمعات وازراها .

واذن فقد لا يكون مستقبل السلطة السوفيتية مأموناً كما تصوره اليوم في الكرملين مقدرة الروس على تضليل الذات . اما انه بوسع القوم احتكار السلطة لانفسهم فهذا امر برهنوا عليه . واما انهم يملكون توريث الحكم بهدوء ويسر فأمر يحتمل الشك .

اما الآن فاننا نرى الى ما أتت به شدة حكم هؤلاء القادة وتقلبات الحياة الدولية ونالت أشد النيل من هذا الشعب العظيم الذي تعتمد عليه سلطتهم بما فيهِ من القوة وما يحمل من الآمال . وانه لأمر يسترعي الملاحظة ان القوة الايديولوجية التي تعتمد عليها السلطة السوفيتية هي اليوم اقوى في البقاع وراء حدود روسيا منها في الاتحاد السوفييتي، وبعيداً عن متناول سلطة الشرطة السوفيتية وتذكرنا هذه الظاهرة بمقارنة اوردها توماس مان في رائعته «بودنبروكس» ، اذ لاحظ انه غالباً ما تعكس مؤسسات الانسان اعظم الألق في ذات اللحظة حين يكون قد تقدم التفسخ الداخلي فيها واستشرى ، فرأى في اسرة «بودنبروكس» وهي في ذروة تألقها ما يذكر باحدى تلك النجوم الساطعة ترسل بريقها على اسطع ما يكون عليه البريق بينما هي قد زالت من الوجود قبل عهد طويل .

وإذن فمن ذا الذي يملك ان ينكر عن ثقة ان هذا الشعاع القوي الذي مايزال يصدر عن الكرملين الى شعوب العالم الغربي لا يعدو في حقيقته عن كونه اثر وهج من منظومة هي في طريقها الى الافول ؟ ان هذا ليس بالأمر الذي يقبل البرهان ، ولكنه لا يقبل الانكار كذلك . ولكن هناك الاحتمال القائم (وهو في نظر الكاتب احتمال قوي) بان السلطة السوفيتية تحمل ، شأن العالم الرأسمالي في تصورها ، بذور انهيارها في داخلها ، وان هذه البذور قد قطعت شوطاً بعيداً في انغلاقها .

انه لواضح انه لا تملك الولايات المتحدة ان تتوقع نشوء ضرب من الود السياسي بينها وبين الاتحاد السوفيتي في المستقبل المنظور بل يجدر بها ان تظل على اعتبار الاتحاد السوفيتي خصماً ، لا شريكاً ، في الحلبة السياسية . كذلك يجدر بها ان لا تتوقع من السياسة السوفييتية ان تعكس حباً خالصاً للسلام والاستقرار ، وايماناً حقيقياً بامكانية تعايش سعيد بين العالمين الاشتراكي والرأسمالي ، بل ضغطاً حذراً دؤوباً يهدف الى بعثرة واضعاف كل تأثير ينافس تأثيرها وكل دولة تنافس الاتحاد السوفييتي .

ويَعدِلُ من هذا واقع ان روسيا ماتزال على النقيض من العالم الغربي عموماً الطرف الأضعف ، ويعدل منه كذلك ماتتسم به السياسة السوفيتية من المرونة الشديدة ، وما قد يكمن في المجتمع السوفييتي من النقص والقصور بما يضعِفُ من قدراته في نهاية المطاف. وانه لحري بهذا في حد ذاته أن يحمل الولايات المتحدة على الثقة بالنفس وخوض سياسة تأخذ بالاحتواء الحازم مصممة لمواجهة الروس بقوة مضادة عصية على الأخذ وفي مكان يبدون فيه علامات التجاوز على مصالح عالم آمن مستقر .

بيد ان الامكانات المتاحة لقيام سياسة امريكية لا تقتصر في واقع الحال على مجرد تمسك بالخط المرسوم ثم عقد الآمال بان تأتي التصاريف بما هو منشور ذلك ان الولايات المتحدة تملك ان تؤثر بأعمالها في مجريات التطورات الداخلية ان في روسيا وان في الحركة الشيوعية العالمية ، وهي التي تحدد السياسة الروسية الى حد بعيد . على ان المسألة لا تتوقف على مجرد قدر متواضع من النشاط الاعلامي مما بوسع هذه الحكومة القيام به في الاتحاد السوفييتي وسواه من البلاد ، على ما لهذا النشاط من الأهمية بل انه يعتمد بالأحرى على مبلغ ما يتحقق لهذا البلد في خلق الانطباع بين شعوب العالم عموماً بان هذا بلد يتبين اهدافه بجلاء ، وانه يتصدى بنجاح لمشكلاته الداخلية ويضطلع بمسؤولياته كقوة عالمية وله من الحيوية ما يمكنه من الوقوف متماسكاً بين التيارات العقائدية الكبرى في هذا العصر وبمقدار ما يستطيع هذا البلد انجازه من هذه الصورة ومتابعتها في اذهان الناس تغدو اهداف الاتحاد السوفيتي للناظر عقيمة وخيالية ، وبذات المقدار ستخبو آمال مؤيدي موسكو ويذوي حماسهم ، وفوق هذا وذاك سيكون لهذه الحال اثرها في تحميل سياسة الكرملين الخارجية مزيداً من المنغصات . وان في هذا الخط مافيه من النجاعة طالما انه يتناول بالتهديم الفكرة المحور في الفلسفة الشيوعية من ان ما يبدو من العالم الرأسمالي ان هو اختلاج المشلول . بل ان في تغلب الولايات المتحدة في

حد ذاته على المرور بفترة الكساد الاقتصادي التي ما انفك غربان الساحة الحمراء يتنبأون بها بثقة وكأنها من المسلمات ما سيأتي بآثار عميقة تمتد عبر العالم الشيوعي كله .

كذلك جريا على هذا المنطق سيكون لمظاهر التردد والتفكك والتفسخ الداخلي في البلد اثره الصاعق على الحركة الشيوعية كلها . ولسوف تسري مع كل دليل على هذه النزعة رعشة الأمل والحماس في كل العالم الشيوعي ، ولسوف نلحظ خفة الطرب في خطوات موسكو مع كل حدث ينبىء بهذا التفسخ وذاك التندد ، ولسوف نرى عندئذ مجموعات جديدة من المؤيدين الذين ظلوا حتى تلك اللحظة غرباء عن هذا الصراع يتسلقون مالا يرون فيه سوى سياسة دولية ، ولسوف يزداد آنئذ ضغط الروس حتى أشده في الشؤون الدولية .

وانه لمن المبالغة بلا ريب القول ان المسلك الأمريكي وحده ودونما عون يملك سلطة الحياة والموت على الحركة الشيوعية ودفع السلطة السوفييتية في روسيا الى الانهيار مبكراً على انه في طاقة الولايات المتحدة ان تزيد كثيراً من التوترات التي لا مناص للسياسة السوفييتية من مواجهتها في نشاطاتها ، وان تفرض على الكرملين قدراً كثيراً من الاعتدال والحذر مما خبرنا في السنوات الأخيرة ، فتشجع على هذا النحو نزعاتٍ لابد وان تجد لها منفذاً اما بانهيار السلطة السوفيتية او بالتخفيف منها تدريجياً . ذلك انه مامن حركة صوفية تبشر بالخلاص وخاصة حركة الكرملين - تستطيع احتمال الإحباط استمر دون ان ينتهي بها الأمر الى احد هذين الطريقين وفق منطق هذا الوضع .

وهكذا نرى ان القرار متروك في جله لهذا البلد . وما قضية العلاقات الأمريكية السوفيتية في جوهرها سوى امتحان لجدارة الولايات المتحدة في ان تتبوأ مكانها أمة بين الأمم . واذا شاءت الولايات المتحدة ان تجنب نفسها الدمار فما عليها إلا أن تقتدي بافضل تقاليدها وتثبت جدارتها بالبقاء امة عظيمة . حقا أنه ليس ثمـة امتحان اعدل من هذا

لتبرهن امة على ماهي عليه من المعدن . وليس يملك المراقب الحصيف للعلاقات الأمريكية الروسية ، في ضوء هذه الظروف من سبب يحمله على الشكوى من هذا التحدي الذي يطرحه الكرملين امام المجتمع الأمريكي . بل الاجدر به ان يشعر بضرب من الامتنان للعناية الالهية اذ وفرت للشعب الأمريكي هذا التحدي المحكم وجعلت امنه يعتمد على تماسكه ويقبل بما شاء له التاريخ ان يضطلع به من مسؤوليات، الزعامة الاخلاقية والسياسية .

هوامش

مصادر النهج السوفيتي

(١) نشر باذن من رئيس تحرير مجلة الشؤون الخارجية Foreigen Affairs ، المجلد ٢٥ العدد ٤ ، تموز/يوليو ١٩٤٧ ، ص ٥٦٦ ـ ٥٨٢ . حقوق النشر لمجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations

(١) لينين : حول شعار الولايات المتحدة الاوروبية .

(٢) يقصد بالاشتراكية هنا الشيوعية الماركسية او اللينينية ، وليس الاشتراكية الليبرالية من نمط الدولية الثانية .

الفصل الثاني

أمريكا ومستقبل روسيا(١)

إن الشدة التي تسم رفض الأمريكيين لما يأخذ به اولئك الذين يمسكون بزمام السلطة في الكرملين من النظرة في استشراف الأفق وما يعتمدون من النهج في العمل لتفضح في مضمونها على أقوى نحـو الايمان والرغبة بأن يقوم في روسيا غير ما يعهدونه منها اليوم . وبعد ، فلعل لنا العذر في أن نتساءل ما إذا كنا نحمل ثمة في أذهاننا صورة واضحة لما ينبغي ان يكون عليه هذا النهج وتلك النظرة مما نرغب، والطرق التي يمكن للأمريكيين أن يحفزوا عليها . وعهدنا أن نرى ثمة نزوعاً لدى العديد ، خاصة في هذا الوقت الذي أدى فيه تعايش النظامين على هذا الكوكب الى هذا القدر الكبير من العناء والقلق في كل مكان وهذا اليأس من امكانية استمراره على وجه النجاح ، للسماح بأن تطغى على صورة روسيا المقلوبة والمختلفة عن عهدنا بها مسألة نصر أو هزيمة في حرب قادمة ، أو ترى بالأحرى الأمرين متصلين مترابطين . ثم ترى بعض الأمريكيين قد عاودتهم وهم يتدبرون بعد أمر الحرب

المحتملة تلك العادة الأمريكية السيئة في أن يجدوا في الحل العسكري الدواء وفضيلة الحسم ، فيذهبون مذهب أن الحرب هي الختام أو النهاية السعيدة ، ولا يخامرهم أنها قد تكون بداية أمر .

طبعاً ليس هناك خطأ أفدح من الانقياد لهذا الخيار ناهيكم عن أي اعتبار لما سيأتي به من هدر للدماء ويتحتم بذله من التضحيات الهائلة . ذلك ان حرباً تشن ضد الدولة السوفيتية ويصح أن نتوقع فيها قدراً من النجاح النسبي (ويجدر بنا أن نتذكر أن هذا اقصى ما يمكن توقعه في هذه الحرب) لن تضمن في حد ذاتها تحقيق البديل الذي قد يكون في خاطرنا ؟ ولعلها في أقصى الحالات تفرض علينا مواجهة مظاهر مختلفة لمشكلة قديمة لا ريب انها تدور في عقل كل أمريكي يعارض المسلك السوفيتي ، سواء وقعت الحرب أم لم تقع . تلكم هي مسألة شكل روسيا التي نود أن نراها ، روسيا التي يمكننا ان نتعايش معها بيسر ، أعني مسألة النمط الذي يسمح بقيام نظام عالمي أكثر استقراراً ، والذي يمكننا أن نطمح إليه بما يناسبنا ، ودونما مجافاة للواقعية .

وليس موضوع امكانية قيام روسيا غير هذه التي لنا عهد بها والتي تؤثران نرى قيامها موضوع حرب أو سلام . ذلك ان الحرب في حد ذاتها لن تأتي لنا بمثل روسيا هذه التي ننشد . بل الحق انه لا يرجح ان تقود الحرب الى هذا الاتجاه ، مالم يرافق الجهد العسكري الشيء الكثير من الجهد المضني والمشحون بالحكمة . وبعد فان امتناع وقوع حرب كبرى لن يحول دون قيام روسيا الجديدة هذه التي نروم لها القيام . ذلك ان قيام روسيا هذه يعتمد على العديد من الأمور الأخرى لابد من ان تنهض بها شعوب عديدة ، ان في الحرب وان في السلم وليس تلك بالأمور التي يمكن للأمريكيين وحدهم ان ينهدوا اليها وخاصة في مجال العمل المباشر . بيد ان لدينا امكانات ذات شأن للتأثير في ماهو مرجو من هذه الجهود ، ويجدر بنا ان نتذكر ان سوف يتخلل هذا الجهد لحظات نملك منها أن ترجح احدى كفتي الميزان في هذا الاتجاه أو ذاك . ومن هنا

كانت صلتنا بمستقبل روسيا جديرة بان نوليها اقصى طاقاتنا من التفكير والاهتمامين ثم ان هنالك امرين اثنين يستحقان منا كل العناية في هذا الجهد لصياغة المستقبل الروسي ، أول هذين الأمرين هو ان نتبين هدفنا بجلاء ، وثانيهما ان نكون على بينة من النهج الذي يتحتم علينا انتهاجه لتيسير تحقيق هذا الهدف المنشود بدلاً من عرقلته . وقد اوردت عبارة «تيسير» هذه على سبيل التحفظ ، ذلك اننا هنا بصدد الحديث عن دولة أجنبية ولا يمكن أن يكون دورنا في تدبر الأمر معها في أفضل الأحوال إلا دوراً ثانوياً أو أقل. دوراً متمماً لدور أشد أهمية لا مناص للآخرين من الاضطلاع به .

أية روسيا هذه نرغب ان[٢] تقوم وتغدو شريكاً لنا في المجتمع الدولي ؟

لعل أول ما ينبغي علينا ان نتمثل في عقولنا هو أنه من العبث ان نتطلع الى قيام روسيا الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية ، ذات المؤسسات الشبيهة بهذه التي تقوم في جمهوريتنا .

ولو اننا نظرنا أولاً إلى مسألة النظام الاقتصادي لتبين لنا للتو أن روسيا تكاد لا تعرف المشاريع الخاصة على نحو ما ألفنا نحن في هذا البلد . وآية ذلك ان الحكومة الروسية كانت دائماً تحكم رقابتها على عدد من النشاطات الاقتصادية وخاصة النقل وصناعة السلاح ، حتى في العهود السابقة للثورة ، وهي الصناعات التي درجت العادة في هذا البلد على ان تكون من النشاطات الخاصة . ولا مشاحة في انه كانت هناك في فترات سابقة من التاريخ الروسي أسر روسية من رجال الأعمال البارزين واشتهروا بمبادراتهم التجارية الجريئة في المناطق المتخلفة في روسيا الامبراطورية . بيد أن رأس المال الوطني الخاص ظل مقصوراً إلى حد بعيد على أعمال التجارة اكثر منه اهتماماً بانتاج السلع . وكان النشاط المحلي الأعظم يدور في مجال التجارة اكثر منه في الصناعة . ولكن لم يكن للتجارة هناك ذاك الشأو الذي كان لها في الغرب . ولئن

كانت هناك طبقة تقليدية ذات صبغة روسية شديدة من التجارة ، فان هذه الطبقة ماكان ليعرف عنها بين القوم اتساع الأفق وبعد النظر أو عمق التصور لمسؤولياتها حيال المجتمع من حولنا . ومن يطالع الأدب الروسي يره حافلاً بصور سلبية كئيبة عن هذه الطبقة . كذلك كان ابناء الارستقراطية الاقطاعية ، وهم الذين كانوا، باذواقهم وميولهم،النخبة والفئة الرجعية في المجتمع ، غالباً ما ينظرون من علٍ الى التجارة وينزعون الى الاعراض عن المشاركة فيها . بل ان اللغة الروسية لم تستطع ان تخرج بمرادف لكلمة الأعمال بالمعنى المفهوم لكلمة (Business) في الانكليزية ، والمصطلح الوحيد في الروسية القريب من هذا المعنى هو مصطلح التاجر الذي لم يكن له دائماً وقع محبب في النفس .

ثم إذا غدت روسيا دولة صناعية ، في اندفاعة مفاجئة من النشاط ، في مطلع القرن الحالي ، وجدنا الحكومة والمجتمع عموماً هناك يفتقران للتقاليد المناسبة والاحساس بالمسؤولية وتمالك النفس في معالجة ما تولد عن هذا التحول من الارهاصات . وكانت العلة في الأمر ان التطور الصناعي هذا قام على أساس من المبادرة الفردية أكثر منه على أساس من المساهمة الواسعة في الملكية ، وكان منه أن أدى الى تراكم الثروات الضخمة فجأة بين أيدي أفراد وأسر لم تكن مهيئة على العموم لهذا الثراء . ولطالما كان البذخ الواسع الذي رافقه عرضة للنقد شأن الأسلوب الذي تحققت به تلك الثروات الطائلة . وكان مما زاد في الأمر اقامة كل من اصحاب رأس المال والعمال قريباً من بعضهم البعض ، حتى لقد ذهب بعض أصحاب المصانع الى حد الاقامة بالجوار من مصانعهم . وكانت هذه ظروفاً شديدة الشبه بالنمط الذي ساد في أوائل الثورة الصناعية الرأسمالية ، كما وصفها ماركس ، إكثر منها بالظروف القائمة في البلدان الغربية المتقدمة ولعل هذا ما ساعد في شيوع الماركسية في روسيا . فلقد حمل لنا فن الكاريكاتور الساخر في بداية العهد الشيوعي عن الرأسمالي

الصناعي الروسي يومذاك صورة الرأسمالي المتودج ، ان لم يكن البدين الشره والفظ الجلف احياناً ، وان لم يكن كذلك دائماً .

اذن فان ماكان هناك في روسيا القيصرية من النشاط الاقتصادي الخاص يكاد لا يظفر بشيء مما كان له من الاحترام والتقدير بين الناس في البلدان التجارية العريقة في مطلع هذا القرن . ولعله كان يملك ان يحظى بمثل هذه المكانة لو امتد به العهد ورسخت له تلك التقاليد التي غدت لمثله في الأقطار الأخرى . ويُرَجِّحُ عندنا هذا الظن ما يطالعنا من الأمثلة عن التطور المستمر الدؤوب يومذاك في روسيا قبل الثورة نحو الادارة الصناعية الأفضل .

ولكن يجب أن نتذكر ان هذا أمر قدم به العهد . وبعد ، فلقد مضت ثلاثون سنة منذ ان قامت الثورة ، وانطوى البساط في تلك الظروف الشاقة من الحياة السوفييتية ومعه جيل كامل من الناس . ولم يعد ثمة بين القادرين على التأثير في مجرى الأحداث سوى اقلية ضئيلة مازالت تـذكـر أيام مـا قبل الثورة . أما الجيل الأصغر فلا يدرك أو يحمل تصوراً عن الحل سوى مـا أقامه النظام السوفيتي من رأسمالية الدولة . والحق ان ما نحن بصدده هنا لا قوام له في الحاضر وإنما هو شأن يتصل بالمستقبل البعيد .

وإذا استذكرنا هذا كله وجدنا ان ليس هناك في المفاهيم السائدة بين الروس ما يسمح على قرب العهد بقيام حال يقارب ما نعرف نحن من نظام المشاريع الخاصة . ولكن ليس لهذا ان يعني أن مثل هذا الفهم متعذر النشوء مستقبلاً . بل وقد يقيض له ان يقوم اذا ما اسعفت الظروف وتعهدته بالرعاية ، إلا أنه لن يقيض له أن يأتي بنظام مماثل لما هو عندنا . ثم انه لن يفيد في أمره ان يُسَرِّع أحد من خطواته ، وخاصة إذا جاء هذا الحفز من خارج الحدود .

انه لحق ان مصطلح «الاشتراكية» ظل يرتبط في ما يتداوله الناس طوال السنين ومصطلح «السوفييتية» حتى غدا منفرا لكثير من القوم ، إن

داخل حدود الاتحاد السوفيتي وإن خارجه . والحق ان من اليسير ان يخطىء المرء الاستنتاج في أمرهذه الظاهرة. فقد يمكن ان تعود ذات يوم تجارة التجزئة والخدمات الفردية الصغيرة مما له أوسع الاتصال بمباهج الحياة اليومية ليقوم عليها اصحاب المصالح الخاصة في روسيا . ثم انه لا ريب في ان القوم هناك سيشهدون عودة الملكية الخاصة والمبادرة الفردية في مجال الزراعة على نحو ما سيتبين بعد قليل . وهناك بعد احتمال بان يشق نظام الانتاجي ـ التعاوني المشترك بين مجموعات الحرفيين ـ وهو نظام راسخ في التقليد والوعي في روسيا ، الطريق ذات يوم لقيام مؤسسات اقتصادية تمثل نهجاً واعداً وبالغ الأهمية في تبادل مشكلات العمالة ورأس المال الحديثين. بيدان هناك قطاعات واسعة من الحياة الاقتصادية ستبقى على وجه التعيين لعهد طويل ملكا عاما ، بينما هي في عرفنا من مجالات العمل الخاص ، مهما تكن هوية السلطة السياسية هناك في روسيا . وليس في هذا ما يدعو الأمريكيين للعجب أو ينطوي على الاهانة لهم . بل الحق ان ليس ثمة من سبب يجعل شكل الحياة الاقتصادية موضع الاهتمام البالغ للعالم الخارجي ، عدا بعض الاستثناءات البارزة مما سيرد ذكره في مابعد .

ان الزراعة لجديرة بان تحتل حيزاً خاصاً من تفكيرنا اذ يدور حول هذا الموضوع . وآية ذلك ان القطاع الزراعي هو نقطة الضعف القاتلة في النظام السوفييتي . ولو قدر له أن يغدو قطاعاً خاصاً لكان ذلك تنازلاً أمام حرية الانسان والمبادرة الفردية وتراجع ينفر منه البلشفي القح كل النفور . وإذا كان أمره ماعهدنا من تحويل قراه الى مزارع جماعية اقتضى وجود جهاز قمعي معقد ليحمل المزارع على البقاء والانتاج في أرضه حملاً . والحق ان ربما كان هذا النظام الجماعي القسري اكبر مصدر للتذمر في الاتحاد السوفييتي ، عدا اللهم فظاظة الشرطة البالغة ، وكلاهما على كل حال مترابطان ببعضهما أشد الترابط . وقد يتبادر الى الذهن انه من المسلمات ان يكون من أول ما ستأتي به أية حكومة

متحررة تطلع علينا في المستقبل هو القضاء على هذا النظام الكريه من العبودية واحياء الزهو والحافز مما يرتبط في نفوس المزارعين بملكية الأرض الخاصة والتصرف بحرية السلع الزراعية ـ بيد أنه قد يقيض للمزارع الجماعية ان تستمر ، والأرجح أنها ستظل تقيم ردحاً طويلاً ، ليس لأن مفهوم التعاون هو العلة في حد ذاتها في هذا النظام المقيت وإنما في ما يعتوره من عامل الاكراه في التطبيق . العمل الجماعي سيكون في المستقبل تعاوناً طويلاً لا زواجاً بالاكراه تحت التهديد بالبندقية .

وإذا ما التفتنا الآن الى الجانب السياسي تذكرنا ما سلف من القول بانه لا ينبغي لنا ان نتوقع قيام روسيا الديمقراطيةالليبراليةعلى الاشكال التي تعرفها امريكا . وهذه بدهية ينبغي ان تكون ماثلة في اذهاننا . ولكن ليس لهذا ان يعني ان الانظمة الروسية ستكون مستقبلاً مناهضة لليبرالية بالضرورة والحق أنه ليس ثمة تقليد ليبرالي اشد رفعة من ذاك الذي خبرته روسيا في الماضي وما زال ثمة الكثير من الروس ، افراداًاوجماعات ينهلون من ذاك التقليد ، ولن يدخروا ماوسعهم الأمر في ان يرفدوه بالقوة حتى يغدو السائد في روسيا المستقبل . وليس لنا نحن سوى ان نزجي اليهم باطيب المنى دونما تحفظ . بيد اننا لا ريب مسيئون الى جهود هؤلاء اذا استرسلنا في توقعاتنا واستعجلنا الأمور او كنا نعلق الأمل بان يأتي هؤلاء القوم بما يشبه ما لدينا من المؤسسات . فالطريق امام الليبراليين الروس وعروشاق . فأول ما سيواجه هؤلاء جيل فتي لم يخبر سوى السلطة السوفييتية ثم رضع وشب على التفكير حسب مصطلحات تلك السلطة حتى حينما كان ينفر منها ويحمل لها الكراهية . ولذا فلسوف يبقى الكثير من مظاهر النظام السوفييتي مقيماً ان لم يكن لسبب آخر سوى انه لم يعد ثمة بديل عنها بعد ماطال الدمار كل شيء آخر . ثم ان بعض مظاهر النظام هذا جديرة بالبقاء ، اذ لا يعقل ان يكون مثل هذا النظام قد استمر هذا العهد الطويل وهو خالٍ من كل فضيلة . وإذن فلابد لأي تصور بقيام حكومة روسية في المستقبل من ان تأخذ بعين الاعتبار هذه المرحلة

الفاصلة من النظام السوفيتي ، ويحمل على التسليم بان لهذا النظام جوانبه الايجابية كما له جوانبه السلبية . كذلك لن يفيد اعضاء الحكومات الروسية اللاحقة مستقبلا استلهام اصحاب النوايا الطيبة من العقائديين والمتلهفين الذين يتطلعون اليهم ، لمجرد انهم ينشدون البديل الصالح لما يعرف اليوم باسم البلشفية، ليطلعوا بلمسة سحرية بصورة عن الحلم الديمقراطي الذي يراود الغرب .

وانما لنحسن صنعاً نحن الأمريكيين ان عملنا على كبح نزوعنا المتأصل الى الحكم على الآخرين حسب مقياس من درجة اقتدائهم بنا ، ونقلع عنه إذا أمكننا ذلك الى الأبد . وانه لمن الأهمية بمكان اليوم ، اكثر من أي وقت مضى ان ندرك ، بما يتصل بعلاقتنا بشعب روسيا انه ربما كانت مؤسساتنا غير ملائمة لشعب يعيش في مناخ وظروف غير ما نعرف نحن ، كذلك يجدر بنا ان ندرك انه ربما كانت هناك بنى اجتماعية واشكال من الحكم مغايرة لما نخبر ولا تستحق منا النقد لهذا الاختلاف . وليس في هذه الحقيقة ما يدعو للصدمة افلا نذكر ماقاله دوتوكفيل (Detocq Ueville)، في ١٨٣١ ، اذ كتب من الولايات المتحدة ملاحظته الصائبة[1] «كلما ازددت خبرة بهذا البلد رجحت عندي هذه الحقيقة وهي أنه ليس ثمة من قيمة نظرية مطلقة في المؤسسات السياسية ، ورجح عندي ان فعالية هذه المؤسسات تعتمد دائماً تقريباً على الظروف الأصيلة والشروط الاجتماعية لما يحيط بالشعب الذي يخضع لها .

والحق ان الحكومات انما تصاغ وتصلّب بنار التجربة لا في فراغ النظرية فالحكومــات تعكس الشخصية القومية وشاغلها النهوض بالمشكلات الوطنية . وإذن هناك القدر الكبير مما هو خير في الشخصية القومية الروسية ، والوقائع في ذلك البلد تصرخ اليوم منادية بادارة اشد اعتناء بهذا الخير في الشخصية القومية فلنأمل بان تحقق هذه الادارة المنشودة . ولكن لنحذر اذا بلغت الحكومة السوفييتية مبلغها من التطور ، أوإذا اخذت الشخصيات القائمة عليها وشرعت روحها في التحول ، من

ان نحوم مستعجلين فوق اولئك الذين سيتحلقون عليهانستقرىءاوراق الورد لنرى ما إذا كانت ملامحهم السياسية مطابقة لتصورنا لما هو «ديمقراطي» فلنمهل القوم وهم في سبيلهم ، وليكونوا روساً ، ولندعهم يقررون شأنهم في الداخل كيفما شاؤوا ذلك ان الطرق التي تسلكها الشعوب الى مقاصدها من عزة الحكم وانفتاحه من اكثر الأمور عمقا وصميمية في الحياة القومية . وليس هناك مثل هذا يستعصي على الفهم ، وليس هناك من خطأ افدح من التدخل الأجنبي في هذه الشؤون . وهناك بعد ، كما سنرى جوانب معينة من الدولة الروسية تستدعي الاهتمام العميق من العالم الخارجي . على ان هذه الجوانب لا تشمل شكل الحكومة ذاتها ، شرط ان تظل تراعي حدوداً معينة لا تتجاوزها لئلا تتورط في التوتاليتارية .

III

اذن ، ماهي هذه الجوانب التي تستدعي الاهتمام ؟ وماهي روسيا هذه التي لنا ان نتطلع اليها ؟ وماهي السمات التي لنا نحن ، بوصفنا اعضاء مسؤولين في الأسرة الدولية ، أن ننشدها في شخصية دولية أجنبية ، وفي روسيا على وجه الخصوص ؟

إن لنا ان ننشد ، في المقام الأول ، حكومة روسية تنزع الى الفهم والتفهم والصراحة في علاقاتها بالدول والشعوب الأخرى ، ولا تذهب مذهب ان اغراضها لا تتحقق الا بفساد الحكومات الخاضعة لها وتدميرها في النهاية . وعندنا ان مثل هذه الحكومة ستخلع عنها وساوسها وستقنع بان ترى الى العالم الخارجي ، ونحن منه ، على ماهو عليه في حقيقة أمره وماكان على الدوام ، أي ليس خيراً كل الخير ولا شراً كل الشر ، ولا تمحضه الثقة مطلقة ولا توليه الريبة خالصة (وان لم يكن ذلك إلا لأن قيمة «الثقة» في الشؤون الخارجية مرهونة بحدودها) . ونذهب الى انه حري بمثل هذه الحكومة ان تستريح الى الحقيقة وهي أنه ليس الهم الشاغل لهذا العالم الخارجي في واقع الحال رسم الخطط الجهنمية لغزو روسيا

والحاق الأذى بشعبها . فإذا اخذ زعماء روسيا المستقبل بهذا في نظرتهم الى العالم الخارجي امكن لهم التعامل معه بروح التفهم وبرحابة الصدر وتناول المشكلات بروح الدعابة ، مدافعين عن مصالحهم الوطنية كما يجدر برجال الدولة ان يدافعوا ، دون ان يفترضوا انه ليس بالامكان توسيع هذه المصالح إلا على حساب مصالح الآخرين والعكس بالعكس .

ان احداً لا يطلب في هذا محض الثقة والتسليم الساذج ، وليس بالمطلوب سخف الحماس لكل ماهو اجنبي ؛ ولا هو بالمطلوب إهمال الفروق الحقيقية والمشروعة بين المصالح مما يسم العلاقات بين الشعوب دائماً . وإذن ، فليس لنا ان نتوقع من القوم وعياً بالمصلحة الوطنية الروسية وحسب بل وان يلحوا عليها في علاقاتهم بالعالم الخارجي أيضاً . بيد ان لنا ان نتوقع من نظام نرى فيه اختلافاً طيباً عما نعهده منه ان يمضي في متابعة المصلحة الوطنية بنفس منفتحة وبروح من الاعتدال ، ويتخلى عن النظرة الى ممثلي المصالح الأجنبية ومعاملتهم كما لو أنهم صورة مجسمة عن الشيطان ، ويسلم بوجود أمر مثل الفضول البريء المشروع الذي يحمل انساناً على الاهتمام ببلد آخر غير بلده ومما يمكن اشباعه دون ان يكون في ذلك ما يهدد سلامة الحياة والشعب والحكم في ذلك البلد ، ان يأخذ القوم بانه يمكن لبلد أجنبي ان يحمل افراد منه مطامح تجارية خالية من شائبة النية في تدبير الدولة الروسية ، وان يكون هناك الاقرار أخيراً بانه يمكن ان يكون الحافز لدى بعض الأفراد الأجانب اذ تحملهم الرغبة في التنقل عبر الحدود الدولية أمراً غيرالتجسس والتخريب والافساد ، كأن يكون الحافز ، هو الأرجح حافزاً بسيطاً مثل متعة السفر أو الدافع المألوف الذي يحمل الناس على قطع المسافات لزيارة الأقارب بين الحين والآخر. ان لنا ان نأمل ، (باختصار ، بازالة الستار الحديدي عن العالم) وبان يحظى الشعب الروسي الذي ينطوي على الكثير مما يمكن ان يمنح المجتمع الدولي ويتلقى منه سياسة تتيح له الاحتكاك العادي بعالم الكبار الناضجين .

ثانياً ان لنا ، وان كنا نقر بان نظام الحكم أمر هو في جله مسألة داخلية ليس من شأننا ان نعترض عليه إن اختلف عما نأخذ به في بلادنا ، الحق في أن نتوقع من النظام ان يقف عند ذلك الخط الذي إن تجاوزه في ممارسة السلطة دخل منطقة التوتاليتارية . وان لنا ان نتوقع ، على وجه الخصوص ، ان يأخذ أي نظام يدعي الافتراق عما نرى بما هو افضل من نظام السخرة ، إن في مجال الصناعة وإن في مجال الثقافة . واذا قلنا هذا فلسبب أبعد من الصدمة التي تعترينا اذ نرى تفاصيل هذا النمط من الاضطهاد . ذلك ان نظاماً يُسَخِّرُ العاملين في بلد على هذا النحو لا محيص له من الاعتماد على جهاز ضخم يحكم المغاليق فيه بما يسمح فرض ستار العزلة تلقائياً . ولكن لا جدال في انه ما من نظام يحلو له الاعتراف بانه لا يستطيع حكم الشعب إلا باعتباره تجمعاً من المجرمين ويعامله على انه كذلك . ولذا لا نعدم هذا النزوع الى تبرير الاضطهاد الداخلي بالتهديد بالخطر القادم من العالم الخارجي ، ثم انه لا محيص من تصوير هذا العالم الخارجي في هذه الظروف بصورة العسف الخالص الذي يبلغ المهزلة . ولا أقل من هذا والنظام يعمل على إخفاء الحقائق خلف ستار ، فيصور لشعبه «الخارج» بكل صورة قبيحة ، كالامهات الجزعات اذ يخفن اطفالهن ويقوين من سلطتهن عليهم بتخويفهم بالصور المفزعة ومن الأهوال التي لا بد ان تنزل بهم اذا لم يبدوا طواعية .

وهكذا لابد من ان يؤدي تجاوز سلطة الحكم في الداخل الى الأخذ بنهج الهجوم والشراسة في التعامل مع الحكومات الأخرى ، وهذا حري به ان يكون موضع اهتمام الأسرة الدولية . فالعالم لا ينفر من هذه الملهاة لما فيها من ترهات مطولة وسقيمة وحسب ، وإنما هو قلق أيضاً لما خبر فيها من خفة وخطر مما سرعان ما يجعلها تتحول بعد حين الى تهديد لسلام العالم واستقراره ، وذلك ما يجعلنا وان كنا نسلم بما بين الحرية والسلطة من تمايز نسبي ونقر بأنه ليس لنا من دخل في الشأن الداخلي على وجه الجملة في أي بلد آخر ، على ان ثمة نطاقاً من الأمر لا يمكن

لحكومة بلد كبير ان تتجاوزه دون ان تثير لدى جيرانها أشد المشكلات خطراً وفداحة . ذلكم هو النطاق الذي أنس اليه نظام هتلر وشرعت الحكومة السوفيتية تتحرك ضمنه في السنوات الخمس عشرة الأخيرة على الأقل ـ وإذن فلنا ان نقول صراحة انه ليس بوسعنا الاعتراف بأي نظام روسي يمكننا ان نقيم وإياه علاقات مرضية مستقبلاً مالم يبتعد عن منطقة الخطر هذه .

والأمر الثالث الذي لنا ان نأمل من روسيا الجديدة هو أن تنأى عن فرض الوصاية والهيمنة على الشعوب الأخرى التي تنزع الى تأكيد هويتها القومية وتتمتع بالقدرة على ذلك . على اننا هنا نتناول موضوعاً على جانب من الدقة والحساسية دونه أي اصطلاح في القاموس السياسي خطورة ومراوغة . وآية ذلك انه ليس هناك في ما يربط بين شعب روسيا المترامية والشعوب المجاورة والواقعة خارج تخوم الامبراطورية القيصرية ، ثم بنية الجماعات غير الروسية التي ضمت الى تلك الامبراطورية ، أي نمط مألوف من الحدود الفاصلة او الترتيبات التأسيسية بما من شأنه ان يثور بالمفاهيم السائدة حتى اليوم ، بل وهو قمين بان يثير الحفائظ أو يأتي بظلم فادح لأي قطاع كبير من الناس . أما إذا شاء قوم في تلك البقاع من العالم المضي في تناول مفاهيم الحدود الوطنية ومشكلات الأقليات على نحو ما كانوا يتناولون به هذه الموضوعات في الماضي فانه يجدر بالامريكيين تجنب التورط بالإدلاء بآراء أو طرح خيارات قد تغدو مصدر مرارة ذات يوم ، ثم يدخلون في اخذ ورد بما لا علاقة له بقضية حرية الانسان .

ولكن ما هو ضروري بلا جدال ، والحل الوحيد الجدير بأن يحظى بالتشجيع من أمريكا ، أن تأخذ كل الشعوب المعنية بهذه الروح وبما يضفي على قضايا الحدود والاجراءات التأسيسية في تلك البقعة المضطربة من العالم مغزى جديداً هو دون هذا القائم الآن . بيد أننا لا نملك أن نجزم ما إذا كان القوم سيأخذون بهذه الروح على وجه الدقة . ولذلك يجدر بالأمريكيين ان يراعوا الحرج كله في عدم الزج بأنفسهم بابداء التأييد أو بذل التشجيع في أية ترتيبات محددة في هذا المجال .

وماذلك إلا لأنه لا سبيل لنا ان نعرف معنى مثل هذه الترتيبات حتى تتضح الروح التي تحكمها . اذ كيف لنا ان نعرف ما إذا كانت هذه الفئة القومية أو تلك ستطالب بالاستقلال أو الاتحاد ، أو أنها ترمي إلى ضرب من الحكم الذاتي أو الى نيل أي وضع خاص ، ما لم نعلم المناخ النفسي الذي ستدور في نطاقه هذه الترتيبات ؟ وآية ذلك ان هناك اقواماً ذات أصول غير روسية وتقيم على حدود الاسرة الروسية المترامية ، وترتبط حياتها الاقتصادية أوثق الارتباط بحياة الشعب الروسي الاقتصادية . ثم ان المستقبل سيحمل قدراً من انقطاع هذه الأواصر بما يستدعي في حد ذاته عادة رابطة سياسية وثيقة . على ان طبيعة هذه الرابطة سوف تتوقف على نوع الاتجاهات السائدة على جانبي الحدود ، على درجة ما تتمتع به الشعوب المعينة من رحابة الصدر وعمق البصيرة وهي في سبيلها الى اشادة هذه العلائق .

لقد كنا جميعاً متفقين ، مثلاً ، على انه لا ينبغي حمل بلدان بحر البلطيق على ما تكره شعوبها من العلاقات وروسية . ولكنه سيكون من قبيل الحماقة ان تعرض هذه الشعوب عن عقد اتفاقات التعاون الوثيق وروسيا ذات الصدر الرحب والبعيدة عن السعي الى الهيمنة ، والتي ترغب حقاً في تجاوز ذكريات الماضي المريرة والساعية فعلاً إلى اشادة علاقاتها بشعوب بحر البلطيق على اساس من الاحترام والبعد عن الاثرة .

وهناك أوكرانيا التي تستحق كل التقدير لعبقرية شعبها وملكاته الفريدة الخاصة في ما بلغه من التطور والتقدم ، ولما به من الامكانات ليحقق لذاته هوية لغوية وثقافية خاصة . بيد ان اوكرانيا ، من الناحية الاقتصادية ، جزء من روسيا بقدر ما ولاية بنسلفانيا جزء من الولايات المتحدة من هذه الزاوية الاقتصادية . فمن ذا الذي يملك ان يخبرنا بما سيستقر عليه وضع اوكرانيا إلا إذا كان يعلم بما سيكون عليه طابع روسيا هذه التي ستتكيف اوكرانيا وإياها ؟ ثم انه يجدر بالدول

التابعة ان تستعيد استقلالها كاملاً ، ولسوف تناله . ولكن ليس لها ان تضمن لنفسها مستقبلاً من الاستقرار والاشراق ان هي اخطأت السبيل وانطلقت في مشروعها من المشاعر السلبية ، أو سعت الى اشادة ذلك المستقبل على أساس من استغلال المصاعب التي ستواجه نظاماً حسن النية يحاول التغلب على إرث الماضي في روسيا .

وبعد فليس مما يجدي التقليل من المرارة في هذه المشكلات الاقليمية ، حتى وان افترضنا بالشعوب المعينة أفضل النوايا وأقصى درجات التسامح . ويذكر ان ما اتبعته بعض الحكومات في اعقاب الحرب العالمية الثانية من مواقف تفتقر للهدى (وزاد من سوئها اليوم اعتماد بعض الحكومات سياسة ترمي الى تكريس ماهو مؤقت ليغدو دائما) لن يؤدي إلى أي مستقبل هانىء . فلابد إذن من أن تتغير هذه النوازع مستقبلا ، ولاشك بان هذا التغيير سيقتضي من الأطراف جميعاً قدراً من اللباقة وضرباً من رحابة الصدر بما يشبه الإعجاز (والحق ان الوضع المأساوي الذي تعرفه شعوب أوروبا انما يرجع الى سوء التدبير من جانب الزعماء البلاشفة وسوء التقدير من جانب القوى الغربية) .

وقد يفيد ان نستذكر ما كتبه احد كبار المعارضين الألمان في زمن هتلر ، مجازفاً بحياته ، الى صديق في انكلترا خلال الحرب (العالمية) الأخيرة ، يقول «لن تكون مشكلة اوروبا بعد الحرب بالنسبة لنا مشكلة حدود وجنود أو مشكلة منظمات ضخمة رفيعة المقام ومشاريع كبيرة . . بقدر ما ستكون مسألة استعادة الثقة بالانسان في افئدة مواطنينا (1) .

أفترى كانت سجون النازيين ستبقي على هذا الانسان للحاضر والمستقبل لقد كان مصيبا ومقداماً في آن واحد ، ولسوف يحتاج الأمر إلى أمثاله كل الحاجة إذا كان يقدر أن تنعم المنطقة الممتدة من نهر الألب إلى مضيق بيرينغ بمستقبل سعيد اكثر مما نعمت به في الماضي . وانه ليجمل بأي امريكي يريد أن يفيد بنفوذ لديه أن يقنع اصدقاءه هناك بعدم جدوى استمرار أي بلد في هذا العبث العقيم بما يسمى بالحدود القومية

وبالولاءات الساذجة التي تحملها الجماعات اللغوية المُضَيَّعَة التي ارتقت الى مراتب الدول في الماضي . ذلك أن ثمة ماهو أهم من مواقع الحدود ، ومن ذاك ان يتمتع الطرفان على جانبي الحدود برحابة الصدر والنضج والتواضع أمام معاناة الماضي ومعضلات المستقبل ، والادراك بأنه لا يمكن لمشكلات اوروبا في المستقبل ان تجد لنفسها حلاً نهائياً ، أو حتى أن تتقدم على سواها ، في نطاق الحدود القومية لكل بلد .

ذلكم هو اذن مايمكن لذوي النية الطيبة من الأمريكيين ان يتوقعوا من روسيا المستقبل ؛ ان تنزع ما يجب نزعه من الستار الحديدي ، وأن تعي حدود السلطة الداخلية التي للحكومة ان تتمتع بها . وان لم يكن هذا شأنها فلن تكون غير ما نعرفه من أمرها اليوم ، ولسوف يكون من قبيل العبث ان يفكر امريكي باستعجال تطورآت . اما اذا أنست روسيا المستقبل في نفسها نزوعاً لتلبية مثل هذه التوقعات فلن يجد الأمريكيون ثمة حاجة لاشغال النفس بما ستكون عليه طبيعتها أو أهدافها ، إذ أنه بهذا يكون قد تحققت الشروط الأساسية لقيام نظام عالمي اكثر استقراراً مما نعرف وغابت تلك الناحية التي تشغل عادة افكار الدول الأجنبية وتتجه اليها اقتراحاتها وهي تنظر بعين القلق الى بلد آخر .

IV

حسبنا اذن من أمر روسيا التي نشخص اليها بعين الأماني . فماذا عن تدبيرنا نحن لتحقيق روسيا هذه أو على الأقل لتنشيط هذا التحول المنشود ؟

يجدر بنا أن نحرص ونحن نفكر في هذا الموضوع ان نميز بين العمل المباشر ، أي العمل الذي يصدر عنا ويؤثر مباشرة في الأشخاص والأحداث هناك والعمل غيرالمباشر،ونقصد به العمل المتعلق بأمور أخرى ذات تأثير جانبي غير مباشر ومؤقت .

وانه لما يدعو للأسف العميق ، في حال العالم اليوم ، ان الامكانية المتاحة أمام الأمريكيين لتحقيق اهدافهم التي تقدم عرضها بالعمل المباشر تفرض أحد الخيارين : فإما احتمال الحرب وإما استمرار هذا الحال من التنكب عن خوض «حرب كبرى» . وإذن فلا محيص لنا ، للأسف الشديد ، من البدء بدراسة الاحتمال الأول بعدما اصبح الاحتمال الذي يهيمن على عقول العديد من القوم .

واذا كانت الحرب ، فماذا بوسعنا ان نأتي به من العمل المباشر فنحث على بروز روسيا كما يحلو لنا ان تكون عليه؟انلنا أن نتمسك في عقولنا بدأب وجلاء بصورة روسيا التي تطيب لنا ونعمل على ان تجري العمليات الحربية على النحو الذي يكفل تحقيق هذه الصورة . يقوم الجزء الأول من هذه المهمة على جانب سلبي ، بمعنى ان ننأى بأنفسنا عن الانجراف وراء تصورات لأهداف حربية مجافية للواقع أو مشوشة متناقضة . ولنا ان نتفادى الوقوع هذه المرة فريسة طغيان الشعارات . ثم اننا نملك بعد ان نجنب انفسنا العبارات الطنانة الرنانة ، بل والفارغة ، التي لا تجدي إلا في تسويغ هذا العمل الدامي الرهيب الذي انخرطنا فيه . ولنا أن نتذكر أن الحرب - وهي مسألة تدمير للديار وفتك بالبشر وفيها تشتيت وتفسيخ واضعاف للبنى الاجتماعية الأساسية انما هي عملية لا تؤدي في حد ذاتها الى أي هدف ايجابي ، وان ليس النصر العسكري ذاته إلا شرطاً لبلوغ هدف أبعد وأكثر ايجابية من هذا النصر العسكري ولا يمكن ان يتحقق إلا به . ثم آن لنا ان نمتلك الشجاعة الأدبية ، هذه المرة لنذكر النفس بان هذا العنف الشامل هو ، في قيم حضارتنا ، شكل من الافلاس ودليل على افلاسنا جميعاً - حتى اولئك الذين يثقون منا بصوابب يهم ، باننا سوف نخرج من هذه الحرب ، جميعاً ، منتصرين من لحظة البدء ، وان اعظم الانتصارات الحربية لن تمنحنا أي حق بالنظر الى المستقبل بغير عين الأسى والحزن والضيم لما كان ، والادراك بان الطريق الى عالم افضل مازالت طويلة

صعبة، بل قل أطول واصعب مما كانت لو أمكن تفادي كارثة الحرب كلياً .

وإذا استذكرنا هذه الأمور غدونا اقل نزوعاً الى اعتبار العمليات الحربية هدفاً في حد ذاتها ، وليَسَّرَ علينا ان نجريها على النحو الذي يتفق واغراضنا السياسية . أما اذا قدر علينا ان نحمل السلاح على اولئك الذين يقومون على الشعب الروسي فان علينا ان نحاول تفادي خلق الانطباع لدى هذا الشعب باننا اعداء له . ولنا ان نحاول جعله يدرك باننا انما حملنا على هذا الأمر حملاً وكنا نوفر عليه هذه المصاعب لو استطعنا الى ذلك سبيلا . ثم اننا نملك ان نجعل امامه الدليل مقيماً على تفهمنا وتعاطفنا وماضيه ومصلحته في المستقبل ، كما نحن نملك ان نطمئن هذا الشعب الى تضامننا وإياه ليرسم مستقبله بما يجلب له من السعادة اكثر مما عرف في الماضي . ولهذه الأسباب كلها يجدر بنا ان نعي ماكان من تاريخ روسيا وما يمكن ان تكون عليه في المستقبل ، فلا نسمح للخلافات السياسية ان تتناول من جلاء الصورة .

ان العظمة القومية أمر يشق على التعريف . وكل أمة قوامها ارادة، وليس هناك بين الأفراد ، كما هو معروف ، اتساق ، بل تنوع وتفرد،فمن القوم افراد يسحرون القلوب ، كما ان منهم من يثير في النفس النفور ، ومنهم النزيه المستقيم ، كما ان بعضهم يفتقر الى خصال النزاهة والاستقامة ومنهم القوي وبينهم الضعيف ، بعضهم يفرض الإعجاب ، وبعضهم يتفق الناس في وصفه بكل أمر سوى ما يدعو للإعجاب . وهذامايصدقعلى الناس في بلدنا كما يصدق على الناس في روسيا . وانه لمن العسير والحالة هذه ان نحلل العظمة القومية الى عناصر محددة . بيد انه نادراً ما تكون العظمة القومية في ما يدعيه الناس لانفسهم من الخصال والمزايا ، ذلك ان الفضائل البارزة بين الأمم ، كما هي الحال بين الأفراد ، هي غير ما يظن الناس بأنفسهم .

ومع ذلك فلا جدال في ان هناك ما يضفي على أمة ما سمة العظمة ، ثم لا جدال في ان الشعب الروسي ينطوي على قدر كبير من العظمة القومية . انه شعب شق طريقه عبر الالام والظلام ، وقد اعتورت مسيرته هذه نكسات كبرى لم تثنه عن متابعة الطريق ولا خبت في فؤاده شعلة الأمل فلا يملك كل من درس نضال الروح الروسية إلا أن يحني الرأس احتراماً أمام هذا الشعب الذي ما انقطع يبذل من نفسه ويكابد الالام .

ان تاريخ الثقافة الروسية ليبرهن حتى اليوم على ان لهذا النضال مغزى يتجاوز حدود المنطقة الروسية التقليدية ، ويبرهن هذا التاريخ على ان هذه الثقافة تشكل جزءاً هاماً ، بل اسهاماً بالغ الأهمية في تقدم الحضارة الانسانية حسبنا ان نرى الى هؤلاء العاملين بيننا الذين ينتمون الى الشعب الروسي ، اما بحكم المودة أو الأصل - من المهندسين والعلماء والكتاب والفنانين - لنعرف مصداق هذا القول . ولسوف يكون من قبيل المأساة ان تختلط الأمور في اذهاننا فننسى عظمة هذا الشعب ، ونضرب صفحاً عن عبقريته وقدرته على العطاء ، فنضع انفسنا في مواجهة مشاعره الوطنية . وان أهمية هذا لتزداد جلاء حينما ندرك ان قضية الحرية لن تسود مالم يكن هذا الشعب الى جانبها . وهذا يصدق في السلم كما كان شأنه في الحرب . ولقد تعلم الالمان هذا الدرس ودفعوا ثمنه غالياً ، وان لم يكونوا يومذاك يحاربون في سبيل قضية الحرية ، ففاتهم ان يدركوا استحالة خوض معركة متصلة ضد الشعب والحكومة السوفييتية معاً .

ولا ريب في انه من غير المجدي اتخاذ موقف من الترفع والامتعاض حيال شعب برمته . فلنسمُ فوق ردود الفعل والخطابية ، ولنأخذ بالنظرة القائلة ان التراجيديا الروسية هي من مأساتنا ، ولنعتبر شعب روسيا رفيقاً لنا في المعركة الطويلة لتحقيق نظام افضل من التعايش بين الانسان ونفسه والطبيعة في هذا الكوكب المضطرب .

هاقد بلغنا غايتنا من الحديث عما يمكننا عمله اذا ما قدر علينا ان

نخوض ، على ما نكره ونمقت ، حرباً طال الحديث عنها . ولكن لنهب اننا ظللنا نواجه هذه الحالة الراهنة من تعذر قيام حرب واسعة، فأي نهج من العمل ينبغي علينا ان نسلك ؟

يجدر بنا ان نتساءل ، باديء ذي بدء ، ما إذا كان لدينا ما يبرر الأمل ، في هذه الظروف باحتمال وقوع مثل هذه التحولات في روسيا ، على نحو ما يحملنا التصور . الحق أنه ليس ثمة من معيار موضوعي يسمح باعطاء جواب على هذا التساؤل . فليس هناك من سبيل لـ «البرهان» بأي نحو على صدق رأي معين في هذا الأمر . اذن فلابد من ان تقوم الاجابة على هذا التساؤل على اساس من الرأي والتقدير ، ثم صراحة على شيء من الايمان ويذهب الكاتب الى الايجاب في الجواب وان لنا حقاً ما يبرر الإيمان والتشبث بان ذلك التحول من ممكن الأمور . اما في تعليل هذا الايمان فلنا ان نقول ما سيأتي .

ان كل نظام يقوم على المذهب القائل بان الشر والضعف متأصلان في طبيعة البشر ، ويحاول الاقتيات بالحط من الانسان ، والعيش على قلقه وخوفه ، ومابه من القابلية للوقوع في الخطأ والضعف بما يتيح توجيهه باصطناع الوسائل النفسية في رسم استجاباته لن يعرف الاستقرار ولن يكون بمقدور مثل هذا النظام ان يطرح الا ماعانى منه اولئك الذين اقاموه من الاحباط والمرارة ، ثم ذلك الافزاع المدبر الذي كان من أمر أولئك الذين حملهم الضعف أو النأي عن الحكمة فقدوا ادوات له .

ولست اتحدث هنا عن الثورة الروسية ذاتها . فقد كانت هذه ظاهرة أشد تعقيداً من ان تختصر بهذه الكلمات ، وذات جذور ضاربة في منطق التاريخ ، وأعمق من أن تصرف على هذا النحو . بل اني اتحدث عن عملية، تحول في سياقها مشروع ، قال انه آت بانعطاف

ويحمل أملاً في تاريخ الانسانية ، وانه سيقود الى القضاء على الظلم والاضطهاد ، الى مظهر كئيب من عسف الدولة البوليسية . وليس هناك من يقوم على مثل هذه الأمور التي هي دائما من طبيعة هذا النظام الا رجالاً يرزحون تحت وطأة شعور بالقصور والفشل . ويشهد على هذا كل من خبر النظر في عيني رجل الشرطة في مثل هذه الدولة فوجد فيها ذلك البئر المظلم من الكراهية والشك مما هو نتيجة الدراية والتدريب المنتظمين ، وذلك الشعاع الضئيل الذي ينبىء بفزع مقيم . انه لمن قبيل القانون ان ينتهي أمر اولئك الذين يبدؤون باخفاء شهوة شخصية للسلطة والانتقام بما تحمل النِزعة الشمولية عليه من الخداع والمناورة على المبالغة في التفسير والتبرير ، الى الاقتتال في مابين بعضهم البعض في مواجهة مخفية بائسة تعكس نفسها على الرعايا ، ويذهب ضحية لها سعادة هؤلاء الرعايا وما يحملون في افئدتهم من الايمان .

ولقد جرت القاعدة على ان هذا الضرب من الرجال غالباً ما يورثون شيئا من حب الصراع اولئك الشركاء المقربين الذين يخلفونهم في السلطة . على ان عملية الخلافة لا تمضي بعيداً . وآية ذلك ان للرجال في هذا الوضع ان يمضوا من مواقعهم الى مواقع اعلى وكأنهم مُسَيَّرون بشيء أقرب الى قوة العادة ، وعلى أساس من حافز نفساني موروث مستهلك بعد طول تداول ، وأمل بتوريثه الى خلف ينتفع به . ثم تفقد هذه النوازع التي تحمل رجال جيل ما على انتهاج هذا النهج اليائس ، حيال أنفسهم والجماهير التي يحلو لهم ان يتصوروا انفسهم انعكاساً لها ، شيئاً فشيئاً طرافتها عند الأجيال اللاحقة . تلكم هي مؤسسات الدولة البوليسية : الفظاظة والنأي عن الصدق والعسف الدائم بطبيعة البشر على نحو ما يجري في معسكرات العمل الاجباري ، وان تبدو بادىء الأمر على الروعة التي تحيط دائما بالخطر والفوضى في مجتمع محكم التنظيم

والضبط ، ثم تنتهي ، ان عاجلاً وان آجلاً ، الى الاملال ، شأن كتاب من الأدب المكشوف او الصورة الفاضحة حتى عند اولئك الذين ينغمسون فيها .

وانه لحق ان الكثير ممن خدم السلطة الشمولية ينزعون ، وقد حطوا بانفسهم اكثر مما فعلوا بضحاياهم ، وأدركوا انهم احرقوا الجسور امامهم الى أي مستقبل افضل ، فى التشبث ما استطاعوا بمراكزهم البائسة . بيد ان الطغيان لا يقيم على ذعر السجان والجلاد وحسب ، بل لابد له من ان يجد له وراءه ارادة سياسية تحفزه . ولقد كان لمثل هذه الارادة السياسية ان تدور طويلا في تلك الايام حينما كانت السلطة الطاغية مرتبطة بأوثق الرباط بالأسر الحاكمة أو الممالك الموروثة . بيد ان هذه السلطة كان لابد لها بسبب من وضعها هذا من ان تبدي اهتماماً بناءاً واحتفالاً بالشعب الذي تقوم على حكمه وتقتات من عرقه . فما كان بوسعها ان تقوم وتستمر على أساس من الارهاب والاذلال وحسب . ذلك ان عناية الأسرة الحاكمة فرضت الاعتراف بمسؤوليتها عن ضمان المستقبل بقدر ماهي مطمئنة الى حاضرها وتستلهم شرعيتها من الماضي .

اما الدولة البوليسية الحديثة فتفتقر لكل هذه الفضائل . ذلك ان هذه الدولة لا تمثل سوى تشنج مجتمع مذعور ناشيء عن محرض من لحظة تاريخية معينة . وقد يكون المجتمع قدابتلى به وعافه . على ان المجتمع ، وهو أمر حي سمته التغير والتجدد والتكيف ، لا يبقى على هذا الحال أبد الدهر . فالأوضاع السيئة العنيفة التي تؤدي الى هذا الانقباض والتشنج تأخذ في نهاية المطاف في الزوال من مخيلة الناس ، وتأخذ في الحلول غرائز تحفز على نشدان حياة افضل واقل بؤساً وأدعى لطيب العيش .

تلكم إذن هي التأملات التي تحفز هذا الكاتب ، على سبيل المثال على الايمان بانه إذا وضعت البدائل أمام الشعب الروسي ليأخذ موضعه

على هذا الكوكب من الحضارة ، فلسوف يأخذ خياره ، ان عاجلاً وإن آجلاً ، بطفرة مفاجئة أو بعملية متأنية ، ويخلف التاريخ وراء ذكريات الماضي .

أما كيف ستأتي هذه التحولات فهو من أمر المستقبل وإذا كان ثمة قوانين تحكم التطور السياسي فإنها بالتأكيد ستؤدي دورها في هذا ، ولكن هذه القوانين ستكون من شأن ظاهرة الشمولية الحديثة حصراً ، وهي حتى الآن لم يقيض لها الدرس والاستيعاب اللازم بعد . وعلى أية حال ، فلسوف يعدل من هذه التطورات ، مهما يكن من أمر قوانين التطور السياسي ، الشخصية القومية والمصادفات التي لا ريب في دورها في رسم الأحداث الانسانية .

وإذا كانت الأمور على هذا النحو فلابد لنا من الاعتراف بأننا إذا كنا نلتمس مستقبل الحكم في روسيا ، فإننا كالذي ينظر من وراء الزجاج الى عتم . فالشواهد السطحية لن تدع ثمة مجالاً كبيراً للأمل بوقوع ما نأمل من التحول في مواقف الحكومة في موسكو وأساليبها ، دون انقطاع عنيف في استمرار الحكم . بيد اننا لسنا على ثقة من هذا . حقاً اننا خبرنا أموراً غريبة ، ولكن ليس منها ما يزيد عن غرابة هذا الحدث ان وقع . وعلى كل حال فليس من شأننا ان نسبق الموضوع ، وليس هناك ما يحدونا في ما لسنا ، صراحة ، على معرفة أكيدة به ، لمجرد ان نصوغ نهجنا على نحو يلائم مصالحنا الأجدر بنا ، هنا علينا ان نفسح المجال أمام كل الامكانات ولا ننفي أياً منها والمهم ان يكون واضحاً في عقولنا ما ننشد من شخصية روسيا باعتبارها دولة فاعلة على المسرح الدولي وليكن هذا دليلنا في تعاملنا والقوى السياسية الروسية وإذا شاءت تصاريف القدر ان يتآكل العسف وينقرض فليكن لنا أن نقول ان سياستنا حبذت هذا التطور ولم يكن من شأننا اعاقته بالافكار المسبقة أو بما ابدينا من ضيق الصبر أو اليأس .

ثم ان الأمر المؤكد هو انه ليس لنا ان نتوقع تحولاً عظيماً ومقيماً في روح الحكومة وممارستها بفعل الهام أو نصيحة من الخارج . فمثل هذا التحول ينبغي ان يأتي عن مبادرة من الروس انفسهم اذا كان ينشد له الصدق والديمومة ويغدو جديراً بالترحيب المجزي من الشعوب الأخرى وانه لفهم سطحي لأساليب التاريخ ان يعول على أمور مثل الدعاية والتحريض الخارجي في احداث تحولات جذرية في حياة أمة عظيمة . ولسنا نعدم من يتحدث عن الاطاحة بالنظام السوفيتي بوسائل الدعاية ويبرر هذا الطرح بنشاط الدعاية السوفيتية . بيد أن القوم ينسون ان هذا جهد ضائع .

وبعد ، فانه أمر يعتوره الشك ان تفلح أمة في حمل أخرى على الاصغاء الى ما تقول في شأن من شؤونها السياسية، بما ينطوي عليه هذا الأمر من استدعاء سوء التفاهم والنفور . وهذا ما يصدق على الخصوص حينما تختلف الروح والتقاليد وحيث يستعصي المصطلح السياسي على الترجمة . على انه ليس المقصود بهذا التقليل من أهمية اذاعة صوت أمريكا إذ توظف في عرض مواقف هذا البلد والمناخ السائد فيه ليتمكن المستمع من بلوغ رأي سليم حول هذه الموضوعات ولكن هذا أمر يختلف عن الأخذ بهذا الفعل السياسي أو ذاك .

وقد تكون لنا آمالنا أو افكارنا الخاصة حول اثر الاذاعة في تكوين اراء المواطن السوفيتي حول الحقائق الأمريكية ، وقد يخيل لنا اننا نعرف التصرف السليم امام وجود أدلة على هذا ولكن من الخطأ ان نعمد الى الدعاية المباشرة أو الايحاء وحض المواطن على وجهات في الحياة السياسية الداخلية في بلده . ثم اننا غالباً ما ننزع للحديث بمصطلحاتنا لا بمصطلحاته ، وعلى أساس من معرفة ناقصة بمشكلاته وامكاناته فيكون من أمر كلماتنا بالتالي ان تحمل اليه ما يخالف مقاصدنا .

لذلك فان اقصى ما يمكن للولايات المتحدة أن تأمل به في التأثير على التطورات الداخلية في روسيا انما يتحقق بتأثير المثل الذي يكون من أمر حقيقتها ، وما تعنيه لنفسها وليس للآخرين وحسب . وليس المقصود بهذا التقليل من أهمية العديد مما يشغل العقول اليوم مثل القوة المادية ، والتسلح والثبات والتضامن مع الأمم الحرة ، ولا المقصود انكار ضرورة الأخذ بسياسة حكيمة وصريحة ، يُقصد بها اطلاق كل القوى في العالم ، ونحن معها ، والتي من شأنها اقناع زعماء الكرملين بعقم مسعاهم ، وان الثبات عليه لن يأتي بحل لما يواجهون من المشكلات والمعضلات ، والحق انه ليس ثمة مناص من ان تظل تلك المشاغل التي تقدم عرضها من أهم ما ينبغي الانشغال به اذا شئنا تفادي الحرب وكسب الوقت لصالح القوى الداعية للأمل ولكنها ستكون مشاغل عقيمة وسلبية إذا لم تكتسب معنى بفعل ما هو أعمق وأبعد أفقاً من مجرد منع الحرب أو احباط المشاريع التوسع الامبريالي . ذلكم أمر يتفق عليه الجميع ، ولكن ما هو هذا الذي يكسب المشاغل هذا المعنى ويمنحها أساساً ؟

هناك كثير ممن يذهب الى القول ان هذا يتصل بما ينبغي ان نلحف على الآخرين قوله ، أي بعبارة أخرى ان الموضوع هو مسألة دعاية خارجية . واذهب انا الى القول ان علة الأمر هو ما ينبغي ان نلح في القول لأنفسنا . وذلكم هو موضوع يتصل بروح الحياة الوطنية الأمريكية ذاتها وما تنشده من الأهداف . فلن يجدي مهما كان سعينا ، إلا اللهم إذا كانت الرسالة التي ننشد تبليغها متفقة منسجمة مع سلوكنا ، وكانت من العظمة بما يفرض الاحترام والثقة من العالم الذي مازال يلحظ ويحترم السمو الروحي دون بريق المادة ، على ما يعانيه هذا العالم من مصاعب مادية .

وأول ما ينبغي أن ينصب عليه اهتمامنا هو بلوغ هذه الحالة من الشخصية القومية . وليس لنا ان نحفل كثيراً باقناع العالم باننا بلغنا هذا الشأو . ذلك ان الأمور الجليلة في حياة الأمم ، كما هو عند الأفراد ، لا تُخفَى بل تسطع . أفلا نذكر ما كتبه ثورو (Thoreau) من انه مامن شرط لا يتبدد ويتقشع كالظلام اذ يسلط عليه ضوء أقوى منه . . فإذا كان الضوء شحيحاً رفيعاً وجدت الأشياء تعكس ظلها ضخماً اكثر منها . وبالمقابل ، إذا كان ضوءنا الذي نرسل قوياً وجدتم شعاعه يخترق الظلام ويبدده . وما من ستارة يمكن ان تحجب النبأ في أن امريكا قد القت عنها التمزق والاضطراب والشك ، وتملك أملاً وعزيمة جديدين ، وغدت متهيئة للنهوض بأعبائها ، عامرة الحماس ووضوح الهدف .

الجزء الثالث

الفصل الأول

«تأملات حول محاضرات والغرين»

مع حلول الربيع يكون قد مضى ثلاثة وثلاثون عاماً على ذلك اليوم الذي دخلت فيه حرم جامعة شيكاغو لالقاء مجموعة من ستة محاضرات، تلبية لدعوة كنت قد استجبت اليها عن طيب خاطر قبل عام وكنت مازلت يومذاك موظفاً في خدمة الحكومة ـ وإذا شئتم الدقة موظفاً في السلك الخارجي ـ أتمتع بإجازة مفتوحة كنت أمضيها في مركز الدراسات العالية بجامعة برنستون. وكانت تلك أول خبرة لي بالمحاضرات الجامعية اطلاقاً. ولقد تناولت تلك المحاضرات بضعة احداث منتخبة من تاريخ علاقات امريكا الخارجية. ولما كنت يومذاك اشد مما أنا عليه اليوم جهلاً بتاريخ الدبلوماسية الأمريكية العام، فقد اعتمدت قبل كل شيء على أربع وعشرين سنة من الخبرة بالعمل الدبلوماسي، وجهدت في تلك المحاضرات على تناول الوقائع على أساس ما استخلصت من الدروس خلال خبرتي هذه بالعمل.

ولقد قدر للمحاضرات ان تنشرها دار النشر بجامعة شيكاغو في مجلد لطيف بعنوان «الدبلوماسية الأمريكية» حظي على ما يبدو بانتشار واسع ان في هذا البلد وفي الخارج ، باعتباره من مقررات الدراسة في مناهج التاريخ الدبلوماسي الأمريكي ومادة العلاقات الدولية عموماً ، ومازال كما اعلم ولدهشتي متداولاً بين الكتب . ولعل بعضكم قد طالعه في وقت من الأوقات ، ان على سبيل المتعة أو على مضض مما لا أود الخوض في أمره .

ولعل من طالع تلك المحاضرات منكم يذكر انها كانت ذات طابع تحليلي ونقدي معاً . وكان وجه التحليل فيها أنني حاولت فيها استقصاء ماكان يدور في عقول رجال الدولة، يوم مضوا بنا في التنقل بين القضايا العالمية . أما وجه النقد فكان في تناول الدافع السياسي والفكري هذا ومعارضته بحقائق الأوضاع التي زين لنا التصور اننا كنا نرد عليها ثم بالنتائج التي تحققت لنا لنقدر بالتالي قيمة الاستجابة وتكافؤها مع الأحداث .

ويغلب لدي الظن ان نتائج هذا البحث لم تكن مشجعة في ما القت من الضوء على قدرة هذا البلد على الخوض في مشاريع خارجية بعيداً عن حدوده على النحو المفيد .

ولقد عالجت المحاضرة الأولى موضوع الحرب بين اسبانيا وأمريكا في العام ١٨٩٨ ، فإذا تناولت الأسباب التي حملتنا على خوض تلك الحرب وجدت الأمر قد قَصَّر عن أعمال التدبير الحصيف المتأني ، ووجدت الأمر يعوزه تقدير مصلحتنا الوطنية بالقدر اللازم من الدراسة المتكلفة الدقيقة . ثم اذا تناولت الأسلوب الذي استخدمت فيه قواتنا المسلحة بعدما اندفعنا في الحرب ، وجدت اننا لم نكن بالمهتدين بأي تصور عميق لما ننشد من تلك الحرب ولا ما حملنا على خوض غمارها ، وإنما كنا منساقين وراء الأهواء السائدة بين الناس ، وبضغوط سياسية ومؤامرات تدور في الحلقات المغلقة في دوائر الحكومة .

ولقد استخلصت في معالجة واقعة «الباب المفتوح» في المحاضرة الثانية نتيجة مفادها ان الرأي العام الأمريكي قد امكن تضليله بيسر . فَزُيِّنَ له ماكان لا يعدو في واقع الحال مجرد حركة متكلفة عقيمة حيال وضع ما كنا لنستوعب بأي قدر انه عمل عظيم من اعمال سياسية الدولة الأمريكية .

وتحدثت في المحاضرة الثالثة عن علاقاتنا بكل من الصين واليابان على امتداد نصف قرن من الزمن مابين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ وخلصت هنالك الى القول ان علاقاتنا بالصين انما كانت تعكس نزعة عميقة الجذور مصدرها على ماهو واضح استمتاعنا بتصوير انفسنا بصورة المناصرين الأرقى عقلاً والمحسنين المعلمين لشعب كنا نراه دوننا نصيباً من العلم والثقافة والتطور . ولم اكن استطيع مغالبة الاعتقاد بأن في هذا الضرب من اطلاق العنان للأهواء من جانبنا شكلاً من أشكال الهيام المرضي بالنفس (النرجسية) . شكلاً من التيه بالنفس على نطاق جماعي ـ مما يبدو لي انه متأصل في العديد من أبناء القوم منا . وقد ذهب بي الرأي الى أن هذا النزوع إنما يخفي وراءه مشاعر كامنة من القلق وانعدام الطمأنينة وحاجة لتأكيد الثقة بالنفس ، وأمر هو على النقيض من مسلكنا الخارجي المتكلف تماماً .

ولقد التفت في المحاضرة ذاتها الى نهجنا السلبي والانتقادي مما جرينا عليه في مواقفنا من اليابان وكان بطبيعة الحال مرآة لنهجنا من التعالي والتكبر الذي أخذنا به في التعامل مع الصين . وقد بدا ان شكوانا من اليابان ترجع الى أمد بعيد ، الى ما احتلته اليابان يومذاك من المواقع في شمال شرق آسيا ، خاصة في كوريا ومنشوريا . ووجدنا أن هذه المواقف قامت على خطأ من الناحيتين القانونية والأخلاقية معاً ، لأن تلك المناطق التي احتلتها اليابان لم تكن من الناحية الشكلية الرسمية أراضي يابانية . ولقد تعرضت لهذه النقطة بالنقاش ، وذهبت الى القول أننا كنا نحاول فرض معاييرنا القانونية والاخلاقية على وضع لا صلة قريبة

له بواقع الحال وحاججت بأننا كنا نحسن صنعاً لو أننا عملنا على اقامة توازن راسخ بين القوى القومية المختلفة الفاعلة في تلك المنطقة ـ الروس والصينيين واليابانيين ـ دون أن يستدعي الأمر أزمة أخلاقية ، بدلاً من أن نعمد إلى تنصيب أنفسنا قضاة نصدر الأحكام في اخلاق الغير . ولقد ذهبت الى القول بأننا في محاولتنا اقتلاع اليابانيين مما احتلوا من البر الآسيوي اسقطنا من الحساب الاحتمال القوي بأن يؤدي نجاحنا في هذا الأمر الى تقدم قوة اخرى دونها اليابان في نظرنا لملء الفراغ بعدها . ولقد جاءت الوقائع مؤكدة لهذا الاستنتاج .

ومادمنا بصدد هذا الحديث فيجدر بنا ان نتذكر انني كنت قد القيت هذه المحاضرة التي احدثكم عنها في فترة الحرب الكورية ، ولم أتمالك يومئذ عن الملاحظة بأن هذا الوضع التعس الذي وجدنا انفسنا متورطين فيه على شبه الجزيرة الكورية ليس إلا ضرباً من العقاب جزاء جهلنا القديم بالمصالح اليابانية ولإصرارنا على ازاحة اليابان من موقعها في وقت لم يكن لدينا فيه بديل افضل ، وقد حاولت الإثبات على اساس من سلامة هذا المثل بان خياراتنا في السياسة الخارجية ماكانت دائماً خياراً بين الخير والشر ، وإنما كانت تقاس بأهون الشرين .

وتناولت المحاضرة الرابعة موضوع تورطنا في الحرب العالمية الأولى . ورأينا ان السبب المعلن الذي بررنا فيه دخولنا الحرب في العام ١٩١٧ ، كما لعلكم تذكرون ، كان إقدام المانيا على خرق حيادنا ، ولقد بينت في تلك المحاضرة انه من السخف ان يتورط المرء في حرب لحماية حياده ـ أي التخلي عن الحياد من أجل صيانته . ثم لم استطع تمالك النفس عندئذ من الاشارة الى التناقض بين الاستمرار في البقاء بمنأى عن صراع دولي معين طالما امكننا ذلك (كما كان شأننا ، في الحرب العالمية الأولى) ثم اذا وجدنا انفسنا محمولين على الدخول فيه تكشف لنا اننا كنا نقاتل في سبيل قضية أخلاقية خطيرة تعتمد عليها كل قيم حضارتنا . ولقد راودتني الفكرة عندئذ بانه ولو ان الحرب ضد المانيا

الامبراطورية كانت قضية من هذا القبيل (وهي لم تكن في الواقع كذلك) لما كان ينبغي ان نُحْمَلَ على المشاركة في ذلك الصراع حملاً ، بل كان يجدر بنا ان نمضي اليه طواعية . اما اذا لم تكن الحرب تنطوي على قضية أخلاقية فما كان ينبغي لنا ان نسمح لمسألة بسيطة مثل قضية حيادنا ان تستفز أعصابنا وتحملنا على خوض الحرب .

اما الحرب العالمية الثانية ، وهي موضوع آخرِ تورط تناولته في تلك المحاضرات فقد وجهت في تناولي موضوعها ، مرة أخرى ، الى النزوع الأمريكي لإكبار النزاع متى شاركنا فيه بعد طول النأي وقدر ما استطعنا الى ذلك ، وبعدما حملنا على دخول الحرب بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربور ثم اعلان المانيا الحرب علينا . بيد انني شَدَدّت كذلك على قصورنا ، بل اعراضنا عن تبين ان أي نصر قد يتحقق سيكون منذ البداية مقيداً باضطرارنا للاعتماد أشد الاعتماد على معونة الروس وما يترتب على ذلك من ثمن باهظ ، إذا شئنا دحر هتلر ونحن على ما كنا عليه وحلفاؤنا من الضعف . وليس هذا الانقسام والاضطراب اللذان تعاني منهما المانيا واوروبا ، مما سببه عجزنا عن استباق الروس الى وسط اوروبا في ١٩٤٥ ، الا بعض هذا الثمن . فلو كنا قد وعينا هذا القيد القاسي الذي غدا يقيد مكسبنا من مجهودنا الحربي ، ولو كنا وعينا عجزنا عن انهاء الحرب على النحو الذي كان ينبغي أن تنتهي اليه ـ ما كنا على ما ذهب بي الرأي لنعلل النفس بالاماني الوردية من قيام نظام عالمي عظيم يعم فيه السلام على ارجاء الأرض بعد ان يتحقق لنا النصر .

حسبنا هذا من الأحداث التي تناولتها محاضرات جامعة شيكاغو . فأذنوا لي الآن بأن أشير الى بعض مشكلاتنا في الشرق الأقصى في فترة مابعد الحرب . واسمحوا لي بأن أبدأ بكوريا .

لعلكم تذكرون ماكان عليه الوضع في المحيط الهادىء بعد الحرب ، إذ كنا قد رفضنا بحزم ، وكنا محقين في رفضنا السماح بان يكون للروس أي نصيب في إحتلال اليابان المهزومة . اما في شبه

الجزيرة الكورية فقد انتهى بنا الأمر ، شأننا في وسط اوروبا ، بان وجدنا القوات السوفيتية تتقبل استسلام اليابان في الجزء الشمالي بينما كنا نحن في الجزء الجنوبي دون اتفاق بين الدولتين حول مستقبل ذلك البلد .

ويبدو ان الجنرال ماك ارثر ، وكان الرجل ذا النفوذ الأوسع في تحديد السياسة الأمريكية حيال اليابان ، كان يومذاك يتصور في البداية أن تغدو اليابان بلداً منزوع السلاح ومحايداً وذهبت أنا في الرأي (وماز لت اجده رأياً مبرراً يستند إلى اساس قوي) الى انه كان يجدر بنا ان نتمسك بذلك المبدأ . وذهب بي التقدير إلى ان الروس قد يميلون للقبول بقيام حكومة ديمقراطية منتخبة ومعتدلة الاتجاه ، مقابل نزع السلاح من اليابان وحياده ، بما يعني ذلك استخدام ذلك البلد قاعدة عسكرية أو بحرية أمريكية .

ولكن أمراً وقع في واشنطن في نهاية ١٩٤٩ وقدر أن يكون له الأثر العميق على سياساتنا بعد الحرب . ان فكرة «الاحتواء التي حملتني الجرأة على عرضها في ١٩٤٧ كان يقصد بها احتواء ما كنت أعتقده وآخرون من خط توسع الشيوعية الستالينية على الصعيد السياسي ، وخاصة خطر احتمال احتلال الشيوعيين الذين يستلهمون الفكر من موسكو ، أو أنهم يخضعون لها مراكز قيادية في البلدين الصناعيين الكبريين المهزومين ، ألمانيا واليابان . على أني لم أكن أعتقد ولا الآخرون الذين يعرفون الاتحاد السوفيتي معرفة حسنة بوجود أدنى خطر من هجوم عسكري سوفيتي على القوى الغربية الكبرى أو اليابان . فكان الخطر في رأيي بعبارة أخرى ، خطرا سياسيا ، وليس عسكريا . ولقد جاءت الأحداث مصداقا لهذا الاستنتاج . ولكن اذا كان العام ١٩٤٩ وجدنا جمعاً غفيراً من الناس في واشنطن ، في وزارة الدفاع ، وفي البيت الأبيض ، بل وفي وزارة الخارجية أيضاً ـ قد اخذوا لأسباب لم يقيض لي ان ادرك كنهها على الوجه الأتم باستنتاج مفاده ان ثمة خطراً ماثلاً من قيام

السوفييت بشن ماكان يظن بأنه سيكون الحرب العالمية الثالثة ، في القريب العاجل .

وانه لأمر جدير بالدراسة التاريخية المعمقة حتى اليوم أن يتصدى امرؤ لمعرفة الأسباب التي حملت على هذا الاستنياج وروجت له في واشنطن آنذاك ، ولقد عارضت ومعي زميلي تشارلز بوهلن (Charles Bohlen) هذا المذهب الذي أخذ به القوم ، دونما توفيق . ولست أملك سوى أن أعزو الأمر الى ما يجده أمريكيون كثيرون من العنت في تقبل فكرة الخطر السياسي دون أن يصاحبه تهديد عسكري ، خاصة اذا كان هذا الخطر يصدر عن بلد يتمتع بقوة عسكرية . ولقد كان اغراء القفز الى الاستنتاج قوياً على نحو ذي شأن في الأوساط العسكرية ، فكان الرأي عند القوم أنه لما كان القادة السوفييت في الفترة الستالينية على مناهضة لنا ، ثم انه لما كان هؤلاء يتحدون زعامتنا في العالم ، فهم إذاً أشبه بالنازيين الذين لم تكن ذكراهم قد خبت بعد ، وأنهم ينشدون شن الحرب علينا ، ولذلك فيجب أن تكون سياستنا على النحو الذي كان ينبغي أن تكون عليه حيال النازيين قبل اندلاع الأعمال العدائية في ١٩٣٩ . ولكن هذا الرأي كان قد بَعُدَ عن الصواب .

وعلى كل حال ، كان هذا التحول في الرأي الأمريكي كما قلت في نهاية العام ١٩٤٩ وبداية العام التالي ١٩٥٠ وكان من نتائجه سريان شعور قوي في المؤسستين السياسية والعسكرية الأمريكيتين يحمل على عدم ترك اليابان مجردة من السلاح ، بل كان القوم ينزعون الى جعل هذا البلد محمياً بقواتنا فترة غير محدودة ، ولو أدى الأمر الى عقد معاهدة سلام منفصل لا يرضى عنها السوفييت . ولقد عُبِّرَ عن هذا الرأي علنا بطرق كثيرة في مطلع العام ١٩٥٠ ، في وقت كنا قد حفظنا فيه كثيراً من وجودنا العسكري في جنوب كوريا . ثم جاء رد الفعل السوفيتي الآني على هذا كله بالتغاضي عن هجوم الكوريين الشماليين على الجنوب بهدف احكام السيطرة على كل شبه الجزيرة الكورية . فإذا كانت اليابان

ستغدو قلعة للقوى العسكرية الأمريكية ، واذا كان الأمر لن ينتهي الى تسوية سلمية تحظى باتفاق الجميع ، ثم اذا كان سَيُحالُ دون السوفييت والنظر في الوضع الياباني ، اذا فلموسكو أن تدعم موقفها العسكري ـ السياسي على سبيل التوازن في كوريا التي يبدو أننا ما كنا لنحفل بها على كل حال .

ذلكم هو على ما يزين لي الرأي أصلُ الحرب الكورية وأنتم تعلمون بقية القصة . لقد استغرقت الحرب تلك ثلاث سنوات نكب فيها ٥٤٠٠٠ امريكي بين جريح وقتيل وانتهت الى جمود في شبه الجزيرة الكورية ، ولم يتغير فيه الوضع هناك عما كان عليه قبلها سوى ماكان من ازدياد التورط الأمريكي ، ومازال هذا حاله حتى اليوم .

وبعد ، فيجدر بنا ان نلاحظ التالي في أمر هذه الواقعة .

أولاً ـ اننا لم نكن لنأنس كثيراً الى التفاوض والسوفييت في أمر تسوية سياسية لمشكلات تلك المنطقة ، وبخاصة اذا كانت هذه التسوية ستؤدي إلى إنهاء وجودنا العسكري في اليابان . ولعل المرء يتساءل عما جعلنا لا نأنس كثيراً إلى هذا الأمر ؟ في ظني أن الأمر يرجع في الجل الى كوننا قد حملنا في حقولنا وتشبثنا بالاعتقاد بأن موسكو عازمة على فرض حرب عالمية جديدة . فكانت اليابان ضرورة لنا لنتخذ منها قاعدة عسكرية متقدمة . ثم ان كان قد رسخ في العقول أن روسيا هي عنوان الشر ، فإذا كانت كذلك فليس مما يَجْعَلُ من منظور السياسة الداخلية ، ان نتفاوض ونبلغ اتفاقاً مع ما نعتبره قمة الشر .

والأمر الثاني الذي أود الاشارة اليه هو اننا لم نكن لنقبل بملاحظة العلاقة بين ما كنا بصدده في اليابان وما كان من شأن شيوعيي كوريا الشمالية ومسلكهم . بل الأمر على العكس من ذلك ، اذ كان الاستنتاج الفوري الذي توصل اليه القوم في واشنطن بُعَيْدَ هجوم الشمال هو أن هذا بلا ريب هو الخطوة الأولى في مشروع سوفيتي يرمي الى اجتياح العالم بالقوة العسكرية مشابهة لأزمة ميونيخ في العام ١٩٣٨ التي غالباً ما

كان القوم يرون فيها أول خطوة نازية للسيطرة على أوربا . ولقد تصديت وبوهلن لدحض هذا التأويل ، دون أن نوفق في مسعانا كثيراً ، فكانت الغلبة للتأويل العسكري .

وبعد ، إذا أخذنا هذا كله بعين الاعتبار ، اسمحوا لي بالالتفات الى التورط الآخر الذي كان من أمر هذا البلد في شؤون الشرق الأقصى في فترة مابعد الحرب ، وهو تورط دام ٢٥ عاماً بدلاً من ثلاثة ، أعني به الحرب الفيتنامية . واحسب انكم تحملون جميعاً بعض الذكريات أو تلمون ببعض هذا الجهد المكثف وغير الموفق ، بل والبائس كل البؤس والذي طال أمده ، وما بذلناه لدحر من كنا قد رأينا فيهم شيوعيين فيتناميين (بينما كانوا في الحقيقة وطنيين) ، ثم إحلال شكل من الحكومة مناهض للشيوعية في ذلك البلد . وغني عن البيان ان هذا جاء وليد تصور جانبه الصواب على افدح ما يكون الأمر . وواضح اليوم ان ذاك كان خطأ فاضحاً من أخطاء السياسة الأمريكية ، ويثير بدوره سؤالين تاريخيين يجدر بنا أن نوليهما اقصى انتباهنا اليوم . وأول هذين السؤالين هو كيف انزلقنا في هذه الورطة اصلا ؟ ثم لماذا ثبتنا في هذه الحرب اكثر من عقد من الزمن بينما كان جلياً منذ البداية اننا لن نوفق في جهدنا ؟

ان الأسباب معقدة في كلتا الحالتين ، ولست اريد ان ازيد من تبسيط وضع هو معقد اصلاً . بيد أنني أملك أن اقول التالي : ان من بين الأسباب ماكان سائداً من الاعتقاد في واشنطن من أن هذا الجهد الذي يبذله الفيتناميون لترسيخ سلطتهم في جنوب شرقي آسيا هو في حقيقته جزء من مخطط سياسي وعسكري مفترض لغزو سوفييتي في آسيا ضمن مشروع للهيمنة على العالم .

وكان هذا السيناريو يستلزم ان نحمل انفسنا على اعتبار هو شي مينه وأنصاره مجرد دمى روسية وان استلامهم زمام السلطة في الفيتنام يعادل بالتالي غزواً سوفيتياً . وعلى العموم كان القوم في واشنطن يأبون في اغلبهم اعتبار هؤلاء الماركسيين الفيتناميين يتصرفون وفق دوافع وطنية

جياشة اكثر مما تحركهم افكارهم الماركسية .

ولقد جانب القوم الصواب في كلا الافتراضين . وآية ذلك انه لم يكن الزعماء السوفييت يحملون أي مخطط مُدَبّرٍ لغزو العالم . ذلك انهم كانوا ينزعون في مواقفهم الى الدفاع لا للهجوم . ثم انه لم يكن لموسكو أي دور ذي شأن في ماكان يبذله هو شي مينيه من الجهود لاستلام زمام الأمور في فيتنام وقتذاك . ونحن نعلم اليوم ان علاقات السوفييت بالشيوعيين في جنوب شرقي آسيا كانت يومذاك في واقع الحال نائية وفي ادنى الحدود . واذن فلقد كان حقاً ان هوشي مينيه ، كما دأب العديد من افضل الخبراء عندنا على القول وذهبت نصائحهم ادراج الرياح ، وطنياً قبل كل شيء ، بالرغم مما كان في خطه من شيوعية العقيدة ، ولعله كان يطيب له ان يقيم ضرباً من التوازن في علاقاته بالبلدان الشيوعية لو اننا افسحنا له الفرصة .

وبعد ، فاسمحوا لي ان اتوسع قليلاً في تناول هذه النزعة المتفشية بيننا من الاصرار على اعتبار بعض انظمة الحكم الاصغر والفئات الأضعف دمى في خدمة دولة كبرى مافي حين ان علاقات هذه الدول والفئات بالدولة الأخرى أشد تعقيداً من هذه الصورة المبسطة ودون ذلك هولا بكثير . ويلوح لي ان ثمة نزوعاً بين الأمريكيين للبحث دائماً عن مصدر خارجي واحد لكل شر نعزو اليه كل متاعبنا ، بدلاً من الاقرار بانه من الممكن ان يكون هناك عدة أسباب تصدر عنها المقاومة لاهدافنا ومشاريعنا ، وانه ربما كانت هذه الاسباب والمصادر مستقلة نسبياً عن بعضها البعض .

واسمحوا لي بان اورد لكم بعض الأمثلة على هذا القول في فورة الحماس الوطني الذي اجتاح هذا البلد خلال الحرب العالمية الأولى فتمثل لنا قيصر المانيا المسكين على انه منبع كل شر وخطيئة في هذا العالم . ولما كان أول ما أتى به الشيوعيون الروس يوم استولوا على السلطة في ١٩١٧ انهم انسحبوا بروسيا من الحرب ، وبما ان هذا العمل

كان ملائماً للألمان ، وبالتالي ضاراً بنا ، فقد غدا في أذهان القوم ان امر الثورة كلها من تدبير القيصر . ولقد ذهب العديد من ذوي النية الطيبة من القوم مذهب الاعتقاد بان لينين ورفاقه انما كانوا عملاء يخدمون أهداف الألمان . واذا حملنا هذا البحث الى يومنا هذا لوجدنا نزوعاً قوياً بين بعض ذوي المكانة من الأمريكيين لرفض الرأي القائل بان قادة بعض البلدان مثل سورية ونيكاراغوا هم في الواقع قادة مستقلون في نهجهم الى حد بعيد ويحكم تصرفاتهم تقديرهم لمصالحهم على ما يقدرونها ، وليسوا بالذين ينصاعون انصياعاً اعمى لما يصدر من موسكو من الأوامر والضغوط العقائدية . فالشر لا يصدر عند الأمريكيين إلا عن مصدر واحد . اما الفضيلة فقد سمحت الاريحية بان تتوزع بين الأطراف ، على ان يكون مفهوماً ان مكان الصدارة فيها لنا نحن الأمريكيين .

ولكن لنعد الى واقعة الفيتنام ، ولنعلق نظرة الى السؤال الثاني الذي تثيره هذه القضية ، أي السبب الذي حملنا على بذل هذا الجهد طوال حوالي العقدين من الزمن بينما كان واضحاً لكل حكومة تعاقبت على ادارة البلاد ان ذاك كان جهداً عقيماً لا طائل له .

هنا الجواب لا يقل افادة عن سابقه .

لقد جرت الأحداث هذه كلها في اعقاب انتصار الشيوعيين الصينيين في الثورة الأهلية الصينية . وقد كان من شأن هذا الحدث ، كما لعلكم تذكرون ، ان اثار موجة من أشد الهجمات عنفاً ورعونة وجهها حفل من الشيوخ اليمينيين وآخرون ممن يعرفون بـ «المحفل الصيني» (china lobby) متهمين الديمقراطيين وخاصة وزير الخارجية السيد دين اتشيسون (dean acheson) بانهم «أضاعوا الصين» على نحو ما جرت العبارة يومذاك بتأثير من انصار الشيوعية بين كبار الموظفين والذين كانوا يريدون للشيوعيين الانتصار .

والحق انه ليس هناك اسخف من هذا الرأي . ذلك ان الصين لم تكن في حوزة حكومة الولايات المتحدة قط ، وإذا لم تكن في حوزتها فلا

يعقل ان تكون قد فقدت ما لا تملك .ان الشرط الاساسي الذي سمح باستلام الشيوعيين السلطة في الصين انما كان في ضعف نظام تشانغ كاي تشك وفساده ونزوعه للاعتماد علينا في تدعيم وضعه ، بدلا من ان يلتفت الى شؤون بيته ويعتمد على قدرات نظامه في ترتيب هذا البيت . والحق ان الأمر لم يقتصر على سخافة الاتهام وحسب ، بل وتعداه الى هجمات سياسية استهدفت السيدين ترومان واتشيسون على افظع وارعن ما عرفه التاريخ السياسي الأمريكي من الهجمات . وقد كانت هذه الهجمات مرتبطة أشد الارتباط ، بل ومرتبطة في الواقع بموجة هيستيريا العداء للشيوعية التي سرعان ما غدت تعرف بالمكارثية ـ وهي مشينة في حياتنا العامة حتى لتحمل المرء على الخجل .

وفي ظني انه من المفيد ان يأتي التحليل التاريخي بعدئذ بالرأي في الأساس العاطفي الذي قامت عليه هذه الهيستيريا . على ان ما أرمي الى قوله هنا هو ان عنف تلك الهجمات كان له ابعد الأثر في ترويع حكومة ترومان وخليفتها الجمهورية من بعدها ، وأشد الوقع في مجلس الشيوخ وفي قطاعات من الرأي لدينا ، ماجعل الحكومتين لا تأنسان بينهما الشجاعة للتصدي لتلك الهجمات بسلاح الفكر . فحكومة ترومان اذ نظرت الى تلك الهجمات من منظور حزبي محض واعتبرتها هجمات سياسية من اطراف منافسة مهملة أثرها في تضليل الرأي العام في قضايا السياسة الخارجية ، عمدت إلى احتواء الهجمات بالاعراب عن قدر من التعاطف ومنطلقاتها وبان فيها قدر من بيان تلك المنطلقات ولغتها الخطابية الطنانة . وهذا ما يصدق على ادارة ايزنهاور في اعقابها ، والتي ذهبت الى حد التضحية ببعض أفضل ماكان لدينا من الخبراء في شؤون الشرق الأقصى أملاً في استرضاء اصحاب تلك الهجمات .

ولقد عاد الأمر بالنتيجة بأوخم العواقب . وآية ذلك ان هذه الاحقاد لم تنل من المؤسسة السياسية الأمريكية والتي مازالت حتى يومنا هذا تعاني من تلك الصدمات وحسب (ولسوف اتناول هذا بتفصيل

اكثر في آخر هذه المحاضرات) بل ولقد اساءت اشد الاساءة الى فهم العدد الغفير من الأمريكيين لموضوعات السياسة الخارجية ، دالة على ان سياستنا كانت دوماً المحرك الحاسم للأحداث في كل مكان من العالم ، وإننا كنا نملك القوة في كل بلد من بلدان العالم ، بما في ذلك الصين ، لنحول دون صعود أناس يعتنقون الماركسية الى مراكز السلطة ، فإذا استلم الشيوعيون السلطة في أي بلد كان ذلك ، اذن ، بسبب من الجبن أو الاهمال أو العماء ، أو عدم توفر الكراهية المناسبة للشيوعية في الادارة الأمريكية القائمة في حينه . فإذا قصرت الحكومات الأمريكية المتعاقبة عن التصدي لهذه الاتهامات المثيرة للحنق وجدناها تصبح هدفاً لها وضحية . وهذا ماكان من الأمر في واقعة الفيتنام . ولم يكن الحال انه مامن حكومة انست لديها الاستعداد للمجازفة بالظهور بمظهر العازف عن بذل الجهد لمناهضة محاولة استلام الشيوعيين السلطة في الفيتنام وحسب ، بل ما من حكومة بما في ذلك حكومة السيد نيكسون تنكبت هذا الطريق مرة وادركت عقم هذا الجهد ثم حاولت التخلص من هذه الورطة خشية ان يقال فيها ذلك القول الأخرق بانها أضاعت الفيتنام .

ولسوف أعرض بالتطويل في المحاضرة الثانية للدروس العامة التي تقدمها هذه الأحداث على اني اود الاشارة في هذا المجال الى ان هذه المقالب التي كنا بصدد مناقشتها هذا الصباح هي من مثالب مايمكن ان نصفها بالدبلوماسية الشعبية تمييزاً لها عن دبلوماسية المحترفين .

والحق ان المعضلات التي تتجلى في هذه الأحداث التي عرضنا لها هي من التعقيد بان يجعلها في الجل عصية على الاختزال الى بديلين او ثلاثة بدائل . وذلك ان هذه المعضلات شأن معظم قضايا السياسة الخارجية تنطوي عادة على مجموعة من الاعتبارات المتناقضة المتشابكة والمتغيرة يتطلب استيعابها الشيء الكثير من دراسة التاريخ والقدر الكبير من التأني في دراسة التفاصيل . وغني عن القول انه لا يمكن ادراك كنه مثل هذه القضايا المعقدة على التمام بالتبسيط الذي يقتضيه عمل خطباء

السياسة والصحفيين ومذيعي نشرات الأخبار التلفزيونية ، فلا عجب ان تطغى في هذا الوضع من العجز الصورة المبسطة الضحلة على التحليل العميق الشامل ، وان تفيد هذه الصورة الفظة في الاستغلال السياسي في الحلبة الداخلية بدلاً من ان تساعد في توضيح ما نواجه من المشكلات الدولية .

وفي اعتقادي ان هذا الوضع ينطوي في حد ذاته على مشكلة وطنية ضخمة ، ولسوف أعرض ما أود ولو على وجه الاختصار في المحاضرة الثانية .

الفصل الثاني

الدبلوماسية الأمريكية والعسكريون

كانت المحاضرات التي القيتها قبل سنوات عديدة في جامعة شيكاغو ، كما اشرت في حديثي هنا قبل اسبوع ، ذات طبيعة انتقادية . وكذلك كان شأن حديثي هنا في الاسبوع الماضي . فقد حاولت في ذلك الحديث ان احدد العلاقة بين التحدي والاستجابة في الدبلوماسية الأمريكية . وحاولت ان احدد نقاط الضعف في التحليل وان في التصورات التي ادت الى القصور ، حيثما كانت الاستجابة قاصرة عن النهوض امام التحدي . ولقد كان في محاولتي مافيهامن الانتقادحتى خطر ببالي بعد آخر حديث ان بعضكم ربما يتساءل ما إذا كنا قد أتينا بأي أمر على الوجه القويم ؟

وإذا كان هذا ما يدور في أذهانكم ، فاني مقر لكم بالخطأ إذ حملتكم على هذا التساؤل . والجواب عليه هو طبعاً بالايجاب ، فمشروع مارشال كان بلا ريب انجازاً عظيماً من انجازات الحكم . فانه مما يذكر لهذا البلد بالحمد ما اخذ به من معاملة اعدائه المهزومين بعد الحربين

العالميتين بروح خلت على الجملة من شائبة الانتقام . واني لواثق من ان هذا البلد لم يقصر في تقديم العديد من مشاريع المعونة الاقتصادية المفيدة . وهناك العديد من الحالات التي بذلنا فيها العون ايضا في تخفيف غائلات الهزات الأرضية والفيضانات في بقاع عديدة من العالم . ومن ذلك مشروع تخفيف المجاعة الذي قمنا عليه في روسيا في العامين ١٩٢٠ و ١٩٢١ . واني لأذكر بكثير من الزهو ماكان من السرعة والكفاءة في مبادرة جيشنا في المانيا الى ارسال مستشفى ميداني لمعالجة ضحايا الزلزال الذي نال سكوبي في يوغسلافيا في ١٩٦٣ يوم كنت سفيراً لبلادنا هناك .

ثم ان هناك الكثير من الخيارات التي كان يمكن ان نأتي بها واعرضنا عنها ، ولهذا ايضا يستحق الساسة الأمريكيون الذين تعاقبوا على الحكم الثناء ، وان كانوا لم ينالوا منه نصيباً الا في نادر الأحوال . وانه لحري ببقية العالم ان يحمد ان قامت على هذه البقعة الأمريكية الشمالية الرائعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة قوة عالمية عظمى (وهو أمر لم يكن منه مناص) تنزع بفكرها ، شأن هذه الدولة ، الى المسالمة والأريحية . أماما صدر عنا من تجاوزات على البيئة العالمية من حولنا منذ ان نلنا استقلالنا فلم يكن ناشئا ، كقاعدة عامة ، عن رغبة لدينا في إلحاق الأذى بالغير أو ممارسة القوة على الآخرين ، وإنما بسبب من محاولاتنا اتخاذ مواقف النبل والزهو تجاه أنفسنا . ولكن كما ان الانسان يفيد أَجَلّ الفائدة من إمعان الفكر في مثالبه أكثر من فضائله ، كذلك يذهب بي الفكر الى ان الأمة تتعلم من اخطائها اكثر مما يعلمها النجاح . وآية ذلك ان تأمل الفشل يعلم المرء التواضع ـ وهذا أمر يجمل بنا نحن الأمريكيين ان نكثر منه . أما تأمل النجاح فيسَهِّل الوقوع في الغرور الذي يبعد بالسقوط . فلذلك فاني سأظل ألتمس الصبر منكم لأحدثكم في موضوع أو موضوعين اخطأنا التفكير فيهما ما أصبنا من الأخطاء .

إذا استعدت ما سبق لي القول ، وجدت معظم حديثي ، ان في

شيكاغو وان هنا ، قد دار حول سياستنا حيال العالم غير الأوروبي . بيد ان ثمة فارقاً كبيراً بين الأحداث التي عرضت لها في العام ١٩٥٠ ـ احداث ترجع الى ماقبل الحرب العالمية الثانية وبين هذه التي اوردتها في هذه القاعة في الاسبوع الماضي . وبعد ، فمع انه كان للنزعة الشوفينية والتوق لخوض المغامرات العسكرية دورهما في حالة الحرب الاسبانية ـ الأمريكية، فقد كانت معظم المثالب التي لفت الانتباه اليها في محاضرات جامعة شيكاغو من النوع الذي حدثتكم لتوي عنه نزوعنا لتكلف مواقف القانون والاخلاق ،والرغبة في ان نبدو اكثر حكمة ونبلاً مما نحن عليه في الواقع . ولكن بالمقابل كان هناك في الحالتين الكورية والفيتنامية ماهو أخطر من هذا النزوع الذي أتينا على حديثه ، أقصد الانطباع الذي حملناه من اننا أصبحنا نواجه لأول مرة منذ ولادة هذه الجمهورية عدواً رهيباً صلباً عازماً على تدميرنا ، ويملك بين يديه كل الأدوات اللازمة للاضرار بنا حتى في عقر دارنا . وكان ان أطلق هذا الاحساس عندنا المخاوف والكراهية وردود الفعل ، وأخذت ردود الفعل تذهب مذهب الشطط حتى يبدو امامها ما كنا نتكلف من المواقف والتظاهر ضرباً من السذاجة والبراءة .

يقودني هذا طبعاً الى التحدي الحقيقي والكبير الذي عرفناه خلال فترة ما بعدالحرب العالمية الثانية ، مع سدول الستارة على هذه الحرب ، من تراجع كل القوى العالمية الى مراتب ثانوية ، عدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ولقد كان من نتائج هذه الحرب ان الغت المسافة البعيدة التي كانت تفصل بين هذين البلدين ، بالمعنى العسكري ، بحكم وضعهما الجغرافي ، وجعلت قوات كل بلد على مقربة من قوات البلد الأخر في وسط اوروبا وشمال المحيط الهادىء . فلم يعد بعدئذ ثمة ما يستوعب اثر أية خلافات سياسية قد تنشأ بينهما كما كان الحال في العقود الماضية . وزاد من الأمر إضافة هذا العامل المقلق المذهل من السلاح النووي الى ترسانة كل من البلدين ومعها منظومات التسديد مما جعل كلا من هاتين «القوتين العظميين» قادرة على الوصول الى اعماق اراضي

الأخرى لتنزل بها دماراً هائلاً لا حصر له ، بحيث اصبح كل بلد رهينة الآخر . فكان التحدي الذي واجه الساسة الأمريكيين ، اذن ، اكتشاف الرد المناسب على هذا الخطر الذي لم يعرف التاريخ له سابقة من قبل ، ولم ينجز بلدنا أو أي بلد آخر مثله .

لا عجب اذن ان وقعت في هذه الظروف اخطاء . ولكننا لم نكن وحدنا من ارتكب الأخطاء ، بل ولقد شاركنا السوفييت بنصيبهم كذلك . فالتحدي كان فريداً وصاعقاً لهم ولنا سواء بسواء . ولئن كنت أتحدث قليلاً عن اخطائنا فلست اريد ان تذهب بكم الظنون الى اني سادر عما كان من نصيب الزعماء في الكرملين من هذه الأخطاء ، كذلك لست اريد ان يُظن بي الرأي اني لم ار في استجاباتنا سوى الأخطاء ذلك ان الأمر لم يخل طبعاً من الكثير من الأمور البناءة والتي أتت بعد تفكير عميق .

ان بعض هذه الأخطاء ينتمي الى تلك الفئة التي أشرت إليها في الأولى من هذه المحاضرات . وقد كان في ما عزوناه الى القيادة السوفيتية من أهداف ونوايا ماكانت تراودهم ، ومما كان من القفز الى الاستنتاج وتشبيه القادة السوفييت بهتلر وصحبه وتحميلهم ذات الشهوة الى الفتوحات العسكرية والاعداد للعدوان على الخارج مما كان من شأن هتلر ، ثم القول بالتالي بالتصدي لهم بذات الاسلوب الذي كان في التعامل مع هذا .

ولقد ساعد على استمرار هذا الرأي عدم ركون السوفييت الى تسريح قواتهم بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها بالقدر الذي بادرنا نحن اليه ، ثم تركهم من القوات البرية في وسط اوروبا وشرقها ما يفوق كثيراً ماكان يواجههم على الطرف الغربي ، وزاد من الأمر ما بدر منهم من الشدة في التصرف خلال الفترة اللاحقة فاثار المخاوف . وأنا طبعاً مازلت بصدد الحديث عن عهد ستالين .

طبعاً لم تكن هذه الأمور مؤشراً على أية مشاعر ودية من جانب القادة السوفييت حيالنا . بل كانت تنم عن وجود منافس خطير ينافسنا

والأوروبيين على النفوذ ، بل قل السلطة ، في أوروبا وبقية ارجاء العالم . على انه ليس في ما تقدم الدليل على رغبة السوفييت في خوض حرب أخرى ، ولا كان ذلك دليلاً على انهم كانوا يعوّلون في مد نفوذهم على قواتهم المسلحة . ومع ذلك فقد كان هذا ما هرعنا الى استنتاجه . ولقد كان لهذه الاستنتاجات اثارها البعيدة .

اما الثاني من اخطائنا الفادحة في فترة مابعد الحرب فتتعلق باعتمادنا على السلاح النووي أساساً لموقفنا العسكري وثقتنا بهذا السلاح في ضمان ارتفاع شأونا العسكري والسياسي في هذا العهد الذي امتد بنا منذ نهاية الحرب . فكان ان ارتكبنا الخطأ الفظ بافتراضنا ان فعالية سلاح ما تقاس بما له من قدرة على التدمير وليس تدمير قوات العدو وحسب وإنما تدمير المدنيين وتدمير الاقتصاد المدني . ولقد نسينا في هذا الافتراض ان هدف الحرب هو او ينبغي ان يكون تحقيق الأهداف بأقل قدر من الدمار ، وليس باكثره ، وانه يُنشَدُ في السلاح الجديد بالاعتبار الدقة في تمييز الأهداف بعيداً عن الدمار الأعمى . ثم كان من أهم اخطائنا اننا أهملنا النظر في الدليل القوي الذي يشير الى أنه لايمكن للسلاح النووي الا ان يكون على المدى البعيد اداة انتحارية ، مما مرده في بعضه الى ما ينطوي عليه هذا السلاح ذاته من قدرة تدميرية فضلاً عن انه لابد وان يلحق بالركب آخرون ويطوروا مثله ليضاف الى ترساناتهم ، وكذلك بسبب من آثاره المحتملة على البيئة . وقد كان من شأن تبنينا سلاحاً هو سلاح انتحاري وغير ملائم لأي غرض عسكري عقلاني في آن واحد ، ان استدعينا لانفسنا قسطاً كبيراً من اللوم لزج عدد واسع من اعضاء الأسرة الدولية في أشد ما عرفه العالم من سباق التسلح خطراً على الاطلاق .

وانه من هذه الأخطاء ، على ما أرى ، برزت هذه النزعة العسكرية المتطرفة ان في فكرنا وان في حياتنا مما غدا سمة هذا العصر بعد الحرب العالمية . ولقد كان لهذه النزعة العسكرية آثار عميقة لم تقتصر

على سياستنا الخارجية وحسب ، وإنما تعدتها لتبلغ مجتمعنا ذاته كذلك ، وكان من ذلك انها أدت إلى ما وجدت وآخرون من تشويه اقتصادنا أشد التشويه . فلقد حملنا على اعتياد انفاق قدر كبير من دخلنا القومي كل عام على انتاج الأسلحة وتصديرها ، وادامة قوات عسكرية ضخمة مترامية - وهذا كله لا يضيف شيئاً إلى طاقة اقتصادنا الانتاجي وانما يحرمنا من عشرات البلايين من الدولارات التي من الأجدر انفاقها في وجوه الاستثمار . على ان هذه العادة غدت الآن في حال املك ان اجازف بوصفها بحالة ادمان قومي حقيقي . فهناك الملايين من الناس ، اضافة الى ملايين آخرين من الذين يرتدون الهندام العسكري ، اعتادوا كسب عيشهم من المجمع العسكري السياسي . وهناك الآن الشركات التي غدت تعتمد على هذا المجمع ، ناهيكم عن نقابات العمال وهي في هذا الحال السبب الرئيسي في ما يصيب موازناتنا من العجز ويرافقه من أسباب القلق البالغ . ولقد وجدنا ثمة رابطة معقدة وضارة ابلغ الضرر تنشأ بين منتجي السلاح وتجاره وأولئك الذين يشترونه في واشنطن . ولقد غدا لنا مصلحة واسعة في استمرار الابقاء على مؤسسة تسليحية ضخمة في زمن السلم وتصدير كميات هائلة من الأسلحة إلى الآخرين ،أي أن لنا بعبارة اخرى مصلحة كبيرة في الحرب الباردة . ثم اننا حملنا انفسنا حملاً على إدمان هذه العادة المؤذية المتفشية بين القوم ، حتى ليمكننا القول دونما عسف انه لو لم يكن هناك الروس وما يعزى اليهم لتبريرها لاختلقنا خصماً ليحل محلهم .

ولقد زاد من سوء هذه المعضلة الاسفاف غير المبرر في ممارسة هذه العادة ، ثم التنافس بين دوائر الحكم الذي يؤدي إلى ما يؤدي من تكرار الجهد دون طائل ، وازدواج المعايير التي نعتمدها في حساب الكلفة وتقدير النتائج كما فيما بين الاقتصاد الحربي والاقتصاد المدني ، كذلك زاد من تفاقمها الافتقار لكل علاقة منطقية بين ما يعتمده مجلس النواب من المعايير في دراسته الانفاق العسكري والانفاق في الوجوه غير العسكرية .

ويلوح لي احياناً ان هؤلاء منا البريئين من هذه المؤسسة العسكرية الصناعية الضخمة عرضة لأن يصبحوا بالمعنى المجازي للكلمة ، أمة من المتسولين شأن اولئك البائسين الذين كانوا يلحقون باذيال الجيوش الأوروبية في القرون السابقة املا بالتقاط سقط الطعام والثياب مما كان الجند يخلفونه وراءهم .

ان هذه الظاهرة اذ تفسد علينا حياتنا داخلياً تعود من جديد لترتد وتنال من سياستنا الخارجية ايضاً . ذلك ان اقتصاداً حربياً ضخماً كهذا الذي نقوم عليه ليقتضي التبرير الدائم لاستمراره ، وهذا بدوره يؤدي ، بعدما زاد منه التنافس الشديد بين فروع القوات المسلحة الرئيسة الثلاثة على ما تقره لجنة المخصصات في مجلس النواب ، تلقائياً تقريباً بصورة منهجية ، إلى المبالغة في تصوير قدرة خصمنا المفترض وعزو صفات الخبث والشراسة اليه وترويجها عنه بين الأهلين في هذا البلد ، والحق ان ارقام الانفاق العسكري التي عزيت الى السوفييت وروجتها اوساط مدنية في دوائر الحكم عندنا هو من بين أشد ما اذكر من اشكال التلاعب الصفيق والتضليل الفظ في الاحصاء ولعل أسوأ مظهر من مظاهر هذا التضليل وذاك التلاعب انه يدعو للالتباس ، بل قل يخفي الابعاد الحقيقية لهذا التحدي السياسي ، حتى ليصبح من المحال تقدير ماهو استجابة مبررة للمشكلة التي يطرحها الاتحاد السوفيتي علينا وما هو نتيجة لعادتنا من ادمان هذا المركب العسكري الصناعي .

انني اذ أورد هذا كله فإنما بقصد إظهار ان ازدياد نمو هذه النزعة العسكرية في نظرتنا الى الحرب الباردة على امتداد السنوات لا يشكل خطراً خارجياً فحسب وإنما خطراً داخلياً كذلك ينال من هذا البلد ، بما اصبح من ادمان اجزاء واسعة من مجتمعنا هذه العادة المؤذية أبلغ الأذى ، وبما يكاد لا يرجى لهم شفاء منه . وبعد ، فالحق ان الكثير من هذا مرده ، ثانية ، الى هذين الخطأين الفادحين من أخطاء التحليل اللذين استرعيت لتوي انتباهكم اليهما ، ويتصل الأول بطبيعة سياسة التمدد السوفيتي

والنوايا السوفيتية ، والثاني يتعلق بقصورنا عن تبين الطريق المسدود المروّع الذي نسير ، ومعنا الكثير من بلدان العالم الأخرى ، إليه ، منذ ان أولينا الدور الأول في سياستنا العسكرية للسلاح النووي وغيره من اسلحة الدمار الشامل .

واسمحوا لي بان اجمل لكم الاستنتاجات الرئيسية التي حملتها بما أوردته هنا امامكم في هذه القاعة وتضمنته المحاضرات السابقة التي القيتها في حرم جامعة شيكاغو .

لقد رأينا مجموعة واسعةً من الأخطاء اعتورت الدبلوماسية الأمريكية كما برزت على امتداد القرن العشرين . وقد كانت هذه الأخطاء حتى الحرب العالمية الثانية في جلها اخطاء شباب بهم قدر من السذاجة استولت عليهم قوى القومية الحديثة على ماهي عليه من الاندفاع والحماس ، فضلاً عن الاحساس المقلق بقوتنا التي كانت تدفع بنا باطراد الى مراتب القوى الكبرى . فقد انتابنا في تلك السنوات شيء من ضلال الشباب البريء اذ يتحسس قوته ويروم اختبارها ، وهو مايزال بعد يافعاً لم ينل من النضج نصيباً يرشده الى السبيل الصحيح للافادة من هذه القوة .

ولقد نشأ بعد هذه الحرب العالمية الأخيرة وضع مختلف لم نألف مثله من قبل . فوجدنا انفسنا ، كأمة ، أمام امتحانات جديدة علينا كل الجدة ، وغدونا مضطرين للتصدي لسلسلة من الشروط المستحدثة لم يكن لنا سابق عهد بها قط ، وكان منها النهوض بمسؤوليات اضخم مما واجهه رجال الحكم في أي بلد على الاطلاق .

وبعد فلقد كان منا استجابات لا تقصر في رأيي عما يمكن ان يبدر عن أي بلد اذا واجه التحديات التي تحفل بها هذه الأوضاع . على اننا كنا في حالات أخرى دون هذا ، كما ارجو ان أكون قد بينت في هذه المحاضرات ، وإذا طالعت هذه الحالات التي قَصّرتْ فيها الاستجابة منا ثم تفحصت اسباب التقصير الظاهرة لمحت عاملين يقدمان معاً دليلاً على العلة في ما يعترضنا من المشكلات .

واذا استطلعنا الحالات حيث كثر فيها السقوط وحيث كان الخطر في أشده رأينا الأمر يتصل بالشؤون العسكرية . ولقد كان الخطأ يرجع أحياناً الى تحليلنا لاوضاع في بقاع بعيدة . ذلك اننا نميل الى المبالغة في ابراز العوامل العسكرية على حساب العوامل السياسية ، فيقودنا هذا بالنتيجة الى المبالغة في اعتماد العوامل العسكرية في صوغ استجاباتنا . فقد كانت المسألة تتعلق أحياناً ، كما في حالتي الحربين العالميتين ، باستخدام قدرتنا العسكرية كيف ومتى ينبغي ان تستخدم ، فإذا استخدمت هذه القدرة اصبحت المسألة قضية ربطها ببقية حياتنا القومية ، وكانت في احيان اخرى تتصل بمقدرتنا او عجزنا عن الإلمام بإمكانات الأسلحة الحديثة ، بل حتى الحرب ذاتها كما يمكن ان تقوم بين الأمم الصناعية الكبرى في هذا العصر الحديث . ولكن في كل حالة كان العامل العسكري السبب في تعثرنا .

ولكننا إذا توقفنا للنظر في الأمر لم نجد فيه مجالاً للاستغراب . ذلك اننا أمة لا تحمل من تاريخها أي تراث من مفاهيم الاستراتيجية العسكرية أو تصورات عن دور القوة العسكرية في بنية حياتنا القومية . فباستثناء حربنا الأهلية ، وهي حدث منفرد وجرى خوضها لأسباب مختلفة عن أسباب الحروب الأخرى ، فان خبرتنا باستخدام القوة المسلحة في العصر الحديث دارت في حدود تجارب الحربين العالميتين في هذا القرن على ماكان فيهما من الالتباس وما انطوت عليه تلك التجارب من نصيب من التضليل . وآية ذلك ان هاتين الحربين العالميتين اذ انتهتا باستسلام غير مشروط غذتا لدينا الفكرة بان الحرب لا ينشد منها التوصل الى تسوية مرضية لكل الأطراف مع خصم خارجي نرى فيه كل شر ، وإنما تدمير قوة ذلك الخصم وإرادته تماماً . وفي كلتا الحربين اخذنا نتخلى باطراد ، خاصة في الحرب الأخيرة ، عن المبدأ المعتمد في قواعد الحرب القديمة والقائل انه لا ينبغي توجيه الحرب إلا ضد قوات العدو المسلحة ، وليس ضد السكان المدنيين العزل. إننا، باندفاعنا في تقبل توجيه الحرب ضد

المدنيين والجنود على حد سواء ، وباعتـ نا كعقيدة ما كان يسمى بالقصف الجوي الاقليمي الشامل في لحرب العالمية الثانية ، سرنا إلى ما نواجهه اليوم من مسائل محيرة رهيبة . وها نحن الآن نُحْمَل أخيراً على الإقرار بأن الاستمرار في هذا النهج حتى نهايته المنطقية سيقود بنا الى الدمار ، بل وربما دمار الحضارة . اننا سرنا ، بكلمات اخرى ، في طريق مسدود ، ثم إذا حاولنا الافلات من هذا الفخ الرهيب الآن غدا واضحاً جلياً اننا لا نملك نظرية بديلة ناجعة نرجع اليها في استخدام القوات المسلحة حينما يسد الطريق . ولقد أوردنا هذان الخطآن ، اعتناقنا فكرة الاستسلام غير المشروط ثم اعتناقنا مبدأ التدمير الشامل للمراكز المدنية ، موارد الضياع .

وبعد فليس ثمة ما يدعو للعجب اذا كنا نواجه عناء في الربط بين القضايا العسكرية والمعضلات الداخلية في مجتمعنا . ذلك اننا لم نرث من تاريخنا تقليد ادامة الجيوش في زمن السلم . ثم اننا لم نأخذ بنهج الربط بين هذه الممارسة بالعادات السائدة في مجتمعنا واحتياجاته ، ان في مجال الثقافة وان بالتأهيل المدني واستخدام الطاقة البشرية في الأغراض العسكرية قط . والأسوأ من هذا وذاك اننا لم نعثر على أي اسلوب عقلاني يعتد به للربط بين العمليات الأخرى في مجتمعنا والمجهود المالي والصناعي اللازم للابقاء على مؤسسة عسكرية ضخمة في زمن يقال في تسميته انه زمن السلم .

ولا عجب في هذا الاضطراب والتشوش ان كانت افدح اخطائنا في السياسة القومية تقع حيثما كان يبرز العامل العسكري على أشده .

بيد أنني أعجب ان لم يكن يزيد من تفاقم هذا الاضطراب مظاهر راسخة معينة في نظامنا السياسي . ويخطرني في هذا أولاً ما قد يكون لي ان اصفه بالشعور بالنقص السياسي لدى رجال الحكم الأمريكيين مما يجعلهم شديدي الحساسية للاعتبارات السياسة الداخلية حينما يتولون النظر في السياسة الخارجية ، فترونهم يمحصون ما يمكن أن يتأتى عن

قضية من قضايا هذه السياسة من الاثار ، ويبدون احتفالاً بآثارها الداخلية أشد من اهتمامهم بآثارها الفعلية على علاقتنا والبلدان الأخرى . وترون في ضوء هذا النزوع تصريحاً ما أو عملاً معيناً يصور في واشنطن بصورة الانتصار ويلقى التصفيق في الوطن من هذه الأوساط التي استهدفها التصريح أو الفعل ، وإن لم يكن هذا أو ذاك على أي قدر من النجاعة ، أو لعله كان حتى ضاراً بآثاره الاجتماعية . وإذا مضى هذا الأمر الى حدوده القصوى ، وجدنا الدبلوماسية الأمريكية تنحط الى مستوى اتخاذها سلسلة من الأوضاع المتكلفة امام الجمهور السياسي الأمريكي ، ولا يولى فيها اعتبار لآثار هذه الأوضاع على علاقاتنا بالبلدان الأخرى إلا المقام الثاني .

وليس هذا بالوضع الجديد . فحسبنا ان نستذكر ما كتب توكفيل (De Touqueville) قبل مئة وخمسين سنة اذ قال انه : «من طبيعة الأمم الديمقراطية ان تحمل في معظم الأحيان أشد الأفكار خطأ أو التباساً في الشؤون الخارجية ، وتقرير قضايا السياسة الخارجية على أساس من الاعتبارات الداخلية المحض. كذلك ليس هذا مجافياً للطبيعة في جوهره . اذ انه لا محيص لكل سياسي ، وفي كل بلد ، من ان يتبع بعض الرأي العام وهو يقوم على نهجه في الدبلوماسية» . بيد انه يبدو ان هذا النزوع قد مضى هنا في حدود التطرف ابعد مما ذهب اليه أي بلد آخر . وقد يرجع ذلك في بعضه الى طبيعة القاعدة الجماهيرية التي توجه رجال الحكم في امريكا . فالقاعدة في الأنظمة البرلمانية الأوروبية هي البرلمان عادة ، طالما ان الوزير يعوّل في استمراره في منصبه او فقدانه هذا المنصب على الثقة التي يمنحها له البرلمان ، فإذا كان يتمتع بثقة ضَمِنَ كرسيه وإذا فقدها فقده . أما القاعدة في بلدنا فتتكون على الأرجح ، لسوء الحظ ، من أقليات أو قوى ضغط تتسم بالحنق والصخب . وهذه غالباً ما تكون لسبب عصي على الفهم مشابهة للطرف ذي النزعة العسكرية والتعصب الوطني ، اما لان هناك بلداً معيناً أو مجموعة اثنية

(أي عرقية) في الخارج تنشد دعم حكومتنا ان عسكرياً وإن غير ذلك من أسباب الدعم ، وإما بسبب من نزوعهم للتوسل بشعارنا الوطني بضرب أجراس التعصب الوطني في تحقيق أهدافهم الحزبية وفي هذا تبدو الحكومات الأمريكية ، كما رأينا في الأولى من هذه المحاضرات ، ضعيفة أمام هذا النمط من الاستفزاز ، مما قد يكون سببه خشية هذه الحكومات من أن تجد نفسها في مواقع الدفاع أمام اتهامها بالافتقار للوطنية . ولقد اتيح لنا ان نرى اثر هذا ، ان في ما يتصل بسياستنا بمناطق العالم الثالث مثل الفيتنام ولبنان وان في ما يتصل بمشكلات الرقابة على التسلح والعلاقات بين القوى العسكرية الكبرى .

وإذا كان ثمة ما يسند ما كنت بصدد الحديث عنه فان هذا دليل آخر على ان نظامنا السياسي يفتقر من وجوه عدة لما هو مناسب لخوض سياسة خارجية جديرة بقوة عظمى تطمح الى مركز القيادة في العالم ، وهي واقعة استرعى الانتباه اليها العديد من المراقبين الحصيفين غير توكفيل . وإني على كل حال على اعتقاد بصدق هذه الملاحظة وأرى ان في اتجاه الأحداث التي مرت خلال السنوات الأخيرة ما يكشف لنا عن مثالب في هذا النظام ماكان حتى توكفيل بالقادر على توقعها .

فماذا عسانا ان نفعل حيال هذا الوضع ؟ انه من السذاجة ان نتوقع ، بل ان نأمل تلافي هذه المظاهر من نظامنا الحكومي في عصرنا . ولئن حاول قوم تقويم هذه المثالب بأي عمل فظ كان حرياً بمحاولتهم أن تأتي من الضرر اكثر مما يمكن ان تأتي به من الفائدة . فالحق ان هذه المثالب هي من نواحي عديدة الوجه الآخر من قطعة النقد ، الحريات التي نعتز بها كل الاعتزاز . ولهذا لست أرى ثمة سبباً يحدونا للخجل لهذه المثالب . فإذا كان هذا النظام السياسي وبما فيه من العورات هو الطريق الوحيد الذي يمكن به حكم مثل هذا الجمع الهائل من الشعب المترامي على هذه الأرض الممتدة من فلوريدا في الجنوب حتى الألاسكا في الشمال ومن ماين في الشرق وحتى هاواي في اقصى الغرب ، والذي

يضم بين افراده من ينتمون الى اشد الأصول العرقية والثقافية تنوعاً دونما تضحية بحرياتهم ـ فلنسلم به مهما تكن مثالبه ، ولنكن من الشاكرين لوجود مثل هذه الحرية حتى وإن اعتورها ما يسلب عنها الكمال .

ومع ذلك فإن هناك ما يمكن عمله ، في هذا الوضع ، وهو أن نأخذ بالحساب الواقعي عدم ملاءمة نظامنا السياسي للقيام على سياسة خارجية طموحة بعيدة المدى ، وان نتذكر هذه المثالب حينما ننظر في ما تدعو الحكمة للانخراط فيه أو تحمله أو ما يجدر بنا رفضه من المسؤوليات . وغني عن البيان ان ثمة مسؤوليات سبق ان ارتضيناها ، ومنها ماكان على قدر عظيم من الضخامة ـ مثل مسؤوليتنا في الحلف الأطلسي والتزاماتنا حيال اليابان ـ وليس بوسعنا التملص منها في أي وقت قريب . وليس بوسعنا سوى القيام بهذه الالتزامات على افضل وجه مستطاع ، ادراكاً منا بأن ليس سلام بلدنا وأمنه وحده وإنما أمن وسلام الكثير من بلدان العالم أيضاً يعتمد على نهجنا بالوفاء بهذه الالتزامات ، وان نضع هذه الالتزامات حيثما امكننا الأمر ، فوق المصالح السياسية الحزبية مما لابد من ان تأخذ بها كل حكومة أمريكية . أما إذا بلغ الأمر حد قبولنا بالاضطلاع بمسؤوليات جديدة ، كان حرياً بنا أن نحاول ، بعد تقاعس طويل ان نتذكر ما لقدراتنا من الحدود والثمن الذي يترتب علينا تسديده مقابل ما لدينا من الحريات . ولنقر بان هناك مشكلات في هذا العالم لن نملك لها حلاً ، واغوار ليس من المفيد او الناجع ان نخوض فيها ، ومعضلات في مناطق اخرى من العالم ينبغي ان تجد لنفسها حلولاً لها دونما مساعدة منا .

ان هذه ليست دعوة الى الانعزالية التامة كالتي اخذ بها اسلافنا ، بل دعوة ، إذا جاز لي هذا الوصف ، لأن نأخذ بقدر اكبر من التواضع في نظرتنا القومية ، دعوة للاقرار الواقعي بحدود قدراتنا وقصورنا كمجتمع سياسي ، ودعوة بعد للأخذ بقدر اكبر من ضبط النفس مما كان من شأننا في العقود الأخيرة ، حينما تركنا الأمر على غاربه فتورطنا في

اوضاع معقدة بعيداً عن شواطئنا . ثم انها دعوة لأن نتذكر ان في التعامل بين الشعوب تكون قوة المثل والقدوة ، كما في التعامل بين الأفراد ، اعظم من قوة الافكار» .

ان المثل الذي تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه اللحظة بعيد عن مثل القدوة او عما هو جدير بان يكون قدوة تحتذى ، إذن فلنطرح امام العالم خارج حدودنا صورة بلد خبر معالجة الجريمة والفقر والفساد ، صورة بلد ذي دراية بمكافحة المخدرات والأدب المكشوف ولنثبت قدرتنا على السمو بالثورة الالكترونيـــة في مجال الاتصالات التي غدونا جميعاً نعتنقها ولنستغلها في رفع شعبنا الى المراتب الفكرية والروحية السامية ، بدل هذا الضعف والوهن ، وهذا العسف الذي غالباً ما ينزله التلفاز بالعقل . ولنقدم على هذه الأمور وسواها من الفضائل وعندئذ لن نحتاج الى ٢٧ ألفاً من الصواريخ حاملة الرؤوس النووية وميزانية عسكرية تربو عن ٢٥٠ بليوناً من الدولارات لنفرض نفوذ امريكا في العالم وراء حدودنا .

بهـــذه الملاحظة اود ان اختتم محاضرتي شاكراً لكم ما أبديتم من الصبر ورحابة الصدر ، مبرئكم من مزيد التبعة مما جاء به شيخ فرد من الآراء مس بها هذا القدر الكبير من الموضوعات المعقدة .

المحتويات

جورج ف كينان (١٩٠٤ -)

- دبلوماسي ومفكر واكاديمي .
- ولد في ١٩٠٤ ، بمدينة ميلووكي
- انضم الى السلك الدبلوماسي في ١٩٢٥ ، وخدم في مناصب مختلفة فكان سفيراً للولايات المتحدة في الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا .
- عمل في التدريس الجامعي وما يزال يشغل منصب أستاذ شرف بجامعة برنستون .
- نشر عدداً من الكتب الهامة منها :

- حقائق الدبلوماسية الامريكية (١٩٥٤)
- روسيا تتخلى عن الحرب ، جزءان (١٩٥٤ ، ١٩٥٨)
- الديمقراطية والطالب اليساري (١٩٦٨)
- غيوم الخطر : حقائق الدبلوماسية الامريكية (١٩٧٧)
- الدبلوماسية الأمريكية (صدر في طبعات عديدة)
- المذكرات ، جزءان

